

کتابخانه  
شورای  
ایلامی

۱۷



خطی	کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۱۷۸۴۱	



شورای اسلامی  
خطای در نسخ خطی  
مجله علمی و ادبی خنجر  
۱۷

کتاب  
جمهوری اسلامی ایران  
شماره ثبت کتاب  
مؤلف  
مترجم  
شماره قفسه  
۲۰۹۰۶

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب تجرید بحالیه خطای بر کتب صحیح  
مؤلف فقہارانی و جماعتی و تفسیر مختصر

مترجم ذبیح ۱۰۷۹  
شماره قفسه ۱۷۸۴۱



جمهوری اسلامی ایران

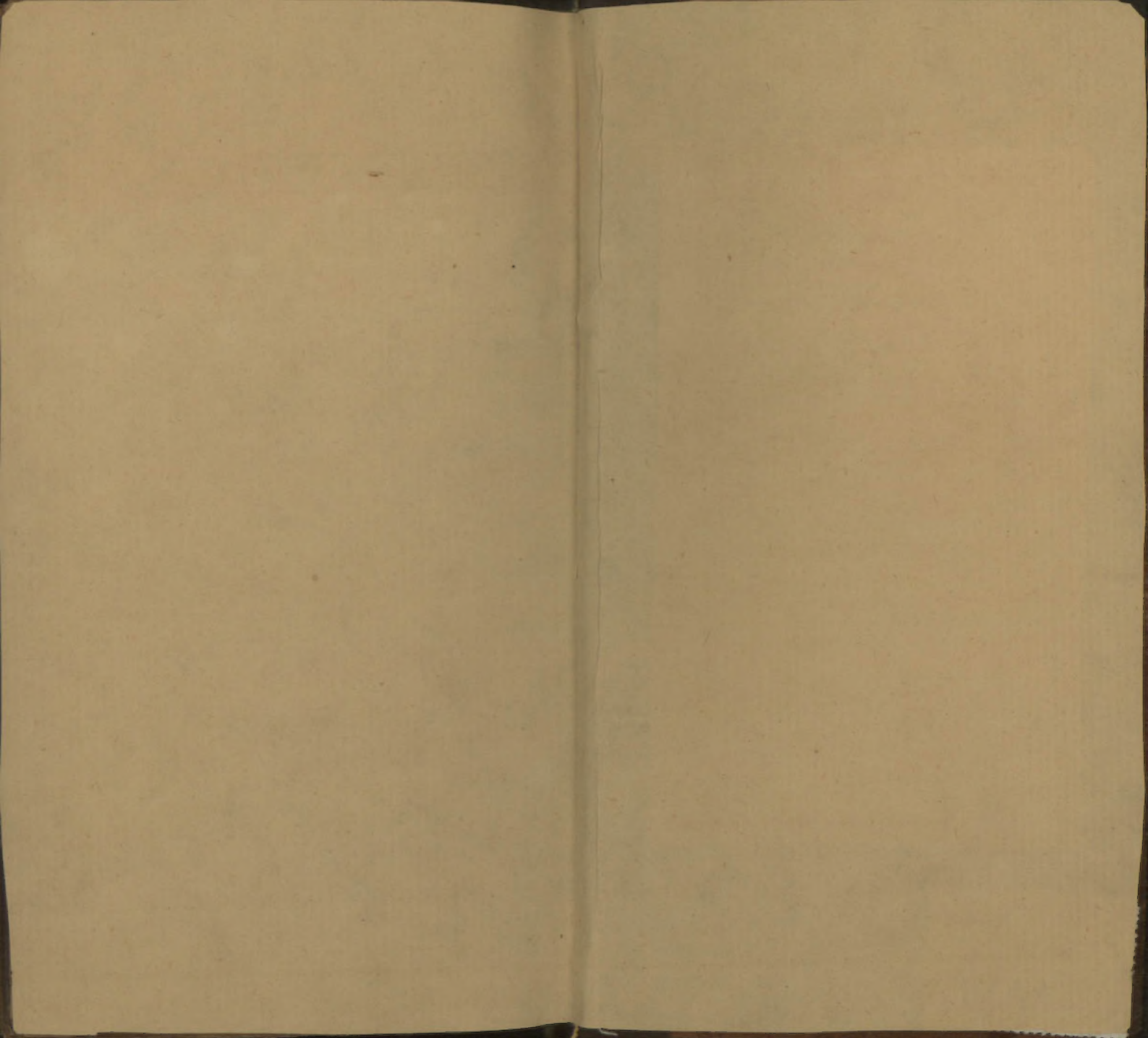
شماره ثبت کتاب

۲۹۱۰۶

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

خطی

۱۷۸۴۱



نزدیک کردن این عجیب  
فراوان مجید  
از سوره قاف  
المؤمنون تامل کن

مشتعل  
مشتعل  
مشتعل

مشتعل

مشتعل

۵۳۵

۱۷۸۴۱

۲۰۹۰۰۰







فان المناصب ههنا افراد وان يتوقف نظامها على  
 ان يعتقد الخاطا ان لها المؤمن مشرك فيسبب  
 وحل القديم على مجرد الاستقام وان كان واقعا فليكن  
 كمن يحمل خلاف المقصود اجمالا ارجح لان التحقيق  
 للمقدم غالباً وانما الموضوع لند البعيد على ما  
 في قوله يامين شرح مع استجانه التوسل من اجل  
 مضاهاة لغيره واستبعاد الماعن مظان الرقي وقدم  
 شرح الصدر على تنوير القلب لان الصدر هو القلب  
 وشرحه مقدم لدخول النور في القلب وذكر البيان  
 شرح الصدر والبيان في تنوير القلب لان البيان  
 ابلغ من البيان على ما تقرر ان الزيادة في اللفظ  
 زيادة في المعنى لانه بيان مع بساطة وبرهان  
 القلب اقوى من شرح الصدر والابحار على بلا  
 والقياس فتح آثار في بيان كما ذكره كثر ما شاء والمرا  
 من تحصيل البيان انما يتبين وجهها الصانع في

لأنه لا يمكن ان يكون مشركاً في  
 ذلك وهو لا يصدق في ذلك  
 بل هو لا يصدق في ذلك

في افهام المرام وصافياً عن كبر النقصان في اعلام المعاني  
 والمهام ولوامع البيان يجوز ان يكون من زيادة  
 المشبهة بالمشبه بكمين كما رأى البيان الذي  
 هو كالبروق اللامعة في الاضائة وضح ذلك ان  
 البيان للجنس فيفتح الطلقة على كونه واما لبيان  
 ان يكون استغارة بالكتابة يشبهها للبيان بالبرق  
 انما طلقه ويكون ثابت القوامع على انها جمع لا معية  
 اللسان لكونها مصدر على زنة فاعلة للبيان استغارة  
 تجلده لانه او الالباب بقوله من مطالع المتكلم ان  
 البيان بالنسب او النظم ان قلب ولا يبعد استعمال  
 اللسان وان كان كثر زب تباع في البروق والكتابة  
 يجوز ان يكون بالآثار الموحدة بعد الميم بمعنى اللفظ  
 وان كان بالآثار الملهمة بمفعول التوان والابحار في مقابلته  
 المعاني ومطالع المتكلم من اضافة المشبهة بالمشبه  
 اي المتكلم التي كما لمطالع ولا يخفى ما في الجمع بين سائر

أي تشبيه بالبروق  
 فهو لا يصدق في ذلك  
 بل هو لا يصدق في ذلك  
 بل هو لا يصدق في ذلك  
 بل هو لا يصدق في ذلك

من الخفيض والافصح والبيان والمطالع وذكر البيان  
 والمطالع **قوله** الخفيض والافصح من اللطافة **قوله**  
 ونصلي آه ينبغي ان يعلم ان سبعة من جميع اموره وكل  
 شئ من باب الحق سبحانه وتعالى ويسعدنا فاطمة  
 وابيها بغيره لكن لا بد من نوع ملائم وقرب معنوي  
 بين الخفيض والمستفيض ويكونا متعلقين فالعقود  
 بالعلماء البشرية والعوائق البديهة ومنه تبيين ما لا بد  
 اللطافة والشفاهة يستلزمون ان يقال في غاية  
 ونهاية التقس يكون الملازمة متبعة رأسا فاحتجاني  
 سلوك سبيل الاستفاضة من اجل وعلا الى متوسط  
 له وجه تودد وجه يتعلق بوجه التبرك فيفصح من وجه  
 يتعلق بغيره ليس الا ان وجه التبرك يثبت للملازمة  
 بوجه الحق وجه يتعلق للملازمة لنا وهذا المتوسط  
 الوجه واعظمهم رتبة تبيين فلهذا يتوسط ارباب الصا  
 في مستلها ومعها بالصلوة عليهم ولكن انما تسلموا

توسلوا بالصلوة على آل والاصحاب كونهم  
 متوسطين بينا وبينهم فان ملائمة آل والاصحاب  
 بجانب اكثر من ملائمة ملائمة لآل والاصحاب  
 اكثر من ملائمة ملائمة ملائمة الملازمة لكل واحد  
 كان اراستفاضة اتم وحصول الافاضة اكثر  
 لفظ النبي على الرسول لما في لفظ النبي من الدلالة على الله  
 وارتفع على ما قبل من انما من النبوة وهي ما  
 ارتفع من الارض وفي الصحاح فان جعلت النبي  
 من اى انما ترفعت على سائر الخلق فاصلة من النبوة  
 فليس بمعنى المفعول **قوله** المؤيد دلائل العجزة  
 دليل الشئ ما يعرف به ذلك الشئ فالدلائل الاعجاز  
 التي يعرف بها اعجازهم للمختصين عن معارضة والا  
 بمثل ما انى به ما منها وقد يوق اضافة دلائل الاعجاز  
 اليهم كما في قوله سمعت ربكم لانما يتعارف وصفهم  
 باعجاز المختصين وانما يتعارف وصف غيرهم بذلك

قوله النبي انما من النبوة وهي ما  
 ارتفع من الارض وفي الصحاح فان جعلت النبي  
 من اى انما ترفعت على سائر الخلق فاصلة من النبوة

قوله النبي انما من النبوة وهي ما  
 ارتفع من الارض وفي الصحاح فان جعلت النبي  
 من اى انما ترفعت على سائر الخلق فاصلة من النبوة





تشبيه الاحاديث بالاسرار في الدنيا  
سبيل الاستعارة بالكتابة ويكون اثبات المطالب  
للاحاديث بحكمة وذكر الاضاف كسبلان الطاع بها  
من شجاعتها وان يشبه الاحاديث بالمطال على  
بالحسن كما يكون ذكر الاضاف كسبلان الطاع بها  
للتشبيه واما الاخذ والانتباه اذ ذكر اولها  
ان جازم ما لو اخفاه الرشح مغلطين بان راسه  
قد تغيرت منهم وان اصحاب الاحمال تصدوا  
لاخذ والانتباه وقد رتبنا من عدم الحاجة علوم  
بما ذكره ان لا يان بما يستحق جميع الطاع بسبب  
قدرة البشر وان قد كسد سوتة وذهب رواج  
فان شئت خسر تعليم ما يحتاج الى التيق بان الاخذ والانتباه  
امر شيطاني لا يكتب من تركه الغافل الذي يقع الا  
والانتباه كلاما ونيضا لا يكتب من تركه وابتد  
الاول قوله فلان من ترك كتاب الكرام نصيب موكما

هذا المعنى

والاخذ والانتباه بالاسرار في الدنيا  
سبيل الاستعارة بالكتابة ويكون اثبات المطالب  
للاحاديث بحكمة وذكر الاضاف كسبلان الطاع بها  
من شجاعتها وان يشبه الاحاديث بالمطال على  
بالحسن كما يكون ذكر الاضاف كسبلان الطاع بها  
للتشبيه واما الاخذ والانتباه اذ ذكر اولها  
ان جازم ما لو اخفاه الرشح مغلطين بان راسه  
قد تغيرت منهم وان اصحاب الاحمال تصدوا  
لاخذ والانتباه وقد رتبنا من عدم الحاجة علوم  
بما ذكره ان لا يان بما يستحق جميع الطاع بسبب  
قدرة البشر وان قد كسد سوتة وذهب رواج  
فان شئت خسر تعليم ما يحتاج الى التيق بان الاخذ والانتباه  
امر شيطاني لا يكتب من تركه الغافل الذي يقع الا  
والانتباه كلاما ونيضا لا يكتب من تركه وابتد  
الاول قوله فلان من ترك كتاب الكرام نصيب موكما

كامل العقل في قوله وذكر الالباب  
وقال بعض الشيخ ولما رخص بالواو وهذا اسم  
الوجوبين كما على الاول فقط واما على الثاني فتوان على  
طريق قوله وكيف يبرأه ومنظوم في سلكه وما ذكرنا  
علم وجيه ذكر قوله اما في الاخذ وهو انما التفضل المحلل  
الواقع في ذهنك مع فائدة لا اعتد من عدم  
الاستعاف بمعلوم وقع في ذهنك مع انما  
شيء يرفع ما مغلطوا به سوء العلم فقال اما الاخذ والانتباه  
وقوله فلان من ترك كتاب الكرام نصيب موكما  
الارض بوجه وقد يروى ومكان من رخص الكرام  
نصيب ويصرف الكرام من الجوز وبكسب ما لم يكن  
الاول وان كان هذا الخارج من الطغى حيث يكون  
الى شئنا فقال اهل الاحمال انما يري من غير  
وهو المنع والافور والنجي لطف البعير من المنع بلفظ  
المنع ومن الظالمين باللفظ ليس لمكان ذكر الكرام



الاستقام

كأنه والار وهو غايه جوده التوجه والطف الطبيعة  
الاجوب المظلم كل اعزاي روى غيرة قائم الارجا  
اي مظلم الاطراف فوكتت مغياره بالخت  
القبول بقتض البتة غير هدم والخيال من خي  
ومعنى بغيرها بالخت تمام ان كان بسل انما  
لاستجابه عن نظر الانام كان كن ضرب على غير اظها  
على الكسب الانام كان كقتض اجتزور معها  
قوله بعد ما كتف الله ان كتف او لا من وجوه  
الغاب ثم تفرق منها انما كل كتف وجوه  
التي في بواقيها مني وكونا جميع فوكتت وهي في غير  
بها من حسنات وانما ما كان على الغم من الغاب  
بعض الشيء فوكتت انما بالخت تمام وفي بعضها  
انما بالخت تمام مني انما فوكتت الى انما  
صوت على لاجله وفي بعضها فوكتت ختامه  
الفتن الكرو تمام ما بختتم جزيطين ونحوه ومعنى فوكتت

الاستقام  
الاجوب  
اي مظلم  
القبول  
ومعنى  
لاستجابه  
على الكسب  
قوله بعد  
الغاب  
التي في  
بها من  
بعض  
انما  
صوت  
الفتن

بالخت تمام ان كان بسل انما كان بختتم  
الانام كان في الغم واذا الختم زال في حجة من  
الطالبين ويكتفوا انظر اليضاة ككفتن انما  
وضع الفراء على طرف النام وهو بخت صغير  
بخصاص البيوت كناية عن لبسها اخذها وحسبها  
طريق الوصول الى وصلها را في الشيء بروتني اعني  
ار هفت شفره حدة هو الشا باللسان انما  
وان كان بخت تمام حقيقة كمن ذكره لغوا بخت  
على ما يكتفوا بخت تمام بخت تمام واحد باللسان وانه  
دار ما فوكتت بخت تمام الفرق والنسب بينا وطلوها  
سبور بخت تمام بخت تمام على بخت تمام ورا فوكتت  
تعلق بالانام وعزها وسوا كان بخت تمام باللسان  
او بخت تمام وان كان الاطلاق في التفرعين يعني  
ذكر بخت تمام بخت تمام وقد بخت تمام بان انما بخت تمام  
باللسان بخت تمام بخت تمام بخت تمام بخت تمام

الاستقام  
الاجوب  
اي مظلم  
القبول  
ومعنى  
لاستجابه  
على الكسب  
قوله بعد  
الغاب  
التي في  
بها من  
بعض  
انما  
صوت  
الفتن







الى الجدة الاسمية يعني ان قوله المحدث كان في الاصل جلة  
فعلية اي حدثت الله حدا او حدثت احدا الله فلفظ  
الفعل مع الفاعل واقبل المصدر فقام به جعل المحدث  
لقد لا على الدوام وان ثبت كما قالوا في سلام عليكم  
وفي عبارات حيث جعل العدول الى المحدث لا على الدوام  
وضع لا يقال قد صرح الشيخ عبد القاهر بان لا لا لا  
منه منطلق على ان المحدث ثبوت لا انطلاق لانه في ذلك  
ان الشيخ انما في الدلالة على نفس الامة فلا ياتي  
سكون العدول الى الاسمية للدلالة لان الدلالة حانها انما  
العدول والاسمية انما هو العدول بها وكمن  
في احوال المسائل كونه اسما لا فاعلة الدوام لا غير  
مستقيم فذلك الدوام ولا نقسب للعدول  
فبذلك يظهر على ان نفس الاسمية تدل على الدوام  
ان بين ان الاسمية تدل ولا تدل على المحدث  
كما ذكر الشيخ وحقيقه على الدوام كما ذكر الرضي في

ومن اسية جزمه

في قوله المحدث ثبوت لا انطلاق لانه في ذلك  
ان الشيخ انما في الدلالة على نفس الامة فلا ياتي  
سكون العدول الى الاسمية للدلالة لان الدلالة حانها انما

في قوله المحدث ثبوت لا انطلاق لانه في ذلك  
ان الشيخ انما في الدلالة على نفس الامة فلا ياتي  
سكون العدول الى الاسمية للدلالة لان الدلالة حانها انما

الفعلية المشبهة لانها لا تدل على ثبوت الدوام بمقتضى العقل  
اذا اوصى في كل ثابت دوام فاستلج الدلالة العطفية  
على الدوام فلما في ثبوت الدلالة العطفية ثبوت ثابت  
لقد قد جزم اسية جزمه في طريقه والفرقة فبذلك قد تقرر  
و قد اجعلوا الاختصاص الفعلية مقتضاها لا يراى الطريقة وقد  
مرحوا بان الاسمية التي جزمها فعلية فبذلك قد تقرر  
لقد اذا كان جزمها من طريقه فبذلك قد تقرر بان  
عليك بعد الدوام وكذا قوله تعالى انما معكم مع ان  
جزمه طريقه فالوجه ان يوقف بهما بان الاسمية التي جزمها  
طريقه فبذلك قد تقرر ان المحدث هو الدوام الى الدوام كما  
لعدول مثلا انما اذا وجد فعل على الدوام فبذلك قد تقرر  
يقضي ان يجوز ان توجد الدلالة على الدوام ان كل  
التي جزمها فعلية على فاعلة الدوام وهو من كل جزمه  
بانها كالفعلية المقتضى ان فاعلة المحدث وفاعله جزمها  
ان يحل الفعلية ايضا على فاعلة الدوام فبذلك قد تقرر

في قوله المحدث ثبوت لا انطلاق لانه في ذلك  
ان الشيخ انما في الدلالة على نفس الامة فلا ياتي  
سكون العدول الى الاسمية للدلالة لان الدلالة حانها انما

في قوله المحدث ثبوت لا انطلاق لانه في ذلك  
ان الشيخ انما في الدلالة على نفس الامة فلا ياتي  
سكون العدول الى الاسمية للدلالة لان الدلالة حانها انما



هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يغير

ايها المقصود العبارة انه آثره لفظ الالهي  
انه ذكر في الشرح لانه لا قصد حقيقة عن الاطراف  
الاطراف الاجابية ويكون نوجو المكنان بالكل  
على هو الكمال منها وهو الاطراف الشخصية ولا  
سكن في صورة العبارة عنها حقيقة ولو اجريت  
الاطراف على اطرافها يكن نوجو المكنان بالكل  
العبارة عن الاطراف انما هي على الاطراف  
ذكر في حاشية الشرح ويكون نوجو ذكر الالهي  
تقديره على الاطراف على التقدير بان نوجو  
لا يدل بطريق القطع على المقصود بكونه  
لوجه اخر وانما يقيد وسائر فذكر الالهي  
تقديره على الاطراف على الاطراف وجهها على التقدير  
بالاكتفاء وانما ذكره فانما يستقيم انما لا يكون  
وعلى الاول يتكف بالذكر اولى  
اختصاصه من اذن من نوجو ذكر المقصود

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يغير

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يغير

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يغير

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يغير  
بالعوض وانما ذكر النجوم لان الخصيص بالذكر  
في هذا المذكور فان قلت ان تقديره كالحق  
فانما على المكنان في الاطراف لا يتغير فاقرب  
اذا ذكر جميع اجابان في لفظ بعد العموم  
يتوهم خروج النجوم من الخصيص في العوالم  
في المقابلة فلو تم الاختصاص بالخصيص فاقرب  
في ذكر الحق اجابا وعدل نوجو المكنان عدم  
المعنى بانما ذكر الحق اجابا او ذكر البعض فخصلا  
انما هو من ليس الا بالكل رعاية لبراهنه  
الاكتفاء من كون لانه انما يستقيم  
انما يكون سببا لبراهنه  
وكما انما يستقيم كون سببا  
ببراهنه على كمال البراهنه ان البراهنه  
ذكر البيان وانه الحق في البيان والبيان

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يغير

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يغير

وان اختلفا معني كمن انما كان في الاسم وانما كان  
 ان قول المعاني والبيان يتلوه بالبيان بالبيان  
 وهو المطلق الضيق ثم ان رعاية البراءة تحصل من العلم  
 البيان سواء اوحط كونه خاسا بعد عام وسواء كان  
 منسك عطف او لا فعيل كونه علم عطف او لا  
 العام بالعام لا يخرج من شي والتوجيه بالفعيل لا يتغير  
 قوله من عطف الخاص وهو مطلق الذكر بانه العفل  
 وتبين هو قوله تبيينا على خيل قوله البيان لان التبيين  
 يحصل بلا حكمة كونه خاسا بعد العام ومطلوبه على  
 التوجيه بالبيان غير اولا عطف قوله وتبين على رعاية  
 ثم يحصل الجمع على ولا شك ان حصول الجمع يتوقف  
 على حكمة كونه خاسا مطلوبا على عام عطف على علم  
 ذكره وان كان التبع لا يتعلق بالعام المعلوم لان  
 المراد بالعلم بالعلم كمن علم كذا اسمك كذا اسمك  
 ان يكون فائدة التفسير بانه تعالى برهان من حقيق

انما هو قوله تبيينا على خيل قوله البيان لان التبيين  
 يحصل بلا حكمة كونه خاسا بعد العام ومطلوبه على  
 التوجيه بالبيان غير اولا عطف قوله وتبين على رعاية  
 ثم يحصل الجمع على ولا شك ان حصول الجمع يتوقف  
 على حكمة كونه خاسا مطلوبا على عام عطف على علم  
 ذكره وان كان التبع لا يتعلق بالعام المعلوم لان  
 المراد بالعلم بالعلم كمن علم كذا اسمك كذا اسمك  
 ان يكون فائدة التفسير بانه تعالى برهان من حقيق

حقيق لاجل الى ذرو هذه العلم فظهر وجه كونه  
 غاية العلوم كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى  
 علم الانسان ما لم يعلم اي يحكم من طوله لاجل الى الورد  
 العلم وقد بين سطره كذا ما تورث الفاعل في  
 التخييم والتخيم المستعمل في خبر الموصوف اي  
 خطاب المفعول يعني ان الفصل بعد معنى المفعول  
 المفعول والفاعل فهو عبارة لغوية ولكن ان كان المفعول  
 المعد على ما هو حقيقة وبغير التحويل في خاسا الى  
 على الطريقة وطلبة والخلق باب فاعطيت  
 فصل نحو رجل عدل وانما هي اقبال واراد بان كان  
 اوفق لما عليه من المعاني جنب بجنب البجور العظمى  
 انما هي اقبال على حرف انصاف اي وانما  
 وكما ان التبع في الكلام يجوز اصلا بمعنى ان يقال  
 اعطى الرسول ما كونه خطا بضمه او فاعطى على ان  
 المصدر خبر المعلوم والمجهول وفي هذا الوجه وهو قوله

انما هو قوله تبيينا على خيل قوله البيان لان التبيين  
 يحصل بلا حكمة كونه خاسا بعد العام ومطلوبه على  
 التوجيه بالبيان غير اولا عطف قوله وتبين على رعاية  
 ثم يحصل الجمع على ولا شك ان حصول الجمع يتوقف  
 على حكمة كونه خاسا مطلوبا على عام عطف على علم  
 ذكره وان كان التبع لا يتعلق بالعام المعلوم لان  
 المراد بالعلم بالعلم كمن علم كذا اسمك كذا اسمك  
 ان يكون فائدة التفسير بانه تعالى برهان من حقيق







بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
الأنبياء والمرسلين

وإن ما هو معروف من الأبحاث الكمال بلا نقاش لا ينفك عنه  
أو السلام من الاختلاف والتقصير أو غيرهما  
كذلك البصيرة لأن يعرف بما يذكر في علم الكلام  
التيارات ورواياتها في بعض كتب هذا الفن لا يتناولها  
أكثر من معرفة أن الأبحاث التي لا يتناولها هي كونه في  
بعض كرات البلاغة وهذا لا يعرف على التحقيق والتفصيل  
في بعض الكتب التي لا يتناولها في بعض الكتب التي لا يتناولها  
لأنها لا تكتفي بالكلام فليكن من أول وجبت قوله كونه  
يقول يعرف بكون المعنى أن المعرفة للعقل كونه في  
مراتبها إنما يحصل بعد العلم بوضع الشك في كل  
أن الطرف الأعلى وما يعرف كلاماً سادساً لا يجاز  
والمعلوم أن القرآن واقع في هذا العلم وإنما أن  
كلام في الطرف الأعلى ولا يكلف وأن بعض الآيات  
طبيقة لبعض كيفية فهم قوله في أعلى مراتب البلاغة  
فتت الراد على مراتب البلاغة ما يقع الطرف الثاني

هذا هو المقصود من هذا العلم  
وهو العلم بالمراتب  
والمراتب هي التي  
تكون في العلم  
والعلم هو الذي  
يكون في العلم  
والعلم هو الذي  
يكون في العلم

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
الأنبياء والمرسلين

وإن ما هو معروف من الأبحاث الكمال بلا نقاش لا ينفك عنه  
أو السلام من الاختلاف والتقصير أو غيرهما  
كذلك البصيرة لأن يعرف بما يذكر في علم الكلام  
التيارات ورواياتها في بعض كتب هذا الفن لا يتناولها  
أكثر من معرفة أن الأبحاث التي لا يتناولها هي كونه في  
بعض كرات البلاغة وهذا لا يعرف على التحقيق والتفصيل  
في بعض الكتب التي لا يتناولها في بعض الكتب التي لا يتناولها  
لأنها لا تكتفي بالكلام فليكن من أول وجبت قوله كونه  
يقول يعرف بكون المعنى أن المعرفة للعقل كونه في  
مراتبها إنما يحصل بعد العلم بوضع الشك في كل  
أن الطرف الأعلى وما يعرف كلاماً سادساً لا يجاز  
والمعلوم أن القرآن واقع في هذا العلم وإنما أن  
كلام في الطرف الأعلى ولا يكلف وأن بعض الآيات  
طبيقة لبعض كيفية فهم قوله في أعلى مراتب البلاغة  
فتت الراد على مراتب البلاغة ما يقع الطرف الثاني

هذا هو المقصود من هذا العلم  
وهو العلم بالمراتب  
والمراتب هي التي  
تكون في العلم  
والعلم هو الذي  
يكون في العلم  
والعلم هو الذي  
يكون في العلم



هذا هو الحق الذي لا يخطئ

الذي هو قوله وما كذب الله قط  
المرجع ليس ما يدينه من اراء  
الاعتقادات من اقسام الزمان والمكان  
والوجود وما ذكره في شرح من الطوفان  
بالطوفان الحقيقي لا يستند الفرق  
بين الفرق بين الفرق بين الفرق  
يقولون في هذا النوع من الفرق  
يعتقدون في ذلك من الفرق  
لان ما ذكره الفقيه من الفرق  
بأن الفرق بين الفرق بين الفرق  
على اوجه مختلفة وهي الفرق  
على وجهين اولا موضوعا كقولهم  
كذلك وكذا هذه الفقيه في الفرق  
بين الفرق بين الفرق بين الفرق  
المنطق الى الكبرياء كذا وكذا

هذا هو الحق الذي لا يخطئ

هذا هو الحق الذي لا يخطئ

هذا هو الحق الذي لا يخطئ

والا فليس من الطبع ان يكون  
الفرق بين الفرق بين الفرق  
على وجهين اولا موضوعا كقولهم  
كذلك وكذا هذه الفقيه في الفرق  
بين الفرق بين الفرق بين الفرق  
المنطق الى الكبرياء كذا وكذا

هذا هو الحق الذي لا يخطئ

هذا هو الحق الذي لا يخطئ

هذا هو الحق الذي لا يخطئ

الاولى او كلام من يوتن بعينه بخلاف الصانع  
 لا يحتاج الى ذلك وهذا الكلام قصر التعريف او التسمية  
 بالوجه العقلي اعم على ما ياتي بما ياتي الله تعالى قوله  
 من الاول الى الصانع الا بالاول الى الله تعالى بالوجه  
 من حيث هو من غير ان مصدر الا المتعدي بمعنى  
 الولى ومن فعل ولم يذكر ان مصدر الا الا اعم  
 قرة او القامة العقلية ومن فعل لا العبد  
 في مصدر فعل لازم وقد صح في بعض النسخ ان  
 عليه كذا ولا بعد ان يكون قدجا التوحيدي العقلي  
 ومن فعل على غير الغالب او يقال في قول القراء  
 ان مصدره لم يسم مصدره فعل قد لا يحتاج  
 كان اوله ما يجوز كذا الوجهين في قوله من الاول الى  
 الاول وهو يستعمل الالوه متعديا الى مفعولين  
 ونسب الالوه حقيقة التعريف لا بعمل من غير ضرورة  
 ولا ضرورة بخلاف لا اله الا الله في طائفة

الاولى من فعل على غير الغالب

نقطة  
 لا اله الا الله

بمعنى التعريف لازم وقد استعمل في متعديا الى مفعولين  
 فلا بد من اعتبار التعريف من حيث هو او جعل الالوه  
 من الاول الى الصانع ان يكون الالوه في عبارة  
 المعنى لازم بمعنى التعريف من غير اعتبار التعريف  
 او العبد ويكون جده انما على التبريز لم يضر  
 من حيث الاجتهاد او على الحال اي لم افسد حاله  
 بجهده او ربما يعنى من كون التعريف في الاجتهاد  
 بجهده ان يجوز ان يعبر الالوه بجهده متعديا الى مفعولين  
 فيحصل المقصود او يكون متعديا على شئ من فعل اي لم  
 افسد في الاجتهاد وليس انقضا من حيث هو  
 والزم ان يكون جهدا مفعولا فاعني حاجته الى  
 جعل جهدا لازم متعديا الى مفعولين لم لا يجوز ان  
 يكون متعديا الى مفعول واحد على تعين مفعول  
 او يجوز الالوه على اي لم يترك جهدا ولا يكون  
 الكلام حذف ما هو الاصل وقوله والمعنى لم

من الاول الى الصانع

من الاول الى الصانع

من الاول الى الصانع

نقطة  
 لا اله الا الله

















المعروف ومدق لما ليس به المعلوم على ان كان هذا  
لا يجب صدق المعلوم على الكون فان صدق  
المشقة لا يسلزم صدق المأخذ على المأخذ كما في  
والنطق والكتابة لا ينفرد بحدوثه فان كان في الماضي المكون  
والمتى والمكان لا ينفرد بحدوثه فان كان في الماضي المكون  
هو الفضاية المصححة لمعرف الفضاية بالمعلوم اصطلاحا  
يكمل ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون  
التعريفات وكيف يكون مجزأة ان صور المعرف بغير  
تصور المعرف ولا يحاطون على ما من المعقول  
وجوب كون المعرف محولا مع ان اهل المعقول  
التعريف بالبدن كعرف البيت بالجدران كعرف  
فصل في معرفة ان وجه التعريف في الجملتها  
واذا كان ان المعلوم هو الفضاية فزيادة تصحيح ولا يحد  
من تلك لا ينفذ في التعريفات فانها وبكيفية  
يعتبرون ذلك على ان في باب التعريفات

ان كان احد جانبي التعريف  
كالمشي والحركة

ان كان احد جانبي التعريف  
كالمشي والحركة

في باب التعريفات

وجبات مح ان الفضاية وجودية ومعلوم مدني  
مع كونها وجودية ولو لم تكن فضاية فمفهوم وجود  
بالحدس غير مرتب مع ذلك نقل العقاص مع ايراد  
والمرسل الطيفي اشارة الى ان العقاص مع كثرتها  
في الاخير مع وحدتها في العقاص بمنزلة الذي  
اي سائر الذي في الشرح وروى في البيت نقل الذي  
فمنه وروى الذي في البيت اشارة الى ان  
الطعام وروى الذي في البيت اشارة الى ان  
بالاثر في جباله الطيفي من المصنوعات الخواصة  
المشكوك وروى الذي في البيت اشارة الى ان  
حروف اجتهت طبخت في الخواصة ما دام ما دام  
يرد في هذه الحروف تسمى المعادلة بين الخواصة والرياء  
قول على ان هذا العقل في الكلام بما ليس بكلامه يعني ان  
معرفة حقيقة الكلمات فضاية الكلام على قول كثرتها  
قول من في الكلام بالتركيب ان ما اذا كان من حيثها كثر

وجبات مح ان الفضاية وجودية ومعلوم مدني  
مع كونها وجودية ولو لم تكن فضاية فمفهوم وجود

بالحدس غير مرتب مع ذلك نقل العقاص مع ايراد  
والمرسل الطيفي اشارة الى ان العقاص مع كثرتها

في الاخير مع وحدتها في العقاص بمنزلة الذي  
اي سائر الذي في الشرح وروى في البيت نقل الذي

فمنه وروى الذي في البيت اشارة الى ان  
الطعام وروى الذي في البيت اشارة الى ان

بالاثر في جباله الطيفي من المصنوعات الخواصة  
المشكوك وروى الذي في البيت اشارة الى ان

بما جاء في

القول بوجود كلام منسج بدون خاصه كلامه  
لان على قول فيه يوجد كلام منسج في الخبر وهو ان  
بدون خاصه كلامه فاما اشتراط فضايله الكلام  
ان اصل ليس بكلام قوله والقياس على كلام العربي  
انما اشتراط جواز عدم خاصه الكلام من كلام منسج  
على جواز عدم فريضة من كلام عربي فانه وقع في القرآن  
هو كلام عربي لقوله تعالى انما انزلناه قرآنا عربيا لعل  
القرآن كلامك غير عربي بل غريبه كما في تفسيره  
او رويته كالقطاس او غيره كما في قوله وهذا القول  
لان وقوعه في القرآن في القرآن هو ما ذكره من وقوعه  
وانما في القرآن لا يوجد لان كونه غير عربي لم يثبت  
بما ثبت جواز عدم جواز نوافي التعيين كما في التور والصار  
ولو سلم كونه غير عربي لكان القرآن عربيا ثم والضمير في  
انما انزلناه ليس الى السورة لا القرآن جزيا فضايله كما في قوله  
القرآن على بعضه صالح ولو سلم القرآن جزيا فضايله

بما جاء في القرآن

في القرآن

بما جاء في القرآن

بما جاء في القرآن

كونه عربي انظر واسلوب لا عربي المستوي لا ياتي كون  
كلماته غير عربية ولو سلم انه عربي لكانت كلماته  
او غلب لان ما هو غير عربي ككلماته اقل قليل لا يثبت الى القرآن  
ولا يجوز مثل ذلك في الكلام المنسج لان خاصه الكلمات  
في خاصه الكلام وجزية الكلمات ليست مطلقة فريضة الكلام  
كيفية عربية اذ ككلماته ولو اريد ان يقول المعلوم من كلامه  
فخاصه الركب انما هو الركب مطلقا غير فريضة  
وانما اذا كان من جزاء واذا كان الكلام منسج باسم السورة

بما جاء في القرآن

او القرآن فلم يثبت فريضة من كلامه  
كل كلام او كل كلام فريضة او خاصه قوله تعالى الم احمد  
القرآن ما انما خضع منه او لان لم يوجد في خاصه السورة  
او الكلام فكل خاصه الكلمات فضايله الكلام  
لا يوجد من كلامه فريضة او خاصه قوله تعالى الم احمد  
بعضه ان لم يرد الحكم حرف السورة من الفضايله فضايله  
في كلام منسج لان انما اذا اعتبر الم احمد كلامه





السؤال بوجدين الاول ان يحل ان يكون سراج الله تعالى  
 مستحقا من السراج وفي تقريره وجوه اسد ما ان  
 كان مؤكدا احادنا بعد حكمهم بالقرابة فتخرج حكمهم بحال  
 لم يوجد حال الحكم حتى لا يصح الحكم بناء على جعل اسم  
 من سراج الله تعالى ان الظاهر ان الحكم بالقرابة ليس  
 على توليد سراج الله تعالى الاول من انتم المعاني والثاني  
 ان الله تعالى اذا كان مؤكدا لا يقيد جعل سراج  
 مفعول من فروع عن القرابة لان المولد عريت  
 سراج لا يبقى من وجهي اجاب فروع قديمة وانما كانت  
 كان مؤكدا لم يصح جعل سراج اسم مفعول من لا يولد  
 ولا يخلق من وجهي الوجه الثاني من جواب ان سراج الله  
 ايعا غريب فلا يصح جعل سراج اسم مفعول من فروع  
 من القرابة فبما اذا كان مؤكدا لم يكن قريبا محال  
 القرابة في مقابلة التوليد وايضا قد سبق ان هذا الجواب  
 لا يستقيم على التقدير الثاني للسؤال هذا تقرير جواب

سراج الله تعالى  
 مستحق من السراج  
 مستحق من السراج  
 مستحق من السراج

فان كان مؤكدا  
 فانه لا يولد  
 فانه لا يخلق  
 فانه لا يولد

سراج الله تعالى

على اول وجهي تقرير السؤال وانما على الوجه الثاني على وجهي  
 الجواب اسد ما ان يكون مؤكدا في وجوه تقرير الوجه الاول من  
 جواب وانما كان في هذه السراج مستحقا من السراج  
 وان لم يكن من وجه بعضها غير ما الى قوله قلت يجوز ان يكون  
 او مفعول او لا يعني ان سراج الله تعالى من قبل الغريب وجوز  
 السراج كالمسح فلا يقيد جعل اسم مفعول من فروع عن القرابة  
 قوله ثم سراج كقولنا اصح مفعول من فروع عن القرابة  
 وذكر من هذا في سراج كقولنا اصح مفعول من فروع عن القرابة  
 كما يظهر الى ان وصف الغريب بالرف يس كقولنا  
 بانك مؤكدا انما هي جهة القرابة ان راوان انما هو مستحق  
 كما قال في الشرح لان الكراهية وانما تحت القرابة غير ان  
 القرابة المستند عليها لم كيف ولم يذكر في تفسير القرابة  
 يدل على الكراهية وان راوان الكراهية بسبب القرابة  
 لم يتم كون كل قريب كريمة ووجهه ولو سلم فزاد  
 البطلان احد الامرين انما ان يخلص عن الكراهية فخلص

سراج الله تعالى  
 مستحق من السراج  
 مستحق من السراج











والوجه انه انما يخص الاله بالكرامات القوية فهو ان  
 باقسط ما ليس من نواته على قسطنطين ما كان عليه  
 ثم ان ربه انما اذم والرب لم يفرح بحسبى بل بالبر  
 الاصول ان الله لم يفرح بغيره بل بالحق والحق  
 معنى الحق فلا زليس لا يحسن بغيره بل بالحق والحق  
 من ان ربه انما اذم والرب لم يفرح بحسبى بل بالبر  
 وعلى القسطنطين انما اذم بغيره بل بالحق والحق  
 بالكرامة ان يكون فوق الواحد فانه لم يفرح بحسبى بل بالبر  
 واسلمين او اكثر على كل مادة **قوله** ما طلب بعد ان اذمكم لقولوا  
 في ذكر الذين اذموا قبله الى الابد من اذمهم العرب الى الابد  
 الحق بل طاعتهم حيث اذموا بل بغير الذين الى الابد العرب  
 ان كان يتوصل الى المطلوب وتصوره فليس هو العرب بل  
 في نفس طلبه للبعد الذي هو ربه في البردي واسلم الذي  
 سوف لا يفرح من سكرته كما ربه وافر القسطنطين في قوله  
 هذا من اجل الذين لم يفرحوا وان قلت على قوله طاعتهم بل بالبر  
 الذي يستقبل

او قد ربه انما اذم والرب لم يفرح بحسبى بل بالبر

عسى ان يفرح بغيره بل بالحق والحق

ربه في ربه الى الابد

الذين لم يفرحوا وان قلت على قوله طاعتهم بل بالبر

او قد ربه انما اذم والرب لم يفرح بحسبى بل بالبر

استقبال العبرة الذي استقبل وضعه في ربه  
 البعد الى الله والعرب الى ذواتهم الى ذواتهم بل بالبر  
 البعد العاشق لا يطلبه لا يفرح بغيره بل بالحق والحق  
 يطلب بعد كما هو مطلوب الحب انما هو قرب ذات  
 المحبوب لا قرب مكانه **قوله** والصحيح انما لا يفرح  
 بالحق والصحيح انما لا يفرح بالحق والصحيح انما لا يفرح  
 الشيخ وهو منى على الرضا **قوله** انما اذم والرب لم يفرح بحسبى بل بالبر  
 بعد خطا ويكون في حكمه البقاء والاخذ ويخطئ الصواب  
 ذكره الشيخ انما يستحق محبته سلطان من قبله في ربه الى الابد  
 المحب في المطلق ثم في المطلق من الرضا **قوله** انما اذم والرب لم يفرح بحسبى بل بالبر  
 صيغة الحكم من طلب يطلب ونفائز لا يحسن  
 يجعل صيغة الحكم من طلب يطلب ونفائز لا يحسن  
 انما هو كلام الشيخ انما يجعل طلب البعد كما افرار  
 طلب النفس وجعل طلب الرضا كما افرار  
 انما لا حاجة الى التجوز في طلب الرضا بل بالبر

طلب في ذلك والبر

كذلك في ربه الى الابد

انما هو كلام الشيخ انما يجعل طلب البعد كما افرار

طلب النفس وجعل طلب الرضا كما افرار

انما لا حاجة الى التجوز في طلب الرضا بل بالبر

الذين لم يفرحوا وان قلت على قوله طاعتهم بل بالبر



انما ليس من اضافة المصدر الى الفاعل بل اضافة المفعول  
 الى المفعول به **قوله** سبى كثر الكذب الكراواتي انما كذا كانت  
 سبى كثر ان احد ما نسب الى كذا ما و الاخر ما الى  
 الكراواتي و حصل ما كذا ما كذا و احد ما لم يجر  
**قوله** و جعل ارض انا حجارة يخالف ما في الصحيح  
 بل هو ان يكون في موضع انا الحجارة و جعل ارضه النون و كذا  
 الموضع الذي فيه الحجارة و لا بعد ان ياتي ما في ما ذكره  
 بيان ان ارضه انا اريد باسم الحجارة اهنما موضعها **قوله**  
 و ف ذلك مما يشبه العقل و العقل اما العقل فاعقل  
 و اما العقل فلان المناسبات ان يكون في الامر القوي  
 في المصنوع لا لا سبب المصنوع لغيره و لا في  
 يكون كذا ان كان الغرض من القوي اسباب المصنوع  
 كما ان ارضه انا كذا ما كذا بل لا يترتب بعد الاشارة  
 على السبب بل يتم الى الروية بل قدضا و غاية ما يمكن ان يتقرر

سبى كثر ان احد ما نسب الى كذا ما و الاخر ما الى  
 الكراواتي و حصل ما كذا ما كذا و احد ما لم يجر  
 انما ليس من اضافة المصدر الى الفاعل بل اضافة المفعول  
 الى المفعول به

معنى شهادة العقل انما انه انما يكلفا و توجيهات العقل  
 و من مدونة **قوله** و انما العقل انما يكلفا و توجيهات العقل  
 في السبب توجيه الطرقة العقل المذكورة فاضافة المفعول به الى  
 السبب ان اوت الى العقل و جعلت انما و الاخر ما الى  
 و قد ذكره انما ضعف هذا الوجه طرقة او الا ان ضعفه و  
 السبب على قوله و انما العقل انما يكلفا و انما و انما و انما  
 انما لا يجر لا عقل كذا انما و انما و انما و انما  
 العقل يخالف الكراواتي في السبب فانه انما و انما  
 سبب انما في غير ما خطه لما لم يجر العقل لان الضمير كما في  
 فاعقل على السبب فكذا فاعقل على السبب **قوله** انما و انما  
 انما و انما فانما في العقل غير انما و انما و انما  
 العقل على العقل غير انما و انما و انما و انما  
 انما و انما لا يخرج عن العقل الكيفيات التي هي في العقل  
 انما و انما كذا العلم و القدرة و الاستعداد و انما و انما  
 موجبة لقوتها و انما كذا انما لا يتوقف عليها

سبى كثر ان احد ما نسب الى كذا ما و الاخر ما الى  
 الكراواتي و حصل ما كذا ما كذا و احد ما لم يجر  
 انما ليس من اضافة المصدر الى الفاعل بل اضافة المفعول  
 الى المفعول به









والتي يكون بها تلك الحق التي لا يسبب الحكم على هذا  
فقد **يس** في تلك اخرى حاجته لما به الاولى فاقب  
في اشرح مع كل اخرى حجت بها فانه لا يستقيم له الحجة  
الصحة صحت بها وصحت بانها لا تخطأ صحت  
الان لا يخلو الحكم مع صحتها مقام ليس لك الحكم في غير  
الصحة طلقا سواء شارك الغير في الصلة في اصل المعنى  
وكذا ان المقام لك الصلة مع غيرك الحكم فلا يكون معك  
مقام ليس مع غيره سواء شارك في اصل المعنى ولا في الفخر  
مع ان مقام ليس مع غيره فافادته تركا في الجحيم وفيه  
صحة الحكم في اصل المعنى قلت ان في حكمه مع غيره  
على الصلة مع الحكم انما كان مع صلاته في المقام الذي  
تصاحبه مع الحكم في المقام الذي الحكم مع صاحبه في كلامه  
والحدود في المقام الذي الصلة مع غيره الحكم في المقام  
الذي الحكم مع غيره الصلة في المقام الحكم مع صاحبه في المقام  
مع غيرك انما هذا وان هذا المقام ليس تصاحبه مع غيره

يس

كذلك الحكم انما يكون في المثال المذكور ان كان مع الصلة مقام  
ليس مع غيره ليس مع غيره فان المقام مع ان الحكم  
صاحبه يكون مقام ليس مع غيره المقام انما يكون  
بالشك في ان صفة المثال في المقام على فائدة الحكم  
البيان في المقام بالمثل في المقام ان الحكم المذكور في غيره  
ليس مع الصلة في المقام **يس** الفصل الذي في المقام انما يكون  
لا شك ان الصلة في المقام مع غيره نفس الصلة لا مقترن  
فكان انما في المقام انما يكون في المقام او انما في المقام  
الشرطية **يس** انما في المقام في المقام في المقام في المقام  
شيء وانما في المقام في المقام في المقام في المقام  
بالتسليم في المقام في المقام في المقام في المقام  
على اصل المقام في المقام في المقام في المقام  
انما في المقام في المقام في المقام في المقام  
انما في المقام في المقام في المقام في المقام  
فان في المقام في المقام في المقام في المقام

الصحة

الصحة

الصحة







من ان يكون المطلق قد وجد ولم لا يكون ان يتصور كونه  
 متوقفا على المطلق لا يحل من هنا بطلان المحرر على تقدير كون  
 كل منهما حقيقيا ثم قد ثابتهما في نفس قول لم يرد  
 ان يكون احدهما مطلقا والآخرى مقصورا يستقيم ان  
 كما ذكرنا وانما احتمال النسخ وهو ان يكون المطلق في المقصر  
 على المبدأ في غير ذلك ان هذا المقصر لا يصح الا على تقدير المساواة  
 او كون التباين مطلقا وهذا لا يلزم من محرمين بل هو  
 من وجه واحد اعمى التباين مطلقا وانما احتمال المساواة في  
 كونه المطلقا في المقصر والمقصر في المبدأ على المبدأ في غير ذلك  
 المقصر على المساواة او كون المقصر نفس مطلقا فلا يلزم المقصر  
 المحرر بل هو العدم وحيث اعمى المقصر مطلقا واعلم ان المقصر  
 في هذا على اعتباره بطلان المطلق بغير الصدق وانما ان  
 انما كونه بغير المرافقة وشمال الكلام عن المقصر وانما كما  
 ذكرنا في رد اسم في مطلق الكلام كما في في الحقيقة  
 التعريف من جهة التعريف لا يكون في الطرف الاعلى

لان طرف الشرطية فيجب ان يكون مرادوا ان يتصور في  
 الامتداد الذي جعل هذا التعريف في هذا لا يجعل هذا التعريف في  
 على ان يكون جعل القرب من جهة التعريف في الطرف الاعلى  
 غير ذلك ان المطلق لا يصح في الامتداد الذي جعل المطلق في  
 لا يقع في جعل المطلق في هذا وما فيه واحدا مع مقتضى ان  
 المطلق في الطرفية انما هو نفس النوع ولا يقتضي من حيث انه  
 نوع وتعدد افراده لا يجب منه من حيث هو وهو حقائق  
 فلم لا يجوز ان يكون نفس نوع التعريف في هذا على وجه واحد  
 بغير تباين في ما يقرب منها افراد ذلك النوع في كل ان كانت  
 متشعبة كونه في ثابتهما في افرادها كما يحسب ان كانت  
 افرادها في ثابتهما في هذا في ثابتهما في ثابتهما في ثابتهما  
 افرادها في ثابتهما في هذا في ثابتهما في ثابتهما في ثابتهما  
 من حيث هو وانما يكون ثابتهما في افرادها كما ان ثابتهما في ثابتهما  
 يتصور في ثابتهما في ثابتهما في ثابتهما في ثابتهما في ثابتهما  
 ولا يفسد في ثابتهما في ثابتهما في ثابتهما في ثابتهما في ثابتهما





اياهم بعد من المفعول والامر في ذلك يتبين لوضوح المقسم  
**قوله** انما يتصور ان الخطا كما تارة او قد علم الخطا في وقت  
 ان يكون التصديق انفي لا تنفي صفة قوله لا انما يتصور  
 تقديره انما قد علم الخطا في وقت قد يكون خطا واما لا يكون  
 كما ينبغي ان لا يكون في وقت قد علم الخطا في وقت قد يكون  
 الاول في وجود الخطا وانما انما انما التصديق في وقت قد علم  
 ان ان راو اذ يتصور ان الخطا ان لا يكون خطا واما لا يتصور  
 من تقديره انما قد علم الخطا في وقت قد علم الخطا في وقت قد علم  
 من ان قد يكون خطا وان راو انما قد علم الخطا في وقت قد علم  
 فيما قد علم الخطا في وقت قد علم الخطا في وقت قد علم  
 الخطا وانما ان لا يتصور انما قد علم الخطا في وقت قد علم  
 والباقي قد علم الخطا في وقت قد علم الخطا في وقت قد علم  
 وقد علم من وجوده انما قد علم الخطا في وقت قد علم  
 عن الخطا قد علم الخطا في وقت قد علم الخطا في وقت قد علم  
 وقد علم الخطا في وقت قد علم الخطا في وقت قد علم

على الاول كما هو صريح المقسم في ذلك يتبين لوضوح المقسم  
 واما لا يتصور ان الخطا كما تارة او قد علم الخطا في وقت  
 فلا يكون التصديق انفي لا تنفي صفة قوله لا انما يتصور  
 لا يمكن انما قد علم الخطا في وقت قد علم الخطا في وقت قد علم  
 وقد علم الخطا في وقت قد علم الخطا في وقت قد علم  
 انما قد علم الخطا في وقت قد علم الخطا في وقت قد علم  
 انما قد علم الخطا في وقت قد علم الخطا في وقت قد علم  
 انما قد علم الخطا في وقت قد علم الخطا في وقت قد علم  
 انما قد علم الخطا في وقت قد علم الخطا في وقت قد علم  
 انما قد علم الخطا في وقت قد علم الخطا في وقت قد علم  
 انما قد علم الخطا في وقت قد علم الخطا في وقت قد علم  
 انما قد علم الخطا في وقت قد علم الخطا في وقت قد علم

انما قد علم الخطا في وقت قد علم الخطا في وقت قد علم  
 انما قد علم الخطا في وقت قد علم الخطا في وقت قد علم  
 انما قد علم الخطا في وقت قد علم الخطا في وقت قد علم

تتميز الكلام الغريب وانه تميز الكلمات فتميز تميز الكلام  
ولا يتم تميز تميز الكلام على تميز الكلمات لكن تميز تميز الكلمات  
عليه بل تميز الكلام وانما ان الكلام انما هو في ضاحي الكلام  
منه كلفظا فلو ان الكلام انما هو في ضاحي الكلام  
يكون جمعا بين ضاحي الكلام في تميز الكلمات فتميز تميز الكلام  
في تميز الكلمات والتأويل بما يقع في الكلام لا سيما في تميز  
ولا ضرورة انما يحصل المثل على الكلام لا يتم  
فتميز تميز الكلمات **قوله** قد مر ان الكلام انما هو في ضاحي الكلام  
التي هي الى المعاني والبيان بان مرجع الكلام في تميز  
المرجع انما هو التميز الذي هو ان الاول يحصل بالمعاني  
والثاني يحصل باللفظ واللفظ هو الذي هو في تميز  
عن غيره وتتميز الكلمات التي هي في تميز  
او التميز الذي هو في تميز وتتميز الكلمات التي هي في تميز  
وهو تميز تميز التميز الذي هو في تميز  
بيان ان البعض يحصل بالامور لا يتغير البعض الا في تميز

بيان بمعنى ان يحصل به يحصل به حيث انما هو  
خفا ان هذا البيان انما يحصل اذ يحصل الغريب على ما هو  
الكلام كذا ولا يحصل على ما هو كذا لم يميز الكلام ان  
انما هو حاصل بالبيان لا يميز به يحصل وانما انما هو في تميز  
فلا فاضل ان يكون بيننا وبيننا فاضل حيث انما هو في تميز  
**قوله** انما هو مقصود في تميز تميز الكلام والبيان والبيان  
قد سبق ان الكلام الذي هو المقصود والبيان وتتميز الكلمات على ما هو  
وليس المقصود على ان التميز انما هو في تميز الكلمات  
مقصود في تميز تميز الكلام وتتميز الكلمات  
ان يحصل تميز الكلمات على ما هو في تميز  
يحصل المقصود من التميز فتميز تميز الكلام  
العلوم التي هي في تميز كل فتميز الكلمات التي هي في تميز  
واولوية **قوله** ولا يخفى وجه التميز انما هو في تميز  
بلا فاضل حيث انما هو في تميز الكلمات على ما هو في تميز  
يتعلق بالمعاني انما هو في تميز الكلمات على ما هو في تميز

روى صاحب العلم

بالتأويل





























































54-6

19





لا الا انعام والاعطاء ولا شئت في تقديرها من المعنى الى المعنى  
عليه ولو سلم ان نفس الفواضل لا يتعدى اى لا يتجلى  
موصوفها في المراتب بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد  
الفعلة اى التي شابهت ابراهيم اثرها في الغير كالعضو  
والافعال النفع والاعطاء فانها تراى بتعدى الى الغير  
بمعنى ان الغير تراى من تحت الصفه بخلاف الصفات  
كالعلم وجوب الوجود وحسن واحسان الاعمال  
ليس المراد بالقدرة الانفعال بل التأثير **قوله** من صفات  
النوال في الصحاح النوال العطاء وكذا النال  
لا يجوز حوله وفي بعض النسخ حوته وفي الصحاح عام  
وفيه حوله كما وجوبه حوته وجوته اى داره  
الكنهه الاولى ان في بارئ محمد على شكره اشارة الى ان  
الحق وقع شانه جامع بين جلال الكمال وجمال النوال  
وانتفع كما كان جامعاً لهما في كماله في مقام  
شانه الانبيا بما لا يخفى عليه من جده وقدره وانما  
في مقامه **قوله** وانما دور وابطال محمد لا ينال لوارثه  
على لفظ الحديث لوجب الانبيا بان محمد لا ينال لوارثه

لانا نقول انما جعل هذا لاسيما من صفاته اما لا يستلزم  
الاجتهاد في هذا مع ان الرواية في الحديث مختصة بغيره  
بكذا لم يرد فيه بحمد الله وهذا يدل على انه لا يتعلق  
بخصوص صفته محمد كمن قال استاذنا في لفظ محمد  
كان الاول المحاطة على تقدير الشكر بينهما **قوله** اجدهم  
بالا الى المعجزة الصحاح جدهم الرجل بكسر حاء ما صلوا  
وهو المقطع اليد وفي الحديث من تعلم القرآن ثم  
اجدهم سجدة وهو اجدهم وقد يرى بالاولى من جدهم وهو  
القطع قال في الصحاح جرت الشئ قطعه وهذا يمكن  
يقصد انما محمد على شكره انما كان انوى افراد  
ولذلك ما دللته على انصاف المنعم بالكمال ما هو  
ولذلك انما هو محمد على شكره ما كونه جدهم بغيره  
بينها على هذا المعنى وبانه لا كان ما انعم الله عليه من صفات  
هذا الكتاب فهو من مقول القول والكلام باب من باب  
الشكر من هذا القبيل هو محمد **قوله** وعلى المعجزة  
قوله على شكره اى آثره على المعجزة لان المعجزة مع ما لا  
محمد مع هذا انه اعلم ان انصاف بان محمد ياتى في الحديث

المدح يحتمل ان يكون بانتم بار مدحوا لبا افعى المدح  
 والمدح به ويحتمل ان يكون بانتم بار مدحوا لبا افعى المدح  
 المدح عليه والمدح عليه وقد ذهب الى كل تعبير  
 اقرون تحسبها بالاعتبارى وحكموا بترادفها  
 الترادف على جهة التعميم في المدح انما فلم يذعن  
 يوثق به وقد يوافق المدح والمدح بالعموم ويخص  
 لوجوه او كما قيل المدح لا يكون الا لافعال المدح  
 المدح او يثبت المدح بغيره في العلم بغير المدح  
 بل هو محقق بان المدح كانه ينفذ المدح  
 المدح لا يكون الا على جهة الاعتبارى لا يمكن ان يكون  
 المدح عليه فانه لا يثبت على وجه ان يكون صاحب مدح  
 ولو في غيره وهذه الوجوه متعارضة بل متضادة الال  
 وبالحكم لو ثبت الامر على التعريف فوجدت المدح ما افاد  
 المحكي من الوجوه وان نفي على الترادف فوجدت المدح  
 معافاة كالمستبعد دون سائر الوجوه ويحتمل ان يكون  
 مع الفعل بترادف انما هو كونه متساوي كونه المدح  
 حيثما راو اصل المدح بغير المدح فاحتمل ان يكون

السبع فترادف الى العود المشهور **قول** ويكون  
 ان لا ينفذ العقل بانتم بار مدحوا لبا افعى المدح  
 مدح بغيره او بغيره او لبا افعى المدح بغيره  
 متعارضة لاجل ان المدح ان يكون المدح فانه قد يكون  
 اباؤنا على احسان او متعارضة بكون حصولها وبقائها  
 ان لا يقع المدح الا بالاعتبارى وهو واجب بان لا  
 بالمدح المدح العرفي وهو يجب ان يكون متعلقا بالمدح  
 المدح به وهو متعارف المدح العرفي فانه يقع في المدح  
 فليكن المدح العرفي في وجه المدح على المدح كونه عموما  
 من وجه المدح وشموله للتعريف بغيره وهذا النفي في ان المدح  
 بهذا التعريف لا العرفي **قول** وان ما كره سحابة  
 من صفات الكمال صادرة بغيره بغيره قال في حاشيته  
 فان قيل قد تعذر ان لا يثبت المدح في صفات الكمال  
 يلزم حدها فثبت قد ذكره اليتم ان المدح لا يثبت  
 لتوجب كونه متعارفا فاما ان يصار الى ما ذكره بعض  
 الادبيات انه لا يلزم كونه متعارفا فاما ان يصار الى ما ذكره بعض  
 ذلك لو كان متعارفا لكانت متساوية في المدح والحمد

وهو ج ٣

انتم لا كان كافيا فيها مستطابها فتمارها  
 والحاصل انهم قد اكتبوا معتقدين في اثنين من هذه  
 في احد بطلان على تقدير القبح في الاول بطلانها في الثاني  
 اصلها كشيء من ان في هذه الاعراض ان بالربع من صفات  
 الكل وجوب النوال صا در ربع بخت بياره واما  
 على تقدير القبح في الثاني وتسلم الاول فلا يبقى ان يتبين  
 انما لمجد على المدح لانه في ان ربع كس على صفات  
 حتى كما تم تمارها في المختلف ان كل كلام كاشف عن هذا  
 واعلم انهم قرروا ان كون صفات ربع اختيارية يستلزم  
 حدها واستلزامها على بان اثر الحار سبق بالقصد  
 والقصد الى الجاه والاشرف فان لم يجد لان القصد الى  
 الموجه وادعوا وعلينا ان لا نرى انكم ان اردتم ان  
 التمار كمن سبق بالقصد انما في خصص وانما في  
 ونسب قصدنا الى صفات القصد واما ارادوا انهم  
 يختلف هذا العسل وان اردتم سبقه في انما في  
 القصد الى الجاه والاشرف فان لم يجد انما في  
 تقدم القصد انما اعلم ان كون صفات ربع كاشف على

كمن صفات ربع  
 مساوية في اختيارها والاكابر  
 انما يتصور على من ربع كاشف ووجه  
 ٣٣

ربع واما على القول بنقيتها كما هو الحق فلا حجة ولا يلزم  
 ولا يلزم ان ربع كاشف على صفات ربع كاشف ان القصد  
 لو كانت زائدة فمما تميزه ان ربع حده واما في انما  
 فلم يوزع فاما موجبا في البعض وهو خلاف ما يجب  
 على الكل واما ما يجب فلم يوزع في الكل القصد  
 عليها ان اثر الاختيارية كالتعلم والقدرة والارادة  
 والقول بعينها كالتفان وزيادة ما سواها بل لا  
**قول** واما قوله ان شئ من شئ من ربع كاشف **قول** ولا  
 ذكرنا ان اثره الوجوب في الاول اي في الجاه على  
 والوجوب من موانع الكتب والشيء **قول** فاطلة  
 اي عارضة وحدها اصل من صفات القصد والاشرف  
**قول** لان الصفات على كل استلزام القصد في كل  
 الاخرى فانه يدل على التميز وكونه كاشف في صفات  
 اي مقام كاشف بالانعام بخلاف ما اذا كان في صفات  
 الصفات الكلية كما يجب كاشف استلزام التميز على  
 بل انما يتصور حقيقة المقابلة الدوام والاثبات المتان  
 القدم والريادة ولا بعد ان يتبين انما في صفات ربع كاشف

باعتبار ذلك انما الصفات الكليات **قوله** كما ذكره في  
 الفصل حيث قال الله احد على ان يخلق من اهل البيت  
**قوله** لا يتغير من اشارة الله قبل اكمال الشقة  
 انما من غير تلك الا انما حيث شاركهم في هذا المظهر  
 وحيث قال السلام علينا **قوله** او لاشارة الى  
 ان الله تعالى ليس بما تقدم به احد دون احد وانما  
 الاستيعاب بوجهه والفصل بينهما ان شدة الحكم مع الغير  
 وجود مشترك للمادة صفته كما هي في هذا المظهر  
 صفته **قوله** صفته العلية انما هي او بنو الله من الانبياء وحيث  
 الحكم والجزء والانس اجزاء او كل العالمين او ما يخص  
 الجوارح والموارد وشركها الغير على ما تقدم بان  
 كما سعادته او لا شقاق عليه او لا يرفع لغيره صفته  
 ومقدوره القسري فيكون منتهى قدره وان لم يكن منتهى  
 بعد كماله في شريكه الموارد والشفقة عليها ويجعل  
 اخرى في المراكب وفيه شريك لا يخفى عليك بعد  
 القائل **قوله** احد الله تعالى مع الموارد والشفقة انما هي  
 ان يكون له محمول على العلى الذي هو شكر اللغوي او لا

بالحق

منه بان تفاوت وما ذكره من بيان وجه الشك  
 الشك من قصد تعميم الفصل والافعال يقتضي ان يكون  
 المراد بوجه اللغوي في هذا نوع من الثاني وفيما لا يقتضي  
 ان يكون من وجه اللغوي وتخص ان وجهه الامر  
 انما يقتضي بوجهه اعمق وانما في الفصل ان كان  
 انما وانما في الفصل انما يقتضي ان وجهه من وجهه  
 وعبارة المحكي لا تقتضي هذا التكلف **قوله** ولا  
 انما انما كما لا يصح توجيهها بعبارة المحكي لا يصح  
 لا بوجه مشترك مع الغير اللهم الا بوجه بعد جعل  
 محموله انما هي شدة الفصل الى المظهر لا يتغير  
 نسبة الى الله والوجه انما ان هذا ما يقتضي  
 استحقاق وجه اللغوي حتى يقتضي ان وجهه  
 وحيث يقتضي ان وجهه من وجهه انما هي وجهه  
 وجهه كما في وجهه بالعين وحيث بل وجهه الجوارح وجهه  
 ليس الغيب وحيث بل وجهه الا غيبه **قوله** قال الله  
 ليس الغيب وحيث بل وجهه وحيث بل وجهه الجوارح  
**قوله** فوا **قوله** بعد ان يحصل ما يجزئ الموارد وحده

بالحق





مثلا قولنا قام الا زيدا لم يثبت ان القائم زيد  
وعرو كل ما قصر اذ لو لم يثبت ان القائم زيد  
زيد فقلوب ولم يثبت ان القائم زيد بل هو زيد  
فرد قمر معين اذ اوقت هذا فاعطان العصري  
فثبت ان الله احد ان كان اسما فثبت اليه  
والعقبة في ان يكون قصرا فاذ لان كل ما قلنا  
استحقاقه مع المحققين في الترتيب في ان المستحق  
بل هو تعالى ام غيره حتى يكون قمر معين ولا  
المستحق ليس هو الله مع بل غيره حتى يكون  
ثم قصرا فاذ في ان يكون نحو مثل على تصور  
ان يكون هناك محال فيعتقد ان هذا المؤمن  
تعالى ويجوز غيره فيما يشك في استحقاق الحمد وهو  
بطايل عليه قوله في محاشية محاشية لان محال  
خبر من ان يكون مؤنسا او مشكوكا وكل هذا لا يعجز  
المؤمن من كماله فيوجد في بعض النسخ في ذيل محاشية  
قوله في محاشية ما في بعض النسخ الى ما في محاشية  
المحاشية في هذا الوجه كلام المحقق وقوله في اصل

محاشية في ما في محاشية على هذا منتهى الا قمر من محاشية  
الى ما في قمر من محاشية وان اصله في محاشية  
النظر في محاشية محاشية ثم اقول اعلم ان هذا هو  
يخبر وجه الاول ان يكون ان يكون القصر في ان  
محاشية محاشية في محاشية محاشية الثاني ان يكون  
بالحمد في قوله نعم ان يكون في محاشية محاشية  
هو جواز محاشية محاشية ان كان في محاشية محاشية  
لا يعتقد ان هذا المؤمن هو مصنف محاشية والايان  
محاشية ثم محاشية محاشية وان ما في محاشية  
ان هذا المؤمن محاشية مع قطع النظر عن هذا القول  
والذي هو محاشية في محاشية محاشية محاشية  
ما لم هو محاشية محاشية ان المحقق راعى في محاشية  
ما في محاشية محاشية محاشية محاشية محاشية  
الايمان ومحاشية محاشية محاشية محاشية  
الايمان محاشية محاشية محاشية محاشية  
محاشية محاشية محاشية محاشية محاشية  
محاشية محاشية محاشية محاشية محاشية

او با بار العطا والنزال وكلها من هذا حتى ان  
 صاحب الكشاف مع تقليد في الاقوال وحالها العباد  
 لا يصدق منهم من لا يتبين من الاحمال قال واما جهة  
 غيرة تعالى فانه ان يدان بغيره مع جوت من حسن  
 اذ لا يفرم ان يكون هذا الاقوال من هذا حتى ان  
 صاحب الكشاف لا يفرم ان يكون في الواقع من يعقد من قوله  
 آية في الاستحقاق المذكور قال صاحب الكشاف  
 ما تفران من هذا في الاستحقاق بعد ما هو من قوله او  
 فان قلت لم قد ريت الحروف متفرقة قلت لان  
 الاسم من الفعل والمشتق به هو المشتق به لان المشتق  
 يتولد من اسم التسم فقولون باسم الالهات باسم  
 فوجب ان يعقد الموصوف لخصائص اسم الله مع ما  
 هذا الموصوف الاله في نفسه هو الله مع ظهوره في  
 حال المنقلب لم يتغير قهر الا في اوله من اصله  
 ان يحصل المنقلب من غير التغير مع تفرغ من  
**قوله** وحسن التقييم على قوله الاتهام انه اسما الى  
 ومع ما يتبين من ان ليس يجب ان يكون الاما دما العشر

نيل

حتى يتبين من ان يكون الاما دما العشر  
 بحث وهو انه لا يفرم في التقييم قوله الاتهام على  
 ان يتبين ان الاتهام من ان جهة وبني بفس عليه  
 الشيخ في دلائل الاما دما العشر ان الله اليه  
 المحسن والشر المقيم والحيوان لا معنى له في الاتهام  
 مجزاة الاتهام المكنون في المتقدم على كونه اسم واسم  
 نفس الامرويه من ان الله على اسم المكنون لا يتغير  
 اياه والذات لا يفرم في مجزاة هو لا يتغير في نفس المكنون  
 في نفس الامرويه من ان الله على اسم المكنون لا يتغير  
 بر صاحب الكشاف ومما يجب المعنى والحق ان  
 ان ما يعز القرب والبعيد والاول والآخر  
 المكنون لا لان ما عدا ما يعز القرب المكنون في البعد  
 المكنون من ان الله على اسم المكنون لا يتغير  
 في قوله ما من شرح متعلق بقوله **قوله** جعل القرب في  
 الذي هو ان هو عرق بين العن والمكنون **قوله** وهذا  
 وقت تعظيما وتعبيرا لغيره المعنى من قوله  
 المكنون بكونه في **قوله** من التسمية **قوله** في قوله



قيل المكان لا يشرح الصدر وتوثير القلب  
 واحد على ما لو اني قوله مع انفس شرح الصدر  
 انما هي نفس البين هو القلب كقوله لا الصدر الذي هو  
 وقوله في العبارة تفنن اقول وانت خير مني  
 شرح الصدر رتبه على توثير القلب كجيبه الا غير  
 كجيبه كقوله تفنن وانما تفنن في المعنى المتقن وهو العقل او  
 الحشيش ما ذكرناه **قوله** لان البيان المعنى اي شدة كثر  
 بناقده وقوله لانه بيان مع ليس معنوي لا يفيد  
 ان قوله على ما تقرأه ليس لفظا تاما على قول  
 وتوثير القلب بالقلب وهو مع غيره مطلقا في  
 البيان بل هو نفس البين والمفهوم ان هذه مقدمات ثمانية  
 وليس تخسيس بيان بالشرح والبيان بالتوثير  
 والتفصيل في انما لان الصدر من الثاني المبرور  
 جيبه فتح انما كانا اداء والتوثير في سبب ان  
 البيان قائم مقام الصدر كما قيام البات والاطاء  
 مقام الاثبات والاطاء وليس بمصدر لانها تكرارا  
 والافصح ما ذكرناه **قوله** والادوات تخسيس البيان

والشبهه

كونه خاضعا للظن في جعله في تخسيس  
 هزم وكانه بيان لما هو المشبه **قوله** ومع غيره  
 المشبهه ان تشبيه البيان بالبروق مع المشبه وهو  
 البيان مع غيره المشبه به وهو البروق جمع لما لان  
 النفس والادوات العنق كمان البيان الواحد في  
 البروق الفلقة اقول ولا يخفى ان توافق الطرفين  
 الاواد والقده في لانه فانه قد يفيد المشبهه  
 المشبهه به وهي تشبيه التوثير والتفصيل لا في تشبه  
 الجمع لا في في ما بين المصدرين يكون المشبه المشبه به  
 والادوات في الامور المعقده لا جميعا لانه قول يمكن  
 جيبه ككيفية لا والادوات بطل مع غيره  
 ذكره الحشيش اخذ بالايق والاولى قائل **قوله** مع غيره  
 لا يجمع اسم الفاعل اي لما طرفة لا نفس المشبهه  
 البروق لا لانه وقوله كونه مصدر او جبهه كونه  
 يجمع الفاعل فانما المصدر قد يجمع بهذا الوزن كالمشبهه  
 وقوله البيان حاصله لا بات الوامع وغيره كونه قول  
 تخسيس **قوله** والمذهب انه اشارة الى ان في جيبه

بقين تصور من حيث ان تشبيه البيان بالبرق  
 مرعا ان كنهه ما يشبه قوله من طالع الثاني في البيان  
 تشبيه البيان بنفس والبرق انما هو كنهه  
 على قاييس سبق وكما استوان هذه التورية بابه  
 اللسان فانزله من البرق اجاب بان لا ياتي من  
 ذلك كبر الجوانب ان يزاد برطقه الطول والعمق  
 وان كان كنهه لا في ظهور البرق ثم احوال  
 اللسان على هذا المعنى انما يحل ان يكون مجازا  
 المطلق اسم نفس على العام كالرسم على النفس  
 ويحل ان يكون حقيقة فاني لفظ العام قد يشترق في  
 افراده ويكثر استعارته كالميزان فيما ذكره القائل مع  
 ان في الاصل ما يميز بين العقل ميزان والشرع  
 ميزان والاعطال ميزان ولهذا انظر في كنهه وكلام  
 المحققين في انما يشبه قال وان كان كنهه ليس  
 البرق فمن حيث على لا ولي ثم اقرض عليه بان قد كثر في  
 الحقيقة من انما تشبه البرق والصبح وفيه ما لعلنا  
 قد كنت لا تحقن بالبرق فقد انوف من كنهه الساد

الساد قوله وان يكون بالآلة فلهذا قيل كنهه في التورية  
 بفتح الشس والثاني جمع المثنى على صيغة المفعول حيز التورية  
 اوجع المثنى اي المفعول اسم مكان حيز التورية بمنزلة التورية  
 والاعادة صرح به صاحب كنهه في صورة الزهر  
 وفي التورية المثلثة القرآن مكان كل اقل من الثاني  
 ويبنى فانه كنهه كنهه في كنهه كنهه اي صفة  
 ويبنى جمع القرآن مثنى لا وان آية احترامه  
 وقيل لا يكره في القصص والاجرام او كنهه  
 سماع الخفيف والاصح الذين هما سمان  
 علق في هذا الحق حيز الطائفة في الجمع  
 شوتج سمان وهو الامر به والحال وكل شوتج  
 بفتح اموره قوله جل في الصبح العظيم كنهه الامام بل كنهه  
 في والبرق كنهه كنهه من العين المعجزة كنهه  
 لان وجه التورية في آية اي حيز التورية كنهه  
 لحو الحق تعالى وجه التعلق بآية كنهه  
 فلهذا اي يكون بينا اعظم مرتبة اقوال ولا تارة كنهه  
 من هذا تعلق والواسط في وصول قضية الينا

في مستندنا قال في المذهب المستعمل في زماننا ومكاننا  
 من حيث هو المذهب اذا رفعوا اليه الصواب كما في قوله تعالى  
 استعملوا في المذهب اذا ابلغوا من العلم ما يوجب  
 صوته من ذلك ولا يوجب في الصواب المذهب او المذهب  
 المستعمل في قول من قال في هذا المذهب ثم لم يلق  
 على قول كل شيء **قوله** وركب المذهب اي ولا في القول  
 بالوسط وانما يستعمل في وجوب اهل المذهب  
 الطائفة **قوله** وانما لفظ الذي مع كون اسم المذهب  
 في النبوة اذا ارسول من كتاب وشرح والشيء من كتاب  
**قوله** لا في لفظ النبي انه ارجو او كتابه الى غير  
 الصلوة لاسيما النبوة فان يستعمل في اسم المذهب  
**قوله** وهو نفس معنى المذهب المسمى بالاسم  
 كما يكون من جهة الموضع لا من جهة الموضع والمذهب  
 واقترن به بعض الغفلة بان المذهب ان يكون العمل  
 من المذهب في المذهب ويكون من جهة اسم المذهب او المذهب  
 ولا يكون من جهة اسم المذهب او المذهب  
 من الذي الذي قال ان العمل في المذهب  
 او المذهب المسمى

ظهور ركيب وكثير من الصيغ الموقوفة في معنى  
 مع المذهب قال في الصواب هي واحدة في معنى  
 واحدة في قول المذهب المسمى بالاسم  
 المذهب في معنى المذهب بفتح الميم  
 القبول وكثير من الماشية ولو كان من جنس واحد  
 في معنى المذهب وهو نفس معنى المذهب  
 صيغة المذهب اي المعنيين في الصواب بفتح الميم  
 بفتح الميم اي عارضة في فعل ومارية للغة وفي قوله  
 تعدى فلان فلان ما زعمه بفتح الميم  
 في قول من المذهب وهو طلب المعاني في جميع  
 بالفتح كما في لفظه من معنى من معنى في جميع  
 في قول من من حيث انيف بفتح الميم الى ان كان  
 حيث ان كان اليه من انيف لم تصف المذهب الى ان كان  
 ثم لا يجزى الى من حتى لم يوصف بالانيف بل في انيف  
 الانيف التي هي بمعنى المذوات اليه والاراد والمجاز  
 ما هو وصف المذوات او وصفه مضافات المذوات  
 ولا في الانيف المذوات وهذا وان لم يمتح ان يكون

**قوله**

ثم تضيف ما ان في قول من  
 ان في قوله قوله حجة حجة  
 الى طلب المذهب







والله اعلم  
وتبين بالحدوث في لغة يرتبها ما يستلزمه من معنى  
المجاورة والبناء **قول** اقول ان غير اثنين من معنى  
والمجاورة يكون من صلة لما في الكلام على الفرق  
بما هو من وجوه فان الاول بمعنى عناه والى  
بمعنى عناه اقول كقول المصنف في المصادر ان البناء  
جاء بمعنى العقد بمعنى المجاورة لفظ وكلام الفعل  
بني على بناءة **قول** وكرر ان التكرار فان التكرار  
يقتضيه معنى المجاورة والعقدى فانه مجاورة من التكرار  
هو لفظ التكرار في المعنى والمجاورة معناه يثبت  
التكرار اقول ومنه بحث فانه لا يثبت في التكرار  
المجاورة في مطلق المجاورة والتكرار في لفظ المجاورة المقام  
يكفي فيه على ما حاجته في تصحيح ما قيل في التكرار  
تتضمن التكرار وتطويل المسألة **قول** ادراج الزيادة  
بالرفع اذا كان الفعل اذهب من باب الاضمار  
يكون قوله اي هدرنا ما حاصل المعنى والتعبير  
كان الفعل محذورا والتعبير على الطريقة وروى  
منسوب المعنوية وهي انما مرعوخ على المعنوية **قول**

ونعاق سورا الخاق بالفتح منه انكسار ووقارها الدين  
التي **قول** في غير التكرار من يعنى بالمعنى **قول** في المعنى  
سائل المعنى انما في قوله **قول** في المعنى  
قبل انكسار من شيوخ الخيل فان الخاق المطايا  
الطاح به منقاة انكسار المطايا وان كان هناك  
منه من المعنى **قول** وان صاحب الاحمال الخيل  
في هذا التكرار فانه لا يخذل ولا يهاب وتصدره  
يذهب بغير الشرح ما ياتي اقول لفظ المراد  
والانساب اراوتم اختصاره الشرح واسر  
بعبارته او بغيره اقول كاي يلد حافق  
ولا شك ان بعد اختصاره الشرح لا يغيره  
ما يحتاج الى دفعه ان يكون التكرار الاول غير  
الى الدفع وحين ان يجعل قوله على معنى الى بناءة  
الى دفعه اقول وقوله وانما لا يخذل ولا يهاب  
الى دفعه انما في كفاية كل شيء من تعاريفهم  
لا يقتضي اختصار الشرح انما الاول فان حسن  
فان لا يخذل ولا يهاب **قول** وذكر العيب بما يميز

فان العيب لا يكاد يرقى الى حد ان يتأثر به الكلام  
المتكبر من غير من باب العجز عن الكلام **قول** ومطابق  
نظم التبريل بالرفع عطفا على الوجود او كبر عطفا على المكان  
**قول** مع قوله تعالى في المعنى فان الاستغناء في كيف سيرة  
لا تكاد تستغنى فيه المعنى **قول** وان كان كان العفا  
في سيرة وسيرة من على ما بعد في ما قبلها كقوله  
يمنع منها انما وقت في سيرة من يمنع من كان في  
السيرة لا يعل ما بعد في ما قبلها اذا وقع في  
ووقعها ان يكون بحسب الكبر بين جليلين يكون احداهما  
الشرط والاخرى بغيره كقوله اما اذا كانت في  
في قوله تعالى اذا اجابوا فقل الى قوله سيرة او يكون  
في غير موقعها كقوله في قوله تعالى وركب كعبه واليتيم  
فلا تقهر في الصوتين لا يمنع من على ما بعد في ما  
**قول** ومن خفف انما رخصته او لم يسن بها جرة  
لما جره الكس في سيرة استاءه ولم يجره بعضهم  
لكن **قول** لا اؤام بعض المدة **قول** او طرف في  
في حال ما كانت هذا عطفا على ما يكون في المعنى

ايون اقول فانه يعبرني تابع كونه موباه  
المبوق من جهة واحد وكونه كمال في معنى الطرف  
يعتبر ذلك **قول** ولا محال يجعل الوجود على ما  
يقول سيرة من ما ذكرتم من سيرة او لم يسن اذا كان الوجود  
عطفا لم لا يجوز يكون محال فقال لا محال كركب  
لان الوجود محال لا يدخل على محال المدة **قول** ولا  
ما في قوله تعالى في الغاية لا ياتي لفظ لا لا يوجد في  
بعض النسخ ويوجد في بعضها ففي تقديره كونه  
لفظ احدها العبارة الشرح وعلى تقدير وجوده يكون  
لفظا بمعنى اقول والمقصود من هذا قول  
التي على ان ليس لقوله كونه محال لا اقول في محال  
والتي في الشرح **قول** وانما هذه في قوله تعالى  
الغاية فانما في سيرة الغاية بما كركب كونه  
الغاية لا يتخلل ذكر الشرح بمعنى صرف الغاية  
اما كركب والتخلل قد يبرق **قول** ثم لم يزل العلم اقول طاهر  
اللفظ انه استعمل العلم في سيرة فانما في  
المرسل في سيرة العلم وكما اراد به استغناء

مطلق الجاهل بمراتب الحقائق اسمها من على العالم  
 اراد بها بالحقى اذ النقل من غير واسطه  
 او على انما تحلل وقد رتب الى الحقى فهاى بقوله  
 استاده الى ان طبعه كما في النور والصفاء  
 وان في هذه والصفاء **قوله** وهي بحسب ما يحتاج اليه  
 من الحقايق او بالحقه ثم بالحقه من بعد  
 المساهله من تحت من تحتها بمعنى السهولة في الحق  
 تحت بمعنى الاول فيقول معنى فاعلى اي ذاك  
 وعلى انما يحسن من لى يجوز **قوله** وفي بعض النسخ  
 قوتها يحام بالحق واللام العوض في اللام  
**قوله** وفي بعضها ختام اختتام بالاضافة الى  
 قبل منها هو المواقف للتميز المصنف **قوله**  
 وضع الغراء بعد اجزائه قوله كناية عن الحقائق  
 الصغير وتي تفرق بين اجزائها من القيم وتي تفرق  
 التي بين الاثني في حقائق كذا في الصحاح **قوله** التفسير  
 معاملة كالميراث وان ذكر الانسان يستعمل في  
 على ان يفتي لى اذا وان لذكره من حقائق ذلك

والاشارة بقوله ولذا قال سوا يتعلق بالحق او غير  
 وعلى هذا انما يسمى في طوره ما يكون من حقيقة الحق  
 وانه الصريح بخصائص الحق بلسان فاعلى ان  
 فقط من حقائق **قوله** وانه ما لا يحصى كبره  
 اوصى حاله من الحقائق واما بقوله من حقائق  
 انية والفتح على ان يكون من حقائق اى والفتح بان  
 احكام من الحق ما لا تصدق حتى يكون فانه الحق  
 فواءه كذا ان تحت بعد حقايق **قوله** ولذا اى ذلك  
 يظهر بقرينة النصين بما على الحق فاعلى لاسل ما ذكره التفسير  
 اولا والظهور انما هو الصريح الذي كونه فاعلى  
 انه لا حاجة الى هذه التفسير بل يستفاد من قوله بقوله  
 بان لا فقط **قوله** وان كان الاطلاق في التفسير  
 اى اطلاقا يتعلق في تعريف الحق والمورد في التفسير  
 بان لا يقيد الا بالاول كونه في مقابلة الحق فاعلى  
 في ان يكون حقايقا من الحقائق **قوله** وقد  
 يوجد ذكره اى ذكر الانسان فاعلى انما يطلق على ما  
 بانها حقائق وليس لى الا ما صدر عن النفس فاعلى

منه في الحديث ان كانت كاشية لشيء منكم اوله  
 اسمي انما ليك هذا الكلام اما بجهتان فان يكون  
 المرفوع منه او قوله كاشية في موضع آخر فغيره  
 انشائي في غير كاشية في موضع آخر فغيره  
 واما في المصداق فاما في المصداق فاما في المصداق  
 كما قيل في غير مقدم اي قوت واما في المصداق  
 استحقاقا كما انشائي فيكون المنوب اليه  
 والمنسوب ما في المصداق واما في المصداق  
 الغير المرفوع كما في الكاف وقوله كاشية في موضع  
 الحال او المصداق ثم على التقدير الرابع فكل ما  
 مصدرية كما انشائي اوله او موصولة كاشية  
 الى الموصول والموصوف فافصح لاني قد  
 قوله كون اطلاق انشائي بطريق حقيقة ثم يرفع  
 الاصل اطلاق حقيقة وهو معارض بالباد  
 الذي هو انشائي اذ انشائي حقيقة فانه اذا قيل  
 على فلان لم يتبادر ان فعل فلان **قوله** ولا يمكن  
 انشائي انشائي قوله لا في حشيش الكلام **قوله** لا

او موصولة

على الاول لا يصح الاحتراز انشائي ان يكون  
 المرفوع مطلقا كونه موصولة او موصولة الى المرفوع  
 العباد **قوله** وعلى الثاني لا حاجة الى احتراز  
 كاشية ما يطلق انشائي ليس بالبيان وان كان كاشية  
 فانه ان كاشية موصولة في مقام التعريف والتعريف انشائي  
 كلام الموجه بك الوجه **قوله** فالكلام كونه يصدق  
 ما ذكره افرق التعريفين كل من لا ضرورة لاجتماعهما  
 انشائي على الجمل على قصد التعظيم ولم يذكر بالضرورة  
 انشائي التعريف في بيان الفرق بها وايضا انشائي  
 يكون على قصد التعظيم ضرورة انشائي خشي  
 لا يكون انشائي التعريف والاشارة واما انشائي  
 استلزام انشائي قصد التعظيم لك على الجمل فان  
 انشائي مخصوصا ما يستلزم انشائي وانشائي  
 كما هو المتعلق في كاشية التعريف من لفظ التعريف  
 في كاشية كاشية فلا انشائي وقد سبق انشائي  
 انشائي قطع النظر عن الاستلزام انشائي فان  
 سواء انشائي التعريف وبغيره انشائي التعريف والمراجع

لا يتبادر

من من صفات الكمال لان موضع الامانة في العقل  
 هو في قوة العقل فبذلك **قوله** اشتغال العقل بها  
 من التعريفين على واحد منها اي من الامرين وقد  
 اشتغال التعريف الحقير على امرين واستلزام العقل  
 العظيم فاستقام التعريفان **قوله** فاشكل في التعريف  
 المذكور حيث اخذ في علم غير علم يؤخذ في  
 وجه لا يكون مانعا ولا ساجعا **قوله** في المذكور  
 ما ذكرنا **قوله** بان هذا متعلق بمرجع الاخير الى قبا  
 كونه على قصد التعظيم **قوله** فالله اعلم من ذلك  
 الجدل **قوله** الان في شئ اذ اني امر على التعريف  
 من الاموال انما هي الجدل في شئ ان يتبين  
 الشئ في الجدل في نفس الامر مع قصد الشئ ولو حصل  
 بالجدل في نظر المحقق لانه مع ذلك انما هو كونه متعلقا  
 قبل واول في ان الكلام ليس بمتعلق بالاعتقاد  
 الجدل في انما استلزام الجدل انما يعبر عنه في  
 كيف يرد ذلك مع ان شئ الجدل اوضح من  
 كونه في نظر المحقق **قوله** وذكر وان لم يجد

مع  
 ٣

الا انما هو عليه او المحمود به وقد استلزم كل  
 ناطق الى الاول لا وقت في موضع من انما في العلم  
 حادثة وقد مر الكلام في ذلك **قوله** لا يجوز ان يكون  
 هذه الكلمات يكون بناء على افعال استلزامية  
 بالحققة على نفس الامر هذه الافعال **قوله** معتر الا ان  
 يفيد انه اي كون المنسحب لوقوف عرف الله عليه  
 حقيقة حقيقة بالفعل في كل وقت وهو من بالفعل قد مر  
 لا يتصور ان هذا غير محال بان المراد بالمنسحب التعريف  
 ليس على بالفعل بل كما مر في الاشارة **قوله** وقد مر  
 السؤال انما السؤال على الوجه الاول على كون  
 سكراني اذ ان في ذلك من عدم قصد التعريف بخلاف  
 وانه على الوجه الثاني على كون التعريف محققا في الواقع  
 عدم كون افعاله كراعي لمس الوجه الاول **قوله**  
 والافعال عليه لا يبرهن ان يكون من ان يكون  
 في الاول لان النزاع فيه انما هو في كون المطلق  
 ولا يتبادر الى محال كونه من ان يكون في كونه  
 فان النزاع في كون المطلق **قوله** ففهم بان

وهو مستبعد من الموردين والمطلقين **قوله** ثم يلاحظ  
 من جهة آه وهو المستبعد من الموردين **قوله** وذكر الصنفين  
 آه كما جرت عادته في ذكر الصنفين كما لا يخفى  
 عليه ما تأتى به استصحاب جميع الصفات في وجه تخصيصها  
 بين الصفات واما لغير الذات فانه لا يحصل له وجه  
 بينهما احاط به بآه وهو مستبعد من الصفات الاولى  
 ووجه التخصيص لا لكون الصفات المستصحب للمركبات  
 الاولى قبل الثانية واما الثانية فبذاتها كما ثبت  
 المستصحب في الاولى والبسطة في الثانية فكذا راد  
 بين الطرفين في الثانية من آه استصحاب التي في  
 التخرج **قوله** كما لا يخفى آه اي شراجه الى ان  
 الله تعالى يستصحب جميع صفات الكمال اي والى جميعها  
 لا يخرجه الذات بل الذات مع الصفات جميعها  
 وذلك ان صفات البطل الى ان لا تخفى في تفسيره مع الذات  
 انما هي الصفات المستصحب اليها التي هي ثبوت جميع صفات  
 الكمال كما ثبت في قوله تعالى اما الوجوب آه واما  
 جميع الصفات كما لا يخفى قال الله تعالى اسم الذات المستصحب

قوله المستصحب في الثانية من آه  
 المستصحب في الثانية من آه  
 المستصحب في الثانية من آه  
 المستصحب في الثانية من آه

المستصحب الكمال واما صدق منه المسمى وهو كونه  
 في الواقع على انفس الذات كذا الصفات فليس  
 بهت الى آخره بقوله واما وجه استصحاب اسم الله  
 فانه **قوله** وقد فرغ بعض المحققين من قول المصنف  
 في التخرج وجوب الوجوب في سره وفي الزيادة  
 والمركبات بعضها في الصدق والتفريق والاحكام  
 ووجهه وحلولها في **قوله** والامثلة والافق  
 الذاتية والاحوال والصفات الزائفة منها  
 والصدق انما يمكن كان في حيز المعلوم والعقل انما  
 الوجوب من حيث هو كذا يكون كمال الموجودات  
 واسرها فيجب انصافه بآه طر في التفسير في  
 اقبوله هذا ممكن وانما تنبى على قوله وجوب الوجود  
 ويستظهر انصافه بجميع الصفات الكمال لا اجالا **قوله**  
 فانه كمال يستحقه انما هو العلم والصدق  
 يكون اختياريا **قوله** ولا يخفى اسم العلم قال في  
 كماله فيكون اسم فابوس وفيه وليس بصعب  
 بيان **قوله** غاية الامر ان كماله في اختياره

الكامل ما يشبهه من كماله لا يطبق على غيره **قوله**  
وكونه مخصوصا بالاستعمال لا يوجب فيه اختصاصا  
بالاستعمال لوجبه هذا لانها في الحقيقة وان لم يكن  
الانضمام وضعا والانضمام تميزا او حقيقة فغيره  
في كون الرحمن مستجيبا اليه ولعله المراد الى هذا قال  
يقولون انهم مخصوصون بالاشارة لفظا لا بحال  
نفس اسم الله وضعا وكون الرحمن مستجيبا الى كلامه  
هذا الاستيعاب الاول تيمنا على هذه القصة الوضعية  
**قوله** يدل على هذه الصفة اي كمال الوضوح كونه انما  
يلزم ان يفهم صفة الظلم اه قبل لا يتم استصحابها من كون  
مطلقا كاستصحابها من ان الله تعالى له صفات كمالها في الحقيقة  
غير محسوسة في نفسه فان كانت كمالا في الحقيقة كان قد لا يتم  
كل من المحسوسات في نفسه **قوله** ايجز كمالا في الحقيقة  
فليس ذلك لان محسوسات الحواس والاشياء المتعلقة  
بها كالموت لا تقع في ذات الرب والمعلقة هو الاصل  
من ان هذا المصدر مما يشبهه مستجابا منسوبا بالفضل  
مضرة **قوله** لان الاله تعالى انفسه العدل وانما

العدل على الاستمرار والعدل هو حث ان لا يكون  
الافعية المصنوعة تتجدد في كل وقت على ان النفس  
تتجدد في كل وقت لا بشرط الاستمرار وهو الاستمرار  
**قوله** او الاستمرار بغيره العدل فان الاستمرار  
يدل على الثبوت لا بشرط التجدد وهو لا بشرط عدله والعدل  
تتمتع به تجدد في كل وقت على ان لا يكون كماله المطلق  
من التجدد والثبوت في كل وقت من التجدد هو المستمر فافهم  
**قوله** ويمكن ان يكون في توجبه كونه كمالا على الله  
والتوفيق بين كلامي النفس والاشياء **قوله** فانما  
الافعية هذا الوجه التوجيه بين كلام القوم وكلام شيخ  
توجيه كلام الشرح ح وهو انه يدل على الصفة الى كونه  
للا لانه لا يكون كماله والافعية على الدوام والبا  
او يوق لانها فاعية بين كونه كماله والافعية على الدوام  
وكون العدل انما لا يدين في القول بل لا كماله كماله  
ان يوق العدل في الصفة ايها العدل نفس العدل على  
**قوله** كماله من الصفة مثلا ايها توفيقا على لا يدين  
مراعاة انهم يتكلمون لخصا في حقيقة تقيضا لا يدين

والتي ان الفرق بينه وبين غيره انما هو في فعله  
 كيف يقع ان لا يوجد له الى الدوام كالمعدل  
 حتى يقع ان يتصل بالحد الذي هو في  
 الدوام وانما المقام المعتبر به هو  
 اقله اقل في فرق من العدد الى صورة الخط في  
 الفرق وبين العدد الى الفعل الى السببية في جهة  
 الطرف ويكون ثاني راعيا الى الدوام لا يستلزم  
 الا قول ايضا راعيا الى الفرق **قول** انهم الا ان يكون  
 الفرق خلاف السببية في جهة اقل كون الا  
 جهة في جهة كما ان الفرق في جهة اقل كون الا  
 جهة في جهة بينه وبين الا في جهة الى الدوام  
 الذي والى لا يقع ذلك **قول** والواجب  
 فيكون بين الفعل وبين السببية التي جهة في جهة  
 في اقله ان السببية في الفعل الواقعة جهة في جهة  
 نحو زيد قائم فان السببية الى زيد الى الدوام  
 وما تدين في قيل في جواب لا يرد في جهة  
 ثبوت مدلولها ولا ناقص من الدلائل وانما في

في جهة في جهة  
 الى زيد قائم  
 سببية الدوام

كون الدوام

بان يكون الدوام دلائل في السببية في جهة في جهة  
 لا يستلزم الدوام هو المسمى الى السببية في جهة  
 صيرته في السببية في جهة في جهة وهو القائم  
 في الزمان الماضي لا يوجد في الدوام فان كان  
 لا يستلزم في الزمان الماضي في جهة في جهة  
 الزمان الماضي في جهة في جهة على الدوام في جهة  
 بخصوص في جهة في جهة في جهة في جهة  
**قول** في جهة في جهة في جهة في جهة  
**قول** وقد بين جوابا في السؤال المقتضى  
 بقوله في جهة في جهة لان الاصل في جهة في جهة  
 في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة  
 في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة  
 جوابا في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة  
 ان في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة  
 في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة  
 في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة  
 في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة  
 في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة



كذا في المحقق تصور وانا ما نعلم حقيقة كما وقع في القول  
**قوله** على إطلاقها كما ذكره في قوله **قوله** على الحقيقة كما ذكره  
**قوله** فأنما يتصور على القول أي على تقدير إقراره  
 لا يتصور على الإطلاق وأما على تقدير إقراره في الحقيقة  
 الأساطير على الحقيقة لا يتم الترتيب في غير  
 البعد من الأساطير الحقيقة هذه الترتيب في غير  
 أصلا فالله هو المميز في الأول مع كونها في الحقيقة  
 بطر أولها كذا **قوله** يختلف ذكره في سائر  
**قوله** وقد يتصور العقل غاية توجيه هذا الكلام أن يقال  
 العقل في غير ما يذكر العقل أسبلا ولا تفصيلا أو يذكر  
 التفصيل ولا يمكن أن الثاني في غير يمكن ولا المتصور في القول  
 وإن ما انعم في ما قبل انعام الله تعالى والمصداق  
 بعد العموم وذكر كل الانعام في قوله ذكر كل العلم  
 فالأول واقع لا ينبغي أن يصار إلى توجيهه بتركه فالتدري  
 يحتاج إلى الكثرة في تركه هو الثالث فالتعليل يعني قوله  
 ولما يتصور الخفاصة في أنها هو لهذا والإطلاق لا يفسد  
**قوله** وليس يمكن أن يكون الأول لأن الترتيب غير ممكن

يجوز أن الترتيب لبعض أسبلا لأن الثاني يعلم خفاصة  
 بالأساس وذكر البعض حقيقة بل هذا أولى بتوهم الأساطير  
 وأما الثاني فلفظ التعليل إذا كان حقا بالشق الثاني لم  
 يعلم بترك الترتيب كقول أسبلا لا يتم الترتيب قول  
 وقد روت ما قد منه ما بقي توجيه المقام ولما أحسن  
 تركه وجعل كل التعليلين تعليلين بوجهين أحسن  
 والمقادير أسبلا في التوجيه لولا ما هو للقاء في قوله  
 الشرح ولما يتوهم **قوله** وهي تكون اللاحقة  
 لبعض وهذا معناه العرفي وقوله أي هو ولا يتصور  
 البغوي وقوله وكذا لم يطف بغيره على الترتيب في  
 الشيء في أن الترتيب على طائفة العقل دون لا تتجلى  
 لأن الترتيب إنما يحصل بما لا يكون من خارج العالم  
 غير أن ما على أن العطف يدل على المفارقة بين المعطوفين  
 فإذا عطف على ما من أول على أن الخامس قد منع في أن  
 والكمال إلى أن يرفع من النحول تحت وقد نوحا أو كما قال  
 الله تعالى ما عطفوا على الصلوات والصلوة الوسطى ولو  
 العطف أو لم يكن حاشا بعد عام لما دل على هذا المعنى

فقلت في انما رتبة الالان برتبة الاستعداد فيحتاج الى  
 ملاحظة العطف اعم وكون المعلوم خاصا بالمعطوف  
 عليه عاما واستيعاب التسمية الى كون لا يتوقف  
 انضمام البراقة اليه هذا انما هو وجه الاول  
 قد رقت ما تقر في هذه المسألة ان التسمية في  
 نعت البين منوط بعطف الخاص على العام وان كان  
 البراقة تأتي من غير ذكر الخاص فيجوز المكتسب فيجوز  
 الامر من الاول الى الاول والاساس على اننا في كل جملة  
 هو مجموع العطف العام وبالصبر وذكر الخاص  
 او لا يتبنا على رعاية البراقة ثم جعل المجهول  
 توجيها وجها لا غيب عليه لا يقع التعليل انما هو  
 كونه تعليلة للمجموع فتم الاول لا يغفل انما نقول  
 في ان يكون هذا الاول مستلما على فاعل فيعمل باجتماع  
 صريحا وبالاخرى ضمنا وبسبب ان الفرق بين التعليل  
 بالمجموع على التوزيع كالتفريق بين التعليل  
 الخاص على العام بالمعطوف كما ذكره المحقق آخر اغان  
 العطف المذكور في البراقة لا يخرج في الاول وهو

فقلت في انما رتبة الالان برتبة الاستعداد فيحتاج الى  
 لاحد هذا وجوب وجوده مع وضوحه من جهة  
 نفس الضمان كما لم يأت بقول المحقق في انما رتبة  
 وتقدم في عموم كلامه ما يثبت الخاص في بعض الجوانب  
 التعليل والتعليل والتعليل والتعليل والتعليل والتعليل  
 نظر لان الموصول المبين بالبيان انما هو خاص كان  
 المقدم واللاحق والتعليل فانه يهتد بها الاسهام لو كان  
 العموم كما انما قلت عدم افادته انما رتبة العموم  
 الى البين وفيه كمال ليس كلام القائل في انما رتبة  
 بالتعريف كما انما افادوا البين وهم انما رتبة العموم  
 بالتعريف الى انما افادوا البين في تحقيقه وان كان  
 العام بخامس يخرج من شمول ما سوى الخاص لا من شمول جميع  
 افراد هذا الخاص وكان هذا اوفق بما عده من المعاني  
 حيث رجحنا انما رتبة التعليل التعليل التعليل التعليل  
 ردوا بالاجاب وانما رتبة التعليل التعليل التعليل التعليل  
 انما رتبة التعليل التعليل التعليل التعليل التعليل التعليل  
 مختلف مختلف وان كانا في رتبة التعليل التعليل التعليل

عنه **قوله** لا يشترط في العقلية  
تفصيلها الجازم المعنوي ولا الجازم في الارباب  
والاشتراط هنا نقل ترجيح الجازم العقلي على المعنوي  
حذف لفظ الذي هو جار مجازي لارباب المعنوي  
لان الفصل بمعنى المفصول والفاصل محال لغوي  
وكان ان لا تعبر في الكلام بجزء اسم اي لا يكون  
في فصل ولا العقلي لاضافة الى الخطاب **قوله**  
في فصل ايضا قريبان لا يجب وفيه اشتراط في الارباب  
مخوفا من شذوذا الفصاحة والبلاغة كما يفهم  
فان قيل ان ذلك لا يظهر في جميع النسخ  
المتباينات حضورا على رأي من قال لا يعلم تأويلها الا  
**قوله** وقد تم كون الفصل بمعنى المفصول على كونه مجازيا  
مع ان كون الخطاب صيغا ليس في مرتبة كونه فارقا  
بين الحق والباطل **قوله** فالطائر اهل الجنة  
والاقلية **قوله** قلت انما لا يجيب عن قوله تعالى  
وانما على قدر بركون اهل الجنة **قوله** قلت  
منه لقرب الخرج ثم قلت انما لا يفتقح ما

بقية **قوله** لا يشترط في العقلية  
تفصيلها الجازم المعنوي ولا الجازم في الارباب  
والاشتراط هنا نقل ترجيح الجازم العقلي على المعنوي  
حذف لفظ الذي هو جار مجازي لارباب المعنوي  
لان الفصل بمعنى المفصول والفاصل محال لغوي  
وكان ان لا تعبر في الكلام بجزء اسم اي لا يكون  
في فصل ولا العقلي لاضافة الى الخطاب **قوله**  
في فصل ايضا قريبان لا يجب وفيه اشتراط في الارباب  
مخوفا من شذوذا الفصاحة والبلاغة كما يفهم  
فان قيل ان ذلك لا يظهر في جميع النسخ  
المتباينات حضورا على رأي من قال لا يعلم تأويلها الا  
**قوله** وقد تم كون الفصل بمعنى المفصول على كونه مجازيا  
مع ان كون الخطاب صيغا ليس في مرتبة كونه فارقا  
بين الحق والباطل **قوله** فالطائر اهل الجنة  
والاقلية **قوله** قلت انما لا يجيب عن قوله تعالى  
وانما على قدر بركون اهل الجنة **قوله** قلت  
منه لقرب الخرج ثم قلت انما لا يفتقح ما





ان يغير وجود العلم بالباطن ويكون انما ثبت بهت بالعلم  
 الذي يكون المعنى و علم تواضع علم الباطن قد تم منه  
 ينفع كذا انما العطف فلا شرح على العلم واما شرح المفسر  
 العاقل و قد تر الكلام في كنه العبد و قد عرف انما  
 قد تر في الاصل اي في تقدير ان يكون العلم علم تواضع  
 الباطن **قوله** وعلى الثاني اي في تقدير ان يكون العلم تواضع  
 الباطن **قوله** التغيير ان في وجوده فانه المشرق في العلم  
 و غاية ما يمكن ان يتوصل اليه يعني لم يزل على المعنى العلم  
 على الاكابر ان على المعنى انما الا انه زاد و قد راد  
 خصوصية في زيادة الاختصاص بالباطن حتى يصير في المعاني  
 والبيان و هو يكون تفسير علم الباطن بالمعاني والبيان و  
 تفسير علم تواضع بالبدن بيان على المعنى الا انما لا يتبين  
 العبد **قوله** زيادة اختصاص المعاني مطلق الاختصاص واما  
 كنهان على معرفه و انما هو غيرهما **قوله** ولو اوصي  
 ولو كانت شدة تباين الا واما هذا في انما  
 من العطف لا يعلم انه في حارة لو كان كنهان في العلم  
 وقد كان الذي امره اذ في العلوم و لم يزل

كلمة

تفرع في تقدمه هو اسطر مقدّم على ان دقائق العبد  
 من غير اذق الدقائق و بعدة قول العاقل في الشرح  
 انما لا يحسن هذا اذ في جميع العلوم من جعل طائفة العلوم  
 اذ في ما سواها و جعلها في العلم في غير طائفة العلوم  
 كمال باقية ان يكون على العاقل قول كونه في علم تواضع  
 الباطن **قوله** لا تفسر اي في حرف قبول المعاني من المعاني  
**قوله** او غيرهما كما لا يخبر من العبد و اما هذا سلوة  
 و يجب و انما يستعمل في المطالع و المقاطع **قوله**  
 كذا انما اي في غير طائفة العلوم و اما هذا سلوة  
 فانه لا يتبين شق الا في نفس علم القرآن و حصل  
 الشق ان في هو معرفة ان سببا في حارة هو كمال الباطن  
 و حصل الشق انما الذي عينا في جواب هو معرفة  
 ايجز الالب من كمال الباطن ان الشق الثاني في  
 حكمين احد ما ان سببا في حارة هو كمال الباطن ان في ان  
 سببا في حارة ليس انما في كمال الباطن ثم الحكم الثاني في  
 باقية في علم الكلام و ربما يترك في بعض كتب هذا العلم  
 انما و الحكم الا في لا يعلم على التفسير و التحقيق الا بهذا العلم

في ان الشق لا يبرهن لا يبرهن  
 العلم

واجب شئت ان شاء الله لم يمكن من العلم  
 من حيث شئت من انما قد تصدق على الله  
 تحقيق انما من يعلم الحق في ذلك بين العلمين  
 ما يعلم في علم الكلام كقول القرآن مع العلم  
 على سبيل التيسير والاجل دون التحقيق واليقين كيف  
 يعلم من وجوبه فالتحقق كمالا وحقيقة الا ان  
 يترك في الكلام كقول القرآن في اولى طبقات العلوم  
 ما هو من علم البلاغة مستحق في الكلام على طريق التيسير  
 يعلم تحقيقها في علم البلاغة ولا ياتي في ذلك في الكلام على  
 اليقينة فان المبادي اليقينة علم بها يكون ما هو من  
 علم آخر بين علمها يمكن وهذا يندفع ما يكره في العلم  
 ان هذا اليقين كمال علم الكلام ليس المقصد به كرونا  
 ناهذا العلم انما هو على اليقين وانما الجواب عن هذا بان  
 هذا التيسير ليس في مرتبة اليقين بل في مرتبة العلمين  
 الاول ان في منزلة علم اليقين من علم اليقين تحقيقه  
 من التحصيل بها قوله ولو جعل قوله كونه متعلقا  
 يعني ما ذكرناه اولا انما هو على تقدير ان جعل قوله كونه

اليقين

متعلقا بقوله يعرف في مكانه استيعاب الشيء الاول نحو  
 من العلم في التخصيص المعرف قوله يكون العلم ان  
 المعرف بالمعنى كذا في كونه كونه في العلم انما هو  
 ولا يتحقق في ان كونه في العلم انما هو يعرف  
 من علم البلاغة فالمعرف المستبعد من تحت المعرف كونه  
 في علمه انما هو الاستدلال على كونه في العلم انما هو  
 في علمه كونه من ان اجزاء التخصيص من العلم انما هو  
 وهو من علمه انما هو لا ياتي في كونه كونه في العلم  
 من علمه كونه في العلم انما هو والمعارضة بالسياسة المعاصرة  
 با كونه في العلم انما هو الاستدلال على كونه كونه في العلم  
 تسمى لا بعد اليقين قوله استعادة بكنايه هذا  
 في العلم انما هو كونه كونه في العلم انما هو وجوبه في العلم  
 الوجوب في العلم كونه كونه في العلم انما هو في العلم  
 طريقه العلم كونه كونه في العلم انما هو وانما هو في العلم  
 المحقق كونه في العلم كونه كونه في العلم انما هو في العلم  
 تحقيقه اي ثبات الوجوه لا يجزئ تحقيقه فان كل  
 من علمه انما هو الحقيقة قرية الكيفية ومعلوم ان لازم العلم

معجز ولو جعل متعلقا

كما لو جازت من محسن والفتح لا يلائم على التشبيه في  
 ما يخص كالصوت المقام اقوي رتبة على  
 بالوجه الوجه في قوله في قوله في قوله في قوله  
 في الشق الاول قلت قد مر حواصدا في  
 مطلقا لا يتحقق بما يقتضيه بطلان المشبه به ولا لا  
 المبتدأ على التشبيه بل يكون من غير استعارة  
 في الجواب المرسل واذ كان في الاستعارة فلا يلزم  
 يقرن بطلان التشبيه وما نقل في السؤال من المقتضى  
 التي فاداة تخلف شيئا وما نقل في الجواب فالتشبيه  
 المذكور يحتمل ان يكون تشبيها كذا والتجديد انما هو  
 بل جوابا ان جيتار كذا في الردية المضمومة السؤال  
 قوله اسكن كذا في كذا في يوم القيمة ترجع كذا  
 في اليدين في الجواب اطلاق اسم التشبيه على  
 مع ان التشبيه فيهما فنقول المقصود ان التشبيه  
 في الاستعارة المبتدأ على التشبيه غيرم وقوله وما ذكره  
 هو على ذكره في الشق الاول من قول التشبيهات  
 بطلان التشبيه فيهما واذ كان في الكلام تشبيه

في التشبيه بوجه لا يتحقق بالكلية والظاهر مقتضى ابد  
 ليس صورة كذا تشبيه في الكلام على التشبيه  
 فانما هو في التشبيه الذي في التشبيه كذا في التشبيه  
 تباين صور التشبيه فيهما كما ان التشبيه في التشبيه  
 مطلقا وكذا في ما لا يقتضيه لا ينبغي ان يكون  
 كما ان التشبيه في التشبيه في يوم غير عليه انما يصح لو قلنا  
 انما في الاول اي يوم التفرغ في الثاني اي يوم التفرغ  
 هو الثاني في الثاني الاول في الثاني وما هو في التشبيه  
 في التصريح بالرجح ان يكلم الرجل بالقرآن في التفرغ  
 وفي عارجه لا يتحقق حقيقة امره ومثله في التشبيه  
 بالتشبيه في اي تشبيه كذا في اي تشبيه كذا في اي تشبيه  
 اطلاق الاسم في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
 يطبق على التشبيه وهو لا يقع ولا يتحقق في التشبيه  
 وهو الوقوع واللاقع وقد يطبق على التشبيه في التشبيه  
 على المحول وكذا في الاصل منطبق في قوله في التشبيه  
 التفرغ من اصحابه في قوله في قوله في قوله في قوله  
 من التشبيه في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله

هو انما يستعان به لبيان  
 فانما هو في التشبيه

مضاف وهو الاحكام مضاف اليه وهو الموضوع والمضاف  
 الكتاب هذين التقديرين مع اختلاف الكسوة  
 فتعرف ان في قول القوف احكامها فان احكامها  
 الى الجزئيات فلو جعل الجزئيات على الفروع لا على افراد الموضوع  
 فكل من احكام الفروع ومفردات الجزئيات على جزئيات  
 الموضوع لا بد من تقدير الاحكام لان انطباق القضية  
 بالمعنى المراد ليس الا على احكام جزئيات الموضوع لا  
 على نفس جزئيات الموضوع وهذا هو المطلوب  
 ان في اطلاق الجزئيات على افراد المفردات الكلية لا على  
 القضايا التي تحت القضية الكلية بل البائع اطلاق الفروع  
 عليها فان كل الجزئيات ما هو المطلوب الى حيث  
 مضاف ومضاف الى اي احكامها فان جزئيات موضوعها  
 وان كانت على الفروع تجوز اعم من الجزئيات فلا حاجة  
 الى كتاب جزئيات على افراد جزئيات موضوعها  
 ان الفروع هي القضايا الجزئية والشخصية المذمومة تحت القانون  
 الكلية وبالنسبة الى الشخصيات من ضمنه فمفردات الموضوع الى  
 القانون الكلية وان احكامها هي الوقوع والادوم

تارة  
 ٣

وان كان كل الحكم من مع الصغرى المقيدة بالبيان  
 الا الوقوع والادوم فمفردة ان الطرفين في الجزئيات  
 امور معلومة في الشكوك المبطل او لا يوجد  
 القواعد المستللة في حق الجزئيات احكام الفروع  
 في كل من قد عرفت ذلك على الاستدلال على ما  
 والظاهر ان احكام الجزئيات على الجزئيات لا يتبع  
 الموضوعات والادوم فيها وانما نفس المحمول لا يتبع  
 الجزئيات وليس هذا هو المطلوب ولا يصح ان  
 من حيث ان جميع الجزئيات المفردة خلاف المست  
 ان الجزئيات التي تلوه وجود الامر الكلية فليس الامر  
 من حيث ان جزئيات الفاعل من حيث ان لا يمتنع  
 في وصف الموضوع بما يصادق على افراد او افراد  
 جميع القضايا وكلها فاما ما في الاول فانه لا  
 ليس بجزئيات الفاعل والمضاف واقار انما يتبعها  
 ان في كل من المراد صدق موضوع جزئيات هو موضوع جزئيات  
 الجزئيات ويحصل ان الحكم على كل افراد الموضوع لا على  
 وهذا امر غير لازم في كل من يتحقق القضايا الجزئية

يفهم من ذلك ان اطلاق مفردات  
 يفهم من ان المراد بالجزئيات

فثبت **ق** لا يمكن ان كل شاهد شال في موضع كذا  
 هذا المقام ان المطبقين مختلفا في الالمعنى **ق** باب  
 الكليات بعضها الى بعض والعقد العمل كما هو الواقع  
 لما في الشيخ في صدق العنوان والعقد في ان  
 كما هو المناسب بطرق الفارابي في فعل الاول  
 العموم المطبق الى موجب كونه طائفة عامة وسائر  
 وانه وعلى الثاني الى موجب كونه صفة  
 واذا تمهد هذا المقصود المحقق ان هذه العموم انما هي صفة  
 الطريقة الثانية هي كيون مفاد النسبة ان كل شاهد شال  
 مثال ما يمكن وبعض ما يمكن ان يكون شال ليس شاهد  
 لا على الوجه الاول المتعارف عند المتأخرين محقق  
 ان كل شاهد بالفعل شال بالفعل وبعض ما هو شال بالفعل  
 شاهد وانما فاذا اختلف في كل شاهد المثال المذكور  
 فقط بمجرى ان لا يترك لغير الاثبات اية او لا يحتاج  
 ان لا يترك لغير الاضاح اسم كالتبيينها بالناس  
 لزوم كون ما يترك لاثبات تارة ولا يحتاج اخى سائر  
 التعيين وهو كالتري وان يترك فيها الذكر لاثبات

وان يترك لغيره منها او في موضع آخر ولا يحتاج في كل كونه  
 كالتبيين العموم من وجه وعلى الوجهين يطل العمل  
 مطبقا قبل الكلام على طريقة العقد فافهم **ق** فيكون  
 الوجهين الاول فيقول والاولى على فعل **ق** وانما الثاني  
 وهو كون العدل ضروريا في قولهم لا الوجود بضمها  
 فلا يترك في مقتضى مقتضى المنع بان يراعى مقتضى  
 مقتضى المنع اي لم اقتصرنا نعمانك بضمها او لم امكنك  
 مقتضى او الوجه الاول اشهر وعلى الوجهين فهو محقق في  
 المجموع لا يجمع بين الحقيقة والمجاز فلا تعقل **ق** او جعل  
 مجازا من اى لم امكنك بضمها وطع عبارة الشرح انه خبر  
 الثاني وهو اقتصر وان كان الاول افيد **ق** ولما الاول هو  
 ان العدل غير ضروري في عبارة المقصود او على حال  
 لم اقتصر حال كونه في مجتهدها فيكون حجة مقتضى مقتضى  
 وتجاوز الغويا وحذف المضاف اليها محتمل في وجهه  
 حمل حجة على معناه المصدرى مع محال كونه في وجهه  
 وهو ما يلحق كالتري كالتري في قولنا نحن انما نحن  
 اقبال او بارو على الوجه فالحال قيد للمعنى **ق** المنع **ق**

اي شئت التفسير جدي ايلي بالتحقيق نظيره من قول المفسر لم  
 بالبلغ في اختصار اللفظ **قوله** وربما يكون كما يقول  
 نصيح في العبارة ح بان لم يقصر في الاجتهاد مع ان هذا  
 هو المقصود فاما ان لم يكن استغادة هذه المفسر من  
 التقدير لوجهين احدهما انه ربما يفهم من مجرد العبارة  
 المعنى وانما ان غير شاذ الا لو لم يجد في المحاور  
 فانه اذا اتقى التفسير في التحقيق فقد برهوه فيهم من كون  
 يعني حال كونه متفيا وقول فيحصل المقصود اي عدم التقصير  
 لجهد في الوجدان كما افيد احوال وكن ان لم يزل  
 بان اذا كان جهده كما لا كان المعنى لم اقص حال كوني  
 فلم يبق المقصود حيث لم يعلم ان التفسير المنع فيما اذا تقرر  
 الجواب اما اذا فوات بهم من عدم التفسير حال الاجتهاد  
 وان عدم التفسير اجتهاد كما اذا قلت لم اقص حال  
 فان تبادر من ان التفسير المنع في المسمى وانما ما هو  
 متعلق بكل من التفسير لجهد على التفسير والتفسير المنع في الحقيقة  
 يحصل المقصود على التقديرين كمنه على الاول عدم التفسير لجهد  
 وعلى الثاني عدم التفسير في التحقيق والاختصار لانه هذا الوجه

حال الجهد في التحقيق استغنى التفسير  
 الجهد في التحقيق

فاما لزم الاحتياط في تقرير الجواب الثاني فانه لا **قوله**  
 او يكون متبنا على منعه من طلب على قوله ولو يكون جهدا  
 متبنا على منعه الوجود نشأت فان حذف حرف الجر  
 ان وان يتيسر وفي غيرهما مقصور على الاستعانة  
**قوله** اي لم اقص في الاجتهاد وهذا هو المقصود  
**قوله** اي لم اقص جهدا وهذا التفسير للتصور وانما التفسير  
 فان يتق لم اقص كما هو الجهد وكما ان هذا ما حاصل المعنى  
 التقديرين كما يجب بعده فكن هذا وقيل ان الشاغل  
 احتار تحت رايه بالغ او يقع جهدا في غير التفسير  
 العموم اي لم اقص شيئا من الاجتهاد مع انه الموافق  
 لكما حال المشهور من التقدير الى المفعولين  
 انه على تقدير ارادة معن التفسير ليعا يتبع جهدا في حيز  
 التي ويعيد العموم فلهذا الوجه انما يرجع تحتها على حال  
 على جهة التفسير لا على رايه التفسير فلهذا **قوله** وما يكون  
 الكلام حذف اي حذف المفعول الاول لانه لا يلزم على  
 جعل الاول بمعنى المنع **قوله** يتبين عن المنع والتجربا  
 من الثاني فلهذا وانما الاول فان يكون ما ذكره حصل

المعنى وخلاصة لان يكون ترتيب الكلام واما في الترتيب  
وان كان الاول كما في قوله **قوله** وليس المقصد بان  
الكتاب على ترتيب معين بل ان كل ترتيب مناسب  
كما في قوله **قوله** لو ترى اذ وقفوا على النار في قوله  
اي افسر به بطلان كمال كونه اضافة الى الظاهر  
سالك كون الترتيب اضافة الى صافا فان كتاب محمد  
لازم كذا في قوله **قوله** انما يصير المعنى كذا اضافة  
فان قيل كيف المضاف الى حال كون الترتيب في  
المصدر يعني كذا الباقية **قوله** وكذا ان يجعل العامل في  
الكلام من غير التغيير اي مع قطع النظر عن اي المصنف وكم  
ما افيد في حاشية الى ذلك مع **قوله** ثم الظاهر الاول  
اي النسب على المصدر **قوله** واثبات وهو كون العامل  
الحال ما يشعر بالكلام **قوله** اللهم الا ان يعني بامسح الكلام  
بمعنى الفعل يكون العامل هو فعل اضافة والتعريف كمن لا  
هو مقدر بحد ذاته بل ترتيب يشعر بالكلام **قوله** كما فعل  
سيرة كان سيرة بوضع المصدر على الموضع كونه  
ما يكفي في الخبر الفعل اتمل وهو يتسلسل في الفارق فانما الطرف

بما يتحقق التعلق بفعل كذا المصدر فاما وجه المعنى  
فترتيب كذا **قوله** انما المقصد هو غير محقق  
هذه بقوله **قوله** بمعنى الفعل والفعل في معنى هو  
يدل على المصدر كذا **قوله** وعلى ما قام به ذلك المصدر في  
اقترب بالجدول على ما من المصدر كذا اي حال  
وهو لفظة مرتبة بهذا المثال فالجواب كما فعل والفعل  
فعل **قوله** واما على الثاني فهو ان يكون العامل  
في الحال معنوي المضافة **قوله** ترجيح اي تلفظ والتعريف  
الترتيب على الترتيب لا يقال اي يجب ان يقال الاول  
بأن في من الاول في قوله **قوله** هذا غير يعلق الثاني  
كذا في قوله **قوله** في قوله غير غيرم اذ هذه الراعا  
بما على الاحتمال ثالث ثم قال المصنف راعى نظره في قوله  
او غير الى ان هذا انما يتصور بان يكون طلبا مقصودا  
تقريباً ورجح لا يتجدد وجه العطف في وقت هذه امرين  
المورد بين هذا الاحتمال والاحتمال الاول فان عطف  
من قوله الذي هو قوله ترتيب يتحقق كذا في قوله  
والتعريف ان تارة بين الاحتمالين في قوله **قوله** العطف

قوله

من القليل فبعد عطف يستلزم على قرينة كونها لا بد من  
رب مطلق النفيان بالاولى على سبيل التوزيع الاول  
بالاولى والثاني بالثاني والاولى تعلق الموضع بالحق  
استلزام التوزيع كان وجهه انما هو ان **قول** وان كان  
لا قول فلهذا وجوه منتهى ولو اعتبر الموضع من حيث هو  
الموجود في كل ما ياتي بالاسل والذات في مرتبة المصنف  
من حيث كونه مرتبة من ذلك **قول** والعقل المتقدم الى  
والنظر المرتب **قول** كما ان القصور في المراتب فرائد الوفاة  
وهو تعلقها بالاول في القصور من حيث انما في  
سبيل غير تعلق من كونه فاصلة جيت بين القول والمطلوب  
والقول في ان الوجوه انما هي حسن الفصل في سبيل  
**قول** في سبيل من حيث هو ولا يحتاج الى استلزام  
لم بالحق من غير الترتيب **قول** كما ان الكلام خالي من ذلك  
وهو ان يرتب اليه ليس من غير انما في **قول** على سبيل  
من غير ترتيب في الكلام والذات في المرتبة تعلقها  
الى الترتيب **قول** لم لا يجوز ان يكون ترتيبها في ترتيب  
بصل ان ترتب في معنى انما كما يستعمل في قوله

كثير

في انما هو وجبت استلزام في انما هو الراجح والاشارة الى  
يجوز ان يكون هو سبيل لاشارة القول **قول** متعلقين  
اولا في تعلقها من قول في قوله ونعم الا ان متعلقه **قول**  
ولو كان المعلول من حيث هو لا يلزم عطف انما على  
منع الترتيب وسنده ان ان الحد ما انا وهو من غير الاول  
بما في المفرد والثاني ان سبيل ليس بمرتبة بل هو في ذاته  
لو كان هو عطف انما على المفرد لا على انما في رتبة  
تقديره من حيث هو لا يلزم عطف انما على المفرد لا على انما في رتبة  
عطف انما على المفرد من حيث هو لا يلزم عطف انما على  
لحمل الاواب وح كيف يا قول المفرد والمطلوب **قول**  
ولما من ان الترتيب هو عطف انما على غير المتبادر لا على الاواب  
وكما في قوله **قول** وكما ان يتا الاصل في قوله بل لا خلاف **قول**  
والمطلوب في حال حال في قوله لم لا يجوز ان يكون  
عند انما في الترتيب **قول** وانما في قوله فانما في الترتيب  
في خبر حقيقة الحال في المعنى من قوله **قول** في الترتيب  
في خبر عطف انما على الحال في قوله **قول** في الترتيب  
في خبر خبر انما بلا خلاف وسيتم في الترتيب ان قول في الترتيب









في قولهم لا يرد بالوقوف في قوله سواء توقف عليها او لا والمراد  
 ان توقف على ما فيها فان قيل في هذا يكون معاني مقدمة  
 اسم مطلقا من مقدمة العلم وقد ذكر المحقق في قوله ان منها علوم  
 ودرج عطف التوفيق قلت ما ذكر منها لا يستلزم العموم مطلقا بل  
 انما في قوله وفضل الكلام في مقدمة التوقف على ما يجوز ان يكون  
 مع التوقف والتسليم وذلك على وجه التحقيق في قوله لا يرد في المعاني  
 التي توقف على الشرع وهذا التوقف يستحق **قوله** المدرك في قوله  
 ان في قوله مقدمة العلم لا يتوقف على الشرع في مسأله **قوله** بل  
 على مقدمة العلم بالحق المشهور وفي المعاني التي توقف عليها  
**قوله** مدركها شيئا في ما يرد على مقدمة العلم بالمعنى المشهور  
**قوله** وانما اذا جعلت مقدمة الكتاب اسم هذا المصنف ما يثبت  
 ان قريتين العلوم من وجه بيان اجتماعها في مادة وادراك كل واحد  
 في مادة فالمقدم منها تحقيق ان كل واحد من علومها سواء كان  
 او سواه الا في قوله ان كل واحد في مواد ادراك كل واحد  
 الا في العلم الا ان يشار الى كون مقدمة الكتاب ساسا شيئا  
 بين كل واحد البعض فيكون البعض من مادة الاحياء والكل من مادة  
 مقدمة الكتاب من مقدمة العلم **قوله** فيصدق على البعض المقدمة

حيثما فصلناه

المقدمة وان كانا الكل فانما يصدق على مقدمة الكتاب دون مقدمة  
 العلم **قوله** والنسبة بين المقدمة من حيث ان الحكمي لان احد هما  
 من الالفاظ والاخر من المعاني **قوله** الا ان يتركب الكتاب المركب  
 في قوله نعم لو تركب انه فان كان يكون النسبة بينهما في العموم وجه  
 على ما سبق **قوله** ومن العا لمقدمة العلم ونفس مقدمة الكتاب في  
 العموم وجه هذا على تقدير ان يجعل العا لها مقدمة العلم لكنه  
 بين النسبة بين العا لها وبين مقدمة الكتاب فلا يرد في العا  
 كذا الفصل من وجه الله **قوله** وكذا بين مقدمة العلم ومعاني مقدمة  
 في العموم وجه لاجتماعها في ادراجت مقدمة الكتاب ما يرد  
 على مقدمة العلم بالمعنى المشهور فقط واخر ان كل من الالفاظ في مادة  
 حيث بنيت مقدمة الكتاب من غير الالفاظ على مقدمة العلم **قوله**  
 فانما البعض هو الشرح المختص في قوله عند في المقدمات المتكامل  
 كان مقابلة للمعنى او الجمعي او المركب او الكلام او الخاص  
**قوله** يتركب الى ان الحق هو الاول وهو انه داخل في الكلام لا في  
 وقيل بل الحق هو الثاني او لوجه الكلام منها على ما ليس بمتكامل  
 حله على هذا في باب الباقية اليم فلو لم اتصف بالركبات ان مقدمته  
 بالبقية مع ان الحق خلاف ذلك كما ان قوله غير متضمن وان وكذا

الخلاصة على ما

انما في بيان الكلام في المقامين في معنى واحد لا يتم دون مكان  
 اولى من جعل من ضرورة التقى على احد المخذولين ثم لا يكون  
 الكلام في باب البلاغة على ليس ببيان كيف ليس ببيان  
 بالبلاغة بل القارئ ان يكون كل ليس ببيان وهو بيان بلغة  
 بلغة ولا يمكن ان يكون كل ليس ببيان في الكائنات الا في  
 تحقيقها في مكان بلغة ان كانت الكائنات ليس بالبلغة  
 وبقية او راجع في الكلام وحل الكلام على المعنى لا في **قوله** فادالم  
 كين نصيبا يكون تعريفه فصاحة المفرد في ما لا يتحول عند المفرد  
 بركم في غير العوض **قوله** ودعوى انه هذه الامور جواب سوال  
**قوله** وذكرنا في تعريف فصاحة الكلام دون المفرد جواب  
 سوال كانه في اذ كانت هذه الامور مما يحل بالفصاحة تطبقا  
 فوجب ذكرنا في تعريف فصاحة المفرد كما ذكرنا في تعريف فصاحة  
 الكلام فتم لم يذكر واما في تعريف فصاحة الكلام اسبابا  
 ذكرنا **قوله** وليتم اذ اضم الى هذا المركب بمعنى بحيث يتركب  
 والاصح في هذا المفرد كما في المركبات ان قصد في  
 يكون ساكن بركم مفرد فصيح القرآن الى المركب المفرد  
 بحيث لا يمتنع من هذا المقسم الصمم شيئا رتب بالاختلاف

بالفصاحة كما قاله وضعف ان اللفظ وقر ما اذ لا بعد في ان  
 ينضم مفرد نصيب الى مفرد يصح ان يجعل في الجملة كلام مفرد  
 حيث لا ينضم الاضام المفرد من ان في قوله **قوله** وفانية  
 يمكن ان يكون ان يكون ان يجب بوجها او هو ان مثل ان  
 اذ استعمل في بيان ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون  
 ككلمات بغير انية وفيه ككلمات واحدة فان رتب  
 اسباب مفرد دون الكلمات فلا يتم كونه فصحة ولا يحتاج الى  
 قيدا **قوله** والمفردة الفصاحة انما هي نفس اللفظة لا في ما لا  
 والركب منها المفرد والركب صورة كل من اللفظة في المفرد  
 قد برز في التحسين التخصيص باللفظ والمفرد في الجملة يكون الاول  
 اولى **قوله** فالرسل في حق الدعوى لا ريب ان اللفظ هو عدم  
 الكلمة الذي هو الحق والدعوى عدم انصاف المفرد الذي هو عدم  
 الحق انهم من عدم اللفظ ولا ريب ان اللفظ الدعوى والامام  
 مستند لا محال كما في العبارة بدلي الحق بالاسم وكما في  
 في العبارة اعتقاد على ظهور المقسم والامارة من بين والامام  
 الاخر في اللفظ سلب الانصاف بالامارة قد خصص في الاخر  
 في الدعوى **قوله** واما على تقدير ان يغير الكلام منها ليس ببيان

لا بد في التعريف من هذا التمثال اما تعريف المظهر وجعلها كالمتروك غير  
 ليس كلاما وانما تعريف المظهر وجعلها بمعنى الكثير حتى يطق  
 الابل على المدعى ويتم القرب كمن اتقا المظهر على العوم كما هو في  
 الشئ بجعل الكلمة لفظا على بعد وانما تعريف المظهر بمعنى الكثير  
 اختاره لانه في السابق من غير حمل الكلام على ليس كذا فلا  
 بعد فيه لان اطلاق الكلام على ليس كذا يشانه وانما  
 بالحكم على **قوله** كما لا يخفى من حيث قال ادغام ليس في  
**قوله** بان كونه لفظا في هذا الاعتبار اي بتمام المطابقة **قوله**  
 وفي جعل في العرب وكما هو في وسط قيل لخصم لا بد في فعل العرب  
 على ان يصح سب استقراء بان اللفظ انما هي بتمام المطابقة  
 بمعنى ان العرب لا يطق اللفظ الا في حال المطابقة لانه قد ان  
 ما الحق يدان بغير كان مطابقة وبكسر **قوله** تعينه لفظا في  
 ان هذه اللفظة مفيدة لا موصوفة لان ان ياراد بالتفسير التفسير  
 اين **قوله** وقد اورد على ان محجب هذا اللفظ اذ انما يتجه على حمل  
 مركز التعريف في كلام ابن محجب لفظا الذي ذكره في الشئ على ان  
 محجب لفظا حتى ان يكون اللفظ لفظا او كما قاله  
 الشرح ونحوه **قوله** كما ذكره محجب انما كان تعريف للباب

حل

وانما

سبني على سبوا التعريف بان لا يرد له لم يرد له في كل من المظهر بعد  
 الا في اللفظ وانما انما كذا **قوله** نعم في تحقيق اللفظ فان كان  
 صفة في الشئ المشتق المأخوذ على اللفظ مع ان من ان  
 المعقول من تعريف التعريف بالباب كتعريف البيت **قوله**  
 البيت انما يعرف لغيره بان والقف من حيث المظهر  
 في حصول هذا المعنى على البيت غاية ان التحقيق لما يجوز  
 والتعريف باللفظ انما يتجه في ما يكون في اللفظ مما لا يجوز  
 على كونه في اللفظ كذا فيد فوق هذا الكلام وهو ان  
 حتى في موضع ان لا يتجه في اللفظ انما اخذت لا بشرط  
 محولة ولا لكان ان من تعريف البيت باللفظ ان والقف لا  
 يعرف باللفظ ان بشرط عدم اخذ القف معناه والقف بشرط  
 عدم اخذ لغيره ان معناه كتعريف باللفظ المحولة عند التحقيق  
**قوله** في اية مفسر والافاضل للتحصيل بدون على تعريف  
 تعريف المظهر بدون قصد المبالغة او كما يكون هذا في اية  
 في اللفظ وكما لا **قوله** فلا يتجه على ان يلفظ لا يلفظ الى باب  
 التعريفات قال السيد بعد ما اورد اللفظ المظهر انما  
 لزم في اللفظ وهو في اللفظ وقصد المبالغة في التعريفات قال

الامر

اليعني

عدم





والله اعلم بالصواب فان الله اعلم بما في القلوب والنفوس  
 فانما يكتب على كل قلب من الله تعالى ما يشاء من العلم والقدرة  
 التي لا تلهيها افعال العباد ولا تفوتها في شئ من شئ  
 وهذا الحق الذي لا يخفى على احد من الخلق والبرية والجن والانس  
 ان الله تعالى لا يترك شئ من شئ من العلم والقدرة  
 لان هذه المعاني لا تترك في العلم والقدرة  
 ما يجوز ان يكون معه شئ من العلم والقدرة  
 مع ما يتبين في الزيادة من العلم والقدرة  
 فغير ذلك هو كسب لا يترك في العلم والقدرة  
 على ان يترك الله وجهه ليس بترك وان الحكم بغيره من شئ  
 الحكم بغيره من شئ من العلم والقدرة  
 لان ما يترك من شئ من العلم والقدرة  
 مع ما يتبين في الزيادة من العلم والقدرة  
 فان قيل قد يكون الحكم بغيره من العلم والقدرة  
 فانما هو في ذاته من العلم والقدرة  
 انما هو في ذاته من العلم والقدرة  
 انما هو في ذاته من العلم والقدرة

وجوه متفانية حيث ذكرها في القلوب والنفوس  
 انما هي ليس بغير حيث حكم بغيره من شئ من شئ  
 يجوز ان يكون حكم بغيره من شئ من شئ  
 من السؤال ان سوال الشرح على هذه التفسير ليس له وجه  
 فوجوب الدلالة على حاشي المطول هو ان لا يكون في حاشي المطول  
 يتبين على الفرق بين قوله من شرح الله في الطول والحق وانما  
 جواب الشرح في حاشي المطول وان كان غير انما في هذه المسألة  
 غير ذلك كمن التحقيق في الزيادة من العلم والقدرة  
 انما هو في ذاته من العلم والقدرة  
 شرح ليس بغيره من العلم والقدرة  
 جعل الحق في مسند المبلغ وتقرير لعدم المناقاة فانما  
 ثم منع على المبلغ فلا تعقل وقد ذكرنا وجهه في المسألة  
 لكن ان يترك الله وجهه في الزيادة من العلم والقدرة  
 ليس بغيره من العلم والقدرة  
 من غير انما هو في ذاته من العلم والقدرة  
 بان في هذا قوله من شرح في السؤال اوله على ما يراه في الزيادة  
 وحقق انما هو في ذاته من العلم والقدرة

مكون

قد تبرز ما في ذلك فمربى بان ذلك ان المقسم مذكور وجوه  
 اللغة فترى هوان يظهر معناه وادنى من ان يكون عليه قول الحق  
 كما السراج اذ كما نرى في هذه الغرض انما يتحقق اذا خرجت  
 اللغة من لغة ما نوت طاهرة لا فترى قد تبرزوا وايضا قد تبرزوا  
 يتحقق وروى مثل هذا على الوجه الاول في المقام والوجه الثاني  
**قول** ويمكن وضع هذا بان يتحقق المقدم ان يكون مخرج اسم  
 من مخرج الله وجهه على معنى وجهه حتمه ووجهات اخرى  
 مستحبة على سبيل السراج ووفق طائفة منها **قول** احدها انه  
 اي مستحبة الله **قول** بعد حكمه بالتراتبية اي فترى مخرج **قول** لانه  
 اي مستحبة الله **قول** واما التي فترى انما اللغة اي التولية المقسم  
 الحكم به والا فاحصل التولية من العرب لانه اللغة الحكم  
 بالتولية اذ كان مقدا على الحكم بالتراتبية فقدم اصل التولية  
 اولى منها بحسب هوان فقدم اصل اللغة على المعاني لانه  
 ان يكون بعض التولية والاستحداث في اللغة بعد وضع علم اللغة  
 كما تراه في زماننا تولد اللغات واستحدثت انما يكون الحكم  
 التراتبية ليس بقا على ذلك التولية غير طاعة ما في المقام  
 الذي يتبين من كلام الحبيب **قول** لان المولد قريب من غير

يتبين

يجوز ان يخرج بعد التولية كثيرا استعمال ما نوت في مخرج في اللغة  
**قول** لا يتبين وجهي كجواب فرق ذلك لا يستقيم في التبرير  
 انما في المسائل كما لو جاز ان يخرج وجهي كجواب والمخرج على وجه  
 هذا لا يفي حده ويطبق الاجابة على التقدير الاول في التولية  
 بعد تبرز ما في منها فقاما وهو ان الوجه الاول حاصل في  
 مخرج يكون فترى بان يستدل بتوليد مخرج السراج وانما في عام  
 يتبرك من باب التراتبية فترى في مخرج الوجه فترى انما في **قول**  
 وانما لانه هذا الوجه والوجه الاول يشتركان في ان  
 فيها وهوان من مخرج ليس ما نوت في السراج الله وجهه  
 مستدل على ذلك في الاول بان توليد مخرج مخرج في لغة  
 مخرج وان فرض كون مخرج ليقوم تولد اخر انما في باب  
 اصل مخرج مولد واما الوجه الثاني فالمقسم زمان مخرج  
 كان ما نوت في مخرج يكون زبنا لانه لا في مخرج قريب  
**قول** ولا ينبغي بانفس اشارته الى منع كونه لغة عليه وقيل  
 منع كون مخرج ما نوت في مخرج مستحبا بعد حكمه بتراتبية مخرج **قول**  
 وهذا اذا كان مولد كان فترى انما في مخرج على الوجه الاول  
 وانما لانه مخرج وجهه مخرج الوجه الاول والحاصل ان الحكم

باعتبار ان النقص من كونه متولدا في الجواب الاول على التوهم  
 ان من جاب من غيره انه باسأل اليه لا ان من جاب من غيره  
 التوهم في معانيه وتوهم من غيره انما هو في معانيها على ان  
 منها كفي في المقصود من كل الطرف الا في وجهه على الوجه الذي  
 وقد سبق في قوله **ولم** سبق قد تقدم في وجهه من غير  
 على اقول وجهي توهم السؤال ولا يخفى ان يكون قوله **ولم**  
 سبق الله لغوامض اذا عاده له اعادة او لا غير شرط ان  
 اعم كما في قوله **واما** على الوجه الثاني من وجهي توهم السؤال **قوله**  
 فلا يخفى ان وجهي الجواب اعم من هذا الحكم قد ذكر في حاشية  
 التي تليها في مراتب ما ولا في مقام الاقراض على التوهم  
 للسؤال وتام في مقام الاقراض على الوجه الثاني في ما لا يتفق  
 على التوهم الثاني للسؤال وتام في هذا المقام بعد ذلك  
 بذكره اولاً واخيراً واما ذكره ثانياً فقد عرف كما سجد  
 الكثرة اليه **قوله** **ولم** اي لا يصح **قوله** الثاني وجهه من غير الوجه  
 الاول من وجهي الجواب لا ذلك من غير وجهي الثاني وجهي الجواب  
 وجهه كما ذكره وقد تليها في قول غير معتد ولا يفي في المقام  
**قوله** **فلا** بعد جعله سم متولدا من غيره من الغرض هذا التوهم

انها

على السؤال على التوهم ان لا يصح هذا التوهم في وجهي  
 كونه متولدا في غيره كونه اذا الحقيقة انما هو من وجهي  
 التوهم ان في غيره انما ذكره ليس وجهه انما في وجهي  
 سبق ليتم ما ذكره من غير وجهي وكون قوله **ولم** من غير وجهي  
 بوجهي الجواب او تصحيا ما يقع عليه قوله الجواب هو ان  
 من السراج وقد يوجد في بعض النسخ كونه او لا يصدق في حق  
 يكون هذا انما هو في كون الاول جوابا عن التوهم الاول  
 الثاني من الثاني كذا في قوله **ولم** من غير وجهي انما هو في وجهي  
 في خطره ما ولا بالاول او بالجواب من وجهي **قوله** **ولم**  
 لا يمكن ان يكون في وجهي بالشرف في جاب من غير وجهي  
 في الشرف معناه **قوله** **ان** ان اراد ان الغرض انما هو في وجهي  
 الكراهة والخطرة مفهوم الغرض كذا في حاشية الشرح و**قوله**  
 ان الغرض من المعنى في عبارة المحقق في الشرح **قوله** **ولم**  
 تعريف **قوله** **ولم** على تقدير ان يكون الكراهة كذا في حاشية  
 الغرض ووجهه انما لا يلزم من ان الغرض انما هو في وجهي  
 الجواب لا يستلزم انما هو في وجهي **قوله** **ولم** من غير وجهي  
 انما هو في وجهي **قوله** **ولم** من غير وجهي **قوله** **ولم** من غير وجهي





المعبر اليه في الكلام الضيق فلا يصدق التعريف على غيره من  
 المعرف **قوله** وهو اي الاول المقصود اي الثاني وليس كذلك  
 ذلك اي من ارجاع الشيء الى العينة على غير صدق التعريف  
 ما هو كس المقصود **قوله** ولذا قال به ويرى انه اي يكون هذا  
 الصدق على التعريف وانما قال بلزوم دون صدق التعريف  
 الكلام المشتمل على عدم صحة الكلمات دون انما وفاء لا يرد على  
 تقدير الشرط انما هو في بعض ما قال الف وفي هذا كسر ظاهر  
 اقصر طرية **قوله** فلو انما يصدق قدر مشترك بينهما اي بين الاصل والفرع  
**قوله** لا انه انما يقيم على تقدير الشرط او على تقدير الاصل في بعض  
 الشيء الى العينة خاصة لا يصدق التعريف على الكلام الذي كماله غير  
 حقيقة وغير متساوية لقيم فلا يرد في هذه المقام انما هو لا يرد  
**قوله** يصدق التعريف على حقيقة زعمها الكلام الذي كماله غير متساوية  
 غير حقيقة والذي كماله غير متساوية وغير حقيقة **قوله** لا يصدق  
 وهو الكلام الضيق **قوله** بان الضيق في عدم صحة التعريف على  
 سائر افراد المعرف كما يرد على تقدير الاصل كسر متكرر لا يرد  
 ينبغي انما يصدق والانية كمالها وانما على ان في طائفة من كمالها انما  
 انما لانها كمالها كمالها الاول انما يصدق انما في **قوله** على المعرف

صدق

يتبع

غيره كما يرد على تقدير الشرط **قوله** فان قلت اذا قيل ان  
 مع في حاشية الملح وما في اذا انما بالترتيب ان انما ومع  
 الكلمات في كل مع عدم صحتها انما في كمالها انما  
 انما المقصود واحد الاستحالات وهو انما وانما المقصود  
 فلا يرد صدق التعريف على الكلام الغير الضيق الكلمات  
**قوله** فلان كل انما يصدق لانه لا يصدق في الاصل والفرع  
 ليعمل ان انما يصدق في خلال انما ومع عدم انما في  
 وذلك لان انما يصدق في شرط واحد على كل تقدير  
 اولى **قوله** وجد ان اولوية انما يقيم بالشيء  
 وهو المشتمل على انما ومع عدم انما **قوله** ويدفع الضيق  
 على يقيم **قوله** دون انما في عدم صدق على الاخر وهو الذي  
 غير متساوية وغير حقيقة **قوله** كما بينا في حاشية فان كان  
 من الاولوية انما يصدق في خلال الاصل والفرع دون الثاني انما  
 يسع دعوى اولوية خلال عدم صحة الكلمات مع عدم انما  
 انما لان انما ومع انما في كل منها وجد شرط واحد شرط  
 انما الكلام عديم الاولوية انما يدفع احد الاستحالات  
 وهو انما المقصود والاستحالات الاخر وهو انما المقصود

جميعا باق على حاله هذا الكلام **قوله** على الوجه المذكور في الخطا  
 وكما **قوله** كما لا يخفى وارجح مستند في ذلك ما ورد في  
 كلام البلغاء كقول حسن **قوله** ولو كانت الدنيا ذم  
 فكان رسول الله صلى الله عليه وآله واوليائه محبة الله والحمد  
 من الناس ابقى محبة الله وطعامه فان زيدا لم يكن قبل محبة  
 لخطا وغيره لان زيدا الفاعل المتقدم **قوله** فان ذكر المعنى سابق  
 الفاعل قبل المفعول والعنى بالعبارة **قوله** سابق او  
 سابق لهما بالياء المشارة التمهيد والافعال بالوجه  
 فالاول اشارة الى سلف لا يورد الاخرى مثل اعدله او  
**قوله** يزعم ان يتقدم في الذكر **قوله** يقتضي ذكره خبر ان **قوله** المهور  
 جعلها نسبا تقدم المرح قالوا المعنى ما وضع الحكم او المحل  
 او غلب تقدم ذكره لخطا او محمدا واما ان الفاعل  
 الثاني الصق بعبارة الملم لاننا نطبق على الواو كما هو الواقع  
 على الاول فالتحريك او قد تقدم **قوله** على المشكك في الوجه الثاني  
**قوله** لوجه الفصل من المصروف وهو الوصي والمصروف عليه  
 وهو الرافعي المشكك بالفعول فصحت الصلح بغيره كما كان في  
 اليوم زيد فلهذا عطف الصلح بالماضي والماضي اشارة

جميعا

جميعا باق على حاله هذا الكلام **قوله** على الوجه المذكور في الخطا  
 وكما **قوله** كما لا يخفى وارجح مستند في ذلك ما ورد في  
 كلام البلغاء كقول حسن **قوله** ولو كانت الدنيا ذم  
 فكان رسول الله صلى الله عليه وآله واوليائه محبة الله والحمد  
 من الناس ابقى محبة الله وطعامه فان زيدا لم يكن قبل محبة  
 لخطا وغيره لان زيدا الفاعل المتقدم **قوله** فان ذكر المعنى سابق  
 الفاعل قبل المفعول والعنى بالعبارة **قوله** سابق او  
 سابق لهما بالياء المشارة التمهيد والافعال بالوجه  
 فالاول اشارة الى سلف لا يورد الاخرى مثل اعدله او  
**قوله** يزعم ان يتقدم في الذكر **قوله** يقتضي ذكره خبر ان **قوله** المهور  
 جعلها نسبا تقدم المرح قالوا المعنى ما وضع الحكم او المحل  
 او غلب تقدم ذكره لخطا او محمدا واما ان الفاعل  
 الثاني الصق بعبارة الملم لاننا نطبق على الواو كما هو الواقع  
 على الاول فالتحريك او قد تقدم **قوله** على المشكك في الوجه الثاني  
**قوله** لوجه الفصل من المصروف وهو الوصي والمصروف عليه  
 وهو الرافعي المشكك بالفعول فصحت الصلح بغيره كما كان في  
 اليوم زيد فلهذا عطف الصلح بالماضي والماضي اشارة

اليوم زيد فلهذا عطف الصلح بالماضي والماضي اشارة

ليست قريب من ان في حيث لا يحيط كل من الارضين فان يستعمل  
 كيف والاول في الشرط او لا يحيط ان القسم الثاني في حيث لا يحيط  
 العطف على قول الشرط بل هو عطف احد جزئي على الثاني لا هو عطف  
 من شرط الا ان لا يكون في قوله بل هو وعاد الى فرض ما في  
 فيه من حقيقة بل هي معطية في قوة سورة في قوله لا يحيط  
 الاساس **قوله** وان كان ضياء على استعمال في قوله بل هو  
 افادة توحيده باللائمة على جميع تقديره **قوله** وان كان عطف  
 باليوم على يوم المشروطية اي في الوجه المشروطية وكونه كلاً  
 الذي لا يعلو العلية بخلافه في ما يتاخره الزمان والكلية والاول  
 لما في العلية وفيه ما في ان معناه كلاً اذا انما العلية الثانية او  
 او ان قسم على الاثنين لا يفيد تحريم الكلية انتهى على الاول  
 حلت لان يكون سور الكلية بل كما يكون كلاً والمطعون في  
 البرية متفق على انما يستحق المصطلح في قوله الجزئية  
 اذ **قوله** يعني فاعلم الكلية المعنى عليها انما هي الماخوذة فاعلم  
 ان كيف بهذه الالاف الضمنية في الاول ايضا قلت لان  
 الملح ينسب الكلية فخرج بها بخلاف مقام الدم فاعلم ان  
 هذا لا يعود الى الوجه السابق والمفيد ام طه زعم ان بناء

معناه

بناء الكلام على الفرق بين متى واذا في افادة العلية فقال ان اذا  
 والتمس العلية بخلافه متى في قوله في هذه السورة قال فان  
 انما الشرط مطلق يتحقق امر على امره وان كان انما في الجملة  
 وهذا المعنى هو الدال على العلية وقد صرح المحقق ايضا فاعلم  
 للعلية ووقف كل من الجزئين على تقدير كون الواو للعطف  
 الشرطية او روي ان انما في الجملة فاعلم ان اذا الدال على  
 العلية المشتركة ويرى ما الكلية فكذلك هو ادلال الالاف لم يخط  
 متى انما المطابقة على عموم القياس **قوله** وان كان احد الارضين  
 سماكاً لفظاً واحداً ويصح من جهة **قوله** وانما في قوله انما  
 انما في قوله حيث لم يعلما في قوله انما وفعل من متاخر  
 ان الالافية الى ما في قوله ان العلة للغيرية اعلم ان المصطلح  
 المفسر بالعلم على ان من فاعلم انما هو الطبع واما في قوله  
 كما ان الفصل المذكور في العلة من الالافية وحيث قال انما على تسليم  
 المقيدة بالمنوعة انما ان يكون في كل واحد من الطرفين معرفة  
 سلباً في نسبة كنه لا يوجب بالحق في قوله متى غير ما ذكره  
 فاعلم ان في قوله في جواب ثان عن السؤال ان في خط  
**قوله** وانما في البقية جواب سؤال كان ما لا يقول ان كان



ذكره الشافعي في الثاني انما يعقل خلق السامع في انتقال العلم  
 والدلالة العكس كما ذكره الشيخ كذا **قوله** على ما ينبغي  
 وفي حمل الواقع لا ما هو الحكم **قوله** وتعليل بالاية او الى  
 اعوانهم البعيدة **قوله** بتسليم العلم والظهور على  
 التثبت في بعض البراهين لان الحجة على غير الاستدلال  
 من المظهر الى المكنون وان ايراد ان في كماله ايضا  
 الذين فان المتبادر من انتقاله من السامع لا المتكلم  
 وتعليل عدم ظهور الدلالة بحمل انتقاله من السامع **قوله** ويوجب  
 بانماي يوجب المحذور بان ذكر لفظ ارادة مغيرة لا على  
 هذا اللفظ اقل فضعف ان لفظ قد لا يحل في السامع  
 الموانع البعيدة ولا يخفى ان ذلك ليس بوجه قال في حاشية  
 الشيخ بعد ذكر هذا الوجه وتوجيهه لوسط المارة بان يكون  
 العقيد المعنوي كما يعقل في اذ يكون بوجه ضعف التعليل  
 فكما انما جرى الظاهر في مودنا دلالة بوجه من غير ايراد  
 المذكور بالذلة لان القسم الآخر اقل قليل انتهى قال ان ما يعقل  
 محذور ما ذكر في توجيهه كما جاز ليس بوجه الوجه ان بناء الكلام  
 ليس على محذور وانما هو بوجه تحقيق بان كذا وكذا وهو ان القسم

طهور  
 في العلم فان اقل الراجح  
 ١٤

حاشية

في بعض النسخ  
 في بعض النسخ

من مودنا لا يكون كالمعنى  
 وما يكون بغيره ان يكون  
 المعنوي انما هو ١٤

الآخر قبل قليل فبقر فان المقام من الحق لا قدر **قوله**  
 يكون ذلك انما فضعف ان لفظ قبل الط ان جميع التاليف  
 انما هو كما انما فضعف ان لفظ ليس بوجه قوله الخوان لا  
 يستحق الظاهر في الخارج الا ان لم يوصى له ولم يقال  
 الواحد انه يدبر من الوجهين ان يتحقق يكون بوجه  
 كما يكون كذا الاستدلال بغيره يكون الا ان لم يوصى له ولم يقال  
 انتقال من الموضوع الى المعنى المراتب **قوله** كمال على الوجه  
 الذي هو الوجه فان عدم التفرق لهذا المعنى يكون بغيره  
 لا سيما في ما يعقد من الكلام قد **قوله** فضعف ان لا يلزم  
 العقدة فلا اشكال في اذ وحدة الاله كذا **قوله** لا يفتقر  
 بالظن الى كل مادة اذ لا يلزم من كل ما ذكر لو لم **قوله** فاعلان  
 لازم بعد فقرا الى واسطتين فضعف من كل مادة غير لازم  
 تحقيق الحق في البعيد بوجه واحد وكان ترك كل ما ذكر  
 وانما الاية اذ يجوز تحقيقه في المقام القريب بخلافه في المقام  
 يظهر بهذا الكلام فانه قسم ثالث من القسمين الكلامين  
 ههنا وقد سبق تحقيقه قد برز استتم لا وحين كل كلام  
 الشيخ في قوله التمثيل دون محذور يتجلى الى ادعوى الله

الاسماء المتروكة مع ما يسميها في بعضها **قوله** واد  
 من الردى ردى يردى ردا الى حكمى **قوله** واسو الردى  
 وفي نسخة الردى قال في الردى مقصورا على الابل  
 سؤالا في تمام جواب له الترتيبا في الردى كما في  
 الاتهام بمرور دخال جزى در قمر التورط في الردى  
 كما رد سوار **قوله** هذا ان من الدين من هو موعودى الا يقال  
**قوله** ودر خلف طوقا لشارة والرمز اشار فحقيقه **قوله**  
 واما لان المصحح من واما لان بيان الكلام في  
 ليجب اني تعالاه لقررا ولبس خذ او ساطب **قوله** كما ذكر  
 في الشرح ان يستعمل لوجود هذا التام على صحة الكلام واستقام  
 ولا يخرج العقد المعقود **قوله** لم يكن بالملق من الردى  
 لانه عادة **قوله** ولا يبين ان يحمل صفة المتكلم في الردى  
 مفعولا به ووجه طمان طيب نفس فذكر في نسخة والمكرر  
 هذا في اصل النسخة ولكن هذا في الوجه في المستند في الردى  
 ووجه طمان ما عطف عليه فان التام للاسباب لوظف النفس في  
 ومن ذلك ثم ان الحسن ما اختاره فان العقد كبرى  
 من راجح جانب المصحح **قوله** لا حاجة الى التورط في الردى

انما الردى هو الردى في الردى

سوف

الصح

يكرر

يكرر في نسخة الردى في الردى

المدح بخلاف البعيت وطلب ما حقيقته في المدح  
 في كون البعيت صلا وخرنيد العلم ان ما ذكره القدم لعل في الردى  
**قوله** بل ما ذكره في الردى في الردى في الردى في الردى  
 من غير الردى في الردى في الردى في الردى في الردى  
 حصد رباب الا في فعل الردى في الردى في الردى في الردى  
 كما وقع في الردى في الردى في الردى في الردى في الردى  
 وهذا في الردى في الردى في الردى في الردى في الردى  
 ان الردى في الردى في الردى في الردى في الردى في الردى  
 بالما لهذا او الله بالمدح وكلامها صحيح ويضد الاول في الردى  
 في الردى في الردى في الردى في الردى في الردى في الردى  
 طلب الردى في الردى في الردى في الردى في الردى في الردى  
 المدح والردى في الردى في الردى في الردى في الردى في الردى  
**قوله** وطعت منها اي في الردى في الردى في الردى في الردى في الردى  
 فانه يميز الفاعل وقيل بمسبب العقد المستعاد في الردى  
 وهو كلف مستغنى هذا الوجه واوله فان في الردى  
 انما راجح لا يحمي حمير لانه في الردى في الردى في الردى في الردى  
 ونيز على ان بالفاعل واما لفظة في الردى في الردى في الردى في الردى

في الردى في الردى

في الردى في الردى

عليه الكيفية المركبة اقول بعد ما تقدمت هنا بحث الاول ان اقول  
الساكن في تقديره ورواه في المشهور ايضا فان صور الكيفية التامة  
وجب تصور قول الشارح فقول ولا ير ذلك على المشهور  
فطريف وتصور صدق التوقف بدون الاستمرار لا يقع  
الراد بالاجاب ظاهرة وهو السبب دون مجرد الاستمرار  
ح فقدم ورواه على المشهور ووجه التناقض لو اراد ذلك  
يخرج الارض النسبية من القيد وتصورها ليس بالقوة  
فيما قال توقف على تصور ما هو اوسع الذي انما يجوز ان  
بالجيرة قول لا يتوقف تعطفها على تعقل الغير ما يكون خارجا عنه  
هو الفرد الكامل والغير ح فلا بد ان توقف تعطفها على تعقل غيره  
انقضاء بالكيفية المركبة في هذا التعريف كما انقضاء على  
المشهور حيث خرج ما يحتاج ان الثالث ان المعنى بقوله لا يعطف  
تعطفها على تعقل الغير ان لا يكون بحيث لا يمكن تعطفها عليها  
انما يعقل الغير وليس هذا هو الكيفية التامة بل الكيفية  
الطرية فان الوقت على القول السابق وهو ان التعريف  
انما هو حصولها لا ابتداءها تعطفها مطلقا وهذا هو الوجه الرابع  
ان المراد بالقوة هو تصور الكيفية متصورة ان تصور الامر النسبية

**قوله** فالجواب في تزيين كل بحسب الكرامة على المعنى  
 والمجوز هو الضرر **ب** استهانة الانوار **قوله**  
 البقية تكون **قوله** الادراج ورد بالتعظيم **قوله** المدح  
 فرضا حيث قيل **قوله** الكرامة في السبع **قوله** المدح  
 لورد المدح في قوله كلام الموجبة لظنة قوة المدح فان المدح  
 على التوفيق مستلزم للتحسين فيجوز قوله لا يحل البقية من  
 المدح **قوله** الصريح في وجه النصف هو دعوى الالهية **قوله**  
 في ان كرامة النفس باحتياجها للصفة وان لم تود الى الاضافه  
 الصريح **قوله** يحرم العقل على اللسان يحرم عن العقل السمع  
 وح طائفي اللسان من ادعاهم ورد قوله واذا ورد سائلا  
 فان يلزم ما قسم **قوله** فان تقوا ما ربه تعبدوا  
 متعلقا ما اراد ان مقصود تلك المتعبدات تم تقوا  
 متعلقا ما القصد سائلا فان معناها صحة الفعل والبركاته  
 لكن تحت المصنوع ملية حرزوا وكيف فلا بأس بحرجها  
 وان اراد ان افراد ما العلم المخصوص والقصد المخصوص  
 فيهم فان متعلق الصورة العقلية الترتيبية علم زيد مثلا لا يستلزم  
 متعلق معلومها لا العقل في فعلها **قوله** لكن يرد عليه

وفاقیہ الہ آباد میں قبول شدہ  
اولیٰ القیاس اولیٰ القیاس  
خلافت ختم النبی

يقولون ان شئنا ان كان ملائكة يتصوروا لافراد لا  
 كقولنا ان تصور الكثرة لا يتوقف على ان يكون له وجودا  
 فيه فان الاجال والفضل يوجبان تعاضلا لا تضادا  
 والوقت لم يزد من غير ان لا نعرف ان القدر  
 فخرج الكيفية الطرية وانما هي العلم وكون المعلوم فاتها المعلوم  
 القول ان شئنا ان لا يسمي ولا يميز بوجوده على ما في الكثرة  
 فان الكثرة لا يوجب تصور الامراض الشبهة بل تصور  
 كقولنا يتصورنا بوجوبها في عاينها يتصور لافرادا  
 بل كقولنا ليس على ما في نفس انما لا يمكن ان يتصور الكيفية الطرية  
 العلمية القصورية والقديسية يتوقف تعقلها على تعقل العرفية  
 العقل السامح ويتوقف على نفس هذه الكيفية يتوقف على ما لا  
 تعقلها وتتصورنا هذا ما سمعنا من افواه الرجال مع تبادرنا  
 خطا بالبال في قوله لم يكن ذلك استخفافا في عمل بالبال  
 في قوة ان يقاوم ان كان محض صانعا للملكة المذكورة لا يسمي  
 ما لم يكن هذه استخفافا في حقيقته ما كان في حقيقته  
 قال فكان لو سلم ان هذه هي التي تتراعى بعد تعقل الكلام  
 انه لو لم يذكر الملكة لعل بغير هذه المعجزة انما انما انما

انما انما انما انما انما  
 انما انما انما انما انما  
 انما انما انما انما انما

انما انما انما انما انما  
 انما انما انما انما انما

ح يكون عبارة عن التغير في كماله من تحت قدمه في الميزان  
 بغير ميزان آخر بخلاف اذا ذكر الملكة فان الفصح يكون  
 وهذا التغير ليس انما انما انما انما انما انما انما  
 بغير ميزان آخر بخلاف اذا ذكر الملكة فان الفصح يكون  
 وهذا التغير ليس انما انما انما انما انما انما انما  
 على ان يكون فينا منه ولا يخفى ان يكون بغير هذه المعجزة  
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 هذا حيث قال قوله كذا اشعارا به بوجوب المقام بطلان  
 لا يسمي صيغتها في الاصطلاح ما لم يكن ذلك راسخا في هذا ليل  
 على ان لا يلاحظ الملكة لزم ان لا يعرف المقص بطلان  
 صحتها انما لم يكن ان يكون هذا التغير في الميزان  
 هذا امره في نفسه فانه خارج عن قانون التوحيد ثم اقول ان  
 قوله كذا اشعارا به بغير هذه المعجزة يتوجه انما انما  
 الملكة لزم ان يكون هذا المعجزة صيغتها او قد يعرف في التعاليم  
 بعض القيود من اشياء غير هذا القيود لا يستلزم ان  
 يستقل الله تعالى باخراج اسرارها لا يخرجها من كماله بل هو  
 في تعريف الكلام عن المصلح ان المعلوم في كماله في المعرفة  
 باخراج المركبات ومع ظهور هذا الوجه الجوهري في شتى

انما انما انما انما انما  
 انما انما انما انما انما  
 انما انما انما انما انما  
 انما انما انما انما انما  
 انما انما انما انما انما

لم اركب المشي ما اركب هذا وقد بقي لا يرد من غير ذلك  
الغير في الصفة ان ياتي الاقدار غير حاصل التوفيق  
من غير المقصود بل هو ان كانت الاقدار سببا  
القدرة عند ذلك قد كان الاقدار انما بقي التوفيق  
كان الاقدار غير توافيق الملك فليس الغير في هذه القوة  
ملاهي في التعريف في قول **قوله** انما لا تظن ان الاقدار  
الداخل في التعريف هو الغير بالقوة اي قوة الغير  
عليه ان الملك كما يكون في قول **قوله** ان الملك انما يحصل بغير العمل  
والقدرة سببا في جميع مراتب العمل فالمقصود انما هو في هذه  
القوة فان صاحبها لا ياتي فيها ما يحصل في الملك وانما ملاهي  
بغير التوفيق لا يستلزم عند التوفيق **قوله**  
لا يستلزم به وانما ملاهي فلتلحق الاقدار في القوة والغير  
الاول لا يرد الملك دون الثاني فيتمس الثاني في الاول فيتمس  
العراق **قوله** لا تافق ليس المقصود في خصوصية حاصل جواب  
تأويل عبارة التوفيق ان المراد يكون انما يستلزم في حال ان لا يرد  
في غير هذا هو المقصود من كانه هو ذلك ولكن ان تأويل عبارة  
شرح للمعنى انما هو المقصود في خصوصية حاصل في انما يستلزم

الغير

الكلام لا بالنسبة الى جميع ما عداه فلا ياتي في ذلك كون المقصود  
هو انما في خصوصية ويؤيد هذا الاحتمال ما يستلزم في ان  
مقصود حال هو انما يستلزم في ذلك **قوله** وانما كان  
ما يستلزم في ذلك انما يستلزم في ذلك **قوله** في هذا وجه الصبر  
صبر في كل اهل الاصول هو المقصود فان المراد ملاهي  
المقام الكفاية والرايا المقصود في الكلام الحقيقة به وبالمقام  
في الجملة والخصوص بالضم بعد فالحق في انما يستلزم في  
في الصبر من ان الصبر هو الصبر في انما يستلزم في  
فان بعد رتبة المصادر لقولهم في هذا **قوله** ولا يكون انما يستلزم  
اي انما يستلزم في المصدر في كونهما مصدرية لئلا **قوله** انما يستلزم  
بلا غنى في كافي ملاهي فلا يرد في سببية المطول في كل  
ح وجوه **قوله** انما يستلزم في كافي ملاهي فلا يرد في سببية المطول في كل  
وانما في خصوصية على صفة في كافي ملاهي فلا يرد في سببية المطول في كل  
رجح الى خصوصية ويؤيد ذلك قوله ملاهي فلا يرد في سببية المطول في كل  
الحكم حال التعريف في الحكم والادوية في كافي ملاهي فلا يرد في سببية المطول في كل  
وهو انما كان ما يستلزم في ذلك **قوله** في هذا وجه الصبر  
استلزم في كافي ملاهي فلا يرد في سببية المطول في كل

عليه على الكلام المكتوب **قوله** وهو ان ذلك السكاني في  
 تعريف قال علم المعاني هو تبيين خواص تركيب الكلام في  
 الافادة وما يتصل به من الاستحقاق وغيره بخلاف الوجود  
 عليه في الحقيقة فيطبق على ما يقتضي الحال ذكره **قوله** لا يقتضي  
 القول قال في الحقيقة السكاني لو كان مقتضى الحال غشيت  
 الاحوال لم يتصل به سبب او التفتي طائفة الكلام انما هي  
**قوله** بل ما يقتضي الكلام امر اخر قصد افادة فالتفصيل في  
 او غير ذلك **قوله** وكلامهم في معظم المواضع في اي من اوطا  
 اعلم ان اللفظ المتعبد ان لم يتصل فيه معناه فهو القلق وان اتصل  
 لم يكن له هذا ارجاء في اللفظ والقدر المشترك بينهما هو الحكم وانه  
 ت ادى الاحتمال ان هو المعلن ومرجوح الطائفة الاولى والعذر  
 المشترك بينهما المتباينة **قوله** على ما يقتضي الحال ذكره في قول  
 السكاني **قوله** اما الاول اي ما ذكره السكاني **قوله** فان المذكور  
 هو الكلام كونه في غير فان التحقيق ان الطائفة موجودة في الخارج  
 بعد وجوده في خاص ومحمدة معها هناك واما وجعلها وجودا  
 وحق في هذا في غير هذا القلق فيمكن ان يكون في ذكره حقيقة  
 يستلزم كون الكل اي المتبدا لا يطرأ له في الحقيقة ذكره حقيقة

حقيقة وكما ينبغي ان يكون مذهب السكاني في وجود الطبيعة حقيقة  
 الزمان **قوله** وكما ان يمكن جعل الكل في ذكره في غير كونه  
 في غيره يمكن الفرق بين الحقيقة القائمة بالذات والكل في العلم  
 المحمول على الشيء المتحد معه في الخارج زان وان فرض انهما  
 اصل القول في هذا ان لا يجعل مقتضى الحال هو التعريف كما في  
 التعريف الكل في هذا كونه في نفس التعريف كونه في المذكور في  
 الكلام فيكون القول في ذلك مقتضى الحال في بوسطه وكونه  
 مقتضى الحال هو الكلام الكل في ما يكون القول في بوسطه **قوله** في  
 قد قيل ان بعض الاحوال يكون حقيقة الكلام التعريف في  
 ما اخذت معنى كيف استعمل في هذا القول الاحوال بالذات  
 عليها فان الاحوال هو التعريف والتعريف وان كان واما انما  
 التوطين والمؤكدات فانما هو روال على هذه الاحوال  
 وكيف انظر الحق في هذا القول الضعيف ولم نر هذا  
 هذا ان ذكره في بعض لا يفي صدق التعريف على الكل  
 تحسم مادة الحال **قوله** واما الثاني اي ما ذكره في تعريف المعاني  
**قوله** ولترتفع عن ذلك اي من الاحوال في الحريات وتغير  
 ظاهر من الحقيقة **قوله** ولكن ان مقتضى الحال اي هذا العنوان

تقول هذه الاحوال هي الكلية كما تعرف بالكلية والشيء القديم  
والذي هو غير قديم **قوله** ففصلنا احوالنا بطابق القطع ففصلنا  
اي بسببنا بطابق القطع هذا العنوان الكلي فلفظنا في التوضيح  
بمعنى واحد هو الاستعمال لان استعمال الكلام في مقفّر الحال  
التي هي الاول واسطة واحدة هي استعماله من ان يكون في مقفّر  
بوسطين بها استعمال الكلام من ان يكون في مقفّر استعمال الكلام  
ان يكون في مقفّر استعمال الكلي واستعمال ان يكون الكلي على مفهوم  
الحال والكلي بنسب استعماله من استعمال الكلي والحاصل ان هناك  
امور ثلاثة احدها مفهوم مقفّر الحال اي ما يعبر عن القطع وما بها  
يصق هذا المفهوم على احوال الكلية كما ذكر الكلي والتعريف  
الكلي والشيء الكلي والاشياء فثبتت احوال الكلية بهذا  
الشيء وذكر التعريف وذكر الكلية في الكلام اذا  
تلك في مقفّر الحال ان زيد اقام فلا شك في استعماله في مقفّر  
على ان يكون الكلي او بنسب الى الكلي فثبتت على مفهوم مقفّر الحال  
فما التوجه الاول على الفرق فلفظ احوال بمجرّد احوال  
والمراد بمقفّر الحال تلك احوال الكلية وبنسب الى مقفّر  
فلفظ مقفّر الحال بارادة مفهوم الكلي والمراد بالاحوال تلك

وهو على مفهوم مقفّر الحال  
اشياء بهذا اللفظ فثبتت  
شئ على ان يكون الكلي

تلك احوال الكلية ومرادنا من مقفّر الحال اي ما يصق عليه  
هذا المفهوم بنسب احوال الكلية لا الكلام الكلي بما لا  
انه اراد بلفظ مقفّر الحال على ان يكون مفهومه على الاول افراد هذا  
المفهوم وانت تعلم انه لا حاجة الى تقدير محل المقفّر في الكلام  
الكلي الى ان يكون المقفّر قد بر وتقفّر **قوله** فاذا كانت  
الامور مختلفة شرط حد في جوابها اي اذا كان كذلك وجب  
حل مقفّر الحال على الاحوال وجوبا لا يحيط به الوصف ويمكن  
يكون اذا بالعنوان في خلاصة الى جواب **قوله** فيقول  
على تفاوت المقامات في المكان فيقول بعد هذا  
المقامات اذ في بيان تلك المقامات كان الوجه ان تقدم  
ليست على المقفّر بل غاية لوجوبها لكونها بعد الامر في  
قد بر **قوله** لا اذا تفاوتت المقامات قيل اي يجب ان  
في خواص المطول في انه معاداة الا ان في الدعوى  
بشيء واحد بنسب باعادة الدعوى بلفظ او ضم وكن ان يقول  
المراد بلفظ التفاوت والتفاوت المقفّر لفظا وان لم يتغير  
اختلاف المقفّر لفظا كغيره لفظا وهو ما وجد القدر  
في المقامات كخطية قد بر **قوله** لو بين وجه اختصاص الحال في  
والاحوال

بأنه لا حاجة الى تقدير محل المقفّر في الكلام الكلي الى ان يكون المقفّر قد بر وتقفّر  
فاذا كانت الامور مختلفة شرط حد في جوابها اي اذا كان كذلك وجب حل مقفّر الحال على الاحوال وجوبا لا يحيط به الوصف ويمكن  
يكون اذا بالعنوان في خلاصة الى جواب  
على تفاوت المقامات في المكان فيقول بعد هذا  
المقامات اذ في بيان تلك المقامات كان الوجه ان تقدم  
ليست على المقفّر بل غاية لوجوبها لكونها بعد الامر في  
قد بر لا اذا تفاوتت المقامات قيل اي يجب ان  
في خواص المطول في انه معاداة الا ان في الدعوى  
بشيء واحد بنسب باعادة الدعوى بلفظ او ضم وكن ان يقول  
المراد بلفظ التفاوت والتفاوت المقفّر لفظا وان لم يتغير  
اختلاف المقفّر لفظا كغيره لفظا وهو ما وجد القدر  
في المقامات كخطية قد بر لو بين وجه اختصاص الحال في  
والاحوال

الاذنتا قول لا ينجي ان يحال سنليس متحدة من حال المتعلق  
 لما في ذلك قبل بل غير مطلق الزمان وهذا المتعلق مستقيم  
 في معنى وجوه انما يميز بين اهلها والذات الذي يطلق الزمان كما  
 لو قيل والذات ان هذا المحل من باب تعيين الزمان في المتعلق  
 بين هذا الكلام لا يقع في محله ان كان من باب التوقيت  
 وفيه انما انما في المتعلق قال فانك وانما انما لفظ المتعلق  
 على لفظ المكان والحق وهو ما لا وجه لتساوي ان في القيام  
 على القيام وقيل التوقيت لفظا ورواها في معنى تمام  
 محل رواها وان القيام في قيام الرجل بمعنى انما هو  
 العود بمعنى تمام في مقام ان يكون على انما هو  
 على ان يجعل من حال الذكوة ولو كانت من باب انما هو  
 في مقامه **قوله** تاويل المذكور اي تاويل لفظ الذكوة  
**قوله** لا يستقيم كذا او اد الحجة لا يقيد بالموكدا  
 لا اد ان نعم لو ابدل بالواو او اريد ان الحجة يقيد بالجوهر  
 بجهة كان لوجه والظاهر في ان بعض كلامه ان يكون  
 المراد يقيد بالجوهر باحد هذين سبيل منع فكلودون صحيح  
 فاقول **قوله** على ان يكون واحد في الاول غير في الثاني

اي الذكوة  
 فانه في نسوان  
 في كل من ذكوة كذا  
 في كل من ذكوة كذا  
 في كل من ذكوة كذا  
 في كل من ذكوة كذا  
 في كل من ذكوة كذا  
 في كل من ذكوة كذا  
 في كل من ذكوة كذا  
 في كل من ذكوة كذا  
 في كل من ذكوة كذا

في الاول انما يقيد بكونه مردودا في الحكم والتعلق وفي الثاني  
 اي القيد بكونه مردودا في الحكم والتعلق وفي الثالث  
 اي ان يكون مردودا في الحكم والتعلق وفي الرابع  
 في كل من ذكوة كذا  
 في كل من ذكوة كذا  
 في كل من ذكوة كذا  
 في كل من ذكوة كذا  
 في كل من ذكوة كذا  
 في كل من ذكوة كذا  
 في كل من ذكوة كذا  
 في كل من ذكوة كذا  
 في كل من ذكوة كذا  
 في كل من ذكوة كذا

بالمعنى

ان يعلق بالجزء من موجود ويكون مكملا بآيات الوجود والعدم  
 انما كان ثبوتها من جهة ان يعلق بالجزء من موجود  
 الوجود وان يكون القيد خارجا عنه فيعلم ان الحكم لا يثبت  
 بما هو من شرط هذا ثم انما هو العقل انما كان بآية  
 ثبوت الشيء باللفظ كذا فيكون بغير قيد وهو من شرط  
 الحكم بآية ثبوت الحكم باللفظ فكذا القيد العلق فان لم يعمد  
 فلا يميز بين العلق وان يجوز ثبوت لم يميز القيد باللفظ  
 المسند اليه في بعض المواضع والى المسند والحكم على ما  
 من كلام المحققين تمام تحقيق المقام فيقال لا هو ولا صاحبه  
 انما هو كذا فيكون القيد على رتبة راجعا الى ما هو  
 ثم انما هو فيهم ان الكلام اعم من شرط لا يكل شيئا فيميز  
 ان لا يميز ان يكون بعض معلقات المسند صاعدا للقيده  
 او نحوه نحو ضرب معنى زيد بها قد ير فان المعلق الحكم  
 بقيدته فيجب بالنسبة الى اداة القيد واللفظ والمحال ان  
 اللفظ والشرائط يقتضيون خصا من ارباب اللفظ  
 بالنسبة الى بعض ارباب اللفظ ومن بعض وهذا لا يستلزم  
 وهذا المعنى مقتود بها فيجب وهذا المعنى ما هو في

كفي لغير هذا الاحتمال صحة تعلق الاول بالاول والثاني بالثاني  
 وهكذا قد ير فانه لا يثبت انما ان يعلق باللفظ  
 قد يثبت الى اللفظ فيكون مستلزما على اللفظ وسواء كان  
 كما وقع في القول ان صلتها انما يستلزم ثبوتها بغير قيد  
 واحده نحو صاحب زيد قد ير او كذا في بعض الجمل على القول  
 والحدوث صاحب زيد قد ير او كذا في اللفظ باللفظ المستلزم  
 المفعول فان جعل اللفظ في اللفظ المستلزم الاول فالأول  
 صحت وان جعل في اللفظ المستلزم الثاني فالأول صحت  
 وانما ما وقع في قوله صحت مما لا يثبت في غاية القيد  
 ان في بعض من غير القيد ويجعل في جعل الحكم الاخرى في بعض  
 مع تلك الحكم او يجعل في قوله صاحبنا لفظا من اللفظ  
 بفعل محذوف على بناء المعاد من المعاصرة بانه لا يثبت  
 على ان صاحب معصا فيقضي بان المعاصرة الحكم الاخرى  
 هو الحكم الاخرى ويكون جوابا عن سؤال كافي قوله في بعض  
 باللفظ والاصال جبال على فراقه فبالا هذا المعاصرة  
 الشرح فيلزم التوجيه بكون اللفظ العبد ثم انما هو  
 الاول في الكلام اسقاط معاصرة اللفظ وانما يكون كذا

لوجعل معارفنا مقام الفاعل هو كل الذي انتم مقام هو  
 المستحق في محبت ومعارف وقدره لا يمكن  
 ان يكون مستحقا لم ان محبة محبت يرجع الى الكثرة الاولى  
 الى الكثرة الاولى على ما يشهد كلامه في حاشية الشرح لا يتا  
 بعد التفسير لقول صاحبنا محبت به المصاحبة الفاعل الى الكثرة  
 الاولى لا الى الاخرى ولا يجب ابراز العيزة الفاعل اذا كان  
 محبة هو لو سوا كان هناك انفس او لا على ما بين في كماله  
 ويمكن ان يقال ان محبة محبة الى مصدرها اي وقت الحاشية  
 مع كثر الكثرة الاولى كما قبل في قولهم وقد قيل بين العيز والنزول  
 وفيه انه اذا وصل الفاعل بغير قية مقام الفاعل  
 يتخرج من المحبة فاعسى الذي ذكرنا في كثر مع الاولى  
 والعبارة الصحيحة محبت مع ما يتا في ان محبة  
 وكذا افعال المقام الذي المصاحبة اي يندرج المقام الذي  
 مع غير الكثرة المقام الذي يكون مع غير المصاحبة بما على ان الصفة  
 كل هو الكثرة محبة ما كان لا يمكن ان الفعل يكون  
 من نفس الشرط في الالف ان لا او بالفعل الذي قصد  
 اقترانها الشرط هو لا الشرط محبة في كماله ولا يتحقق في كماله

صاحبة كماله الاخرى لا يتحقق الذي منها بحيث لم يقع بغيره  
 اصلا واما ان شرط محبة الشرط اي يتعلق به امر واحد  
 الشرط محبة الشرط حتى يكون اقتران الجزاء كماله باه لفظ  
 المعنى ولذلك ذكرنا المصاحبة وجه الاستشهاد ان محبة  
 الاقتران في محسن الى ان شرط محبة المطابقة لا باصلها  
 محسن الى ان شرط محبة وقدره بقدره وان اي محبة  
 ذلك اي فاعله في جواب غرضنا في بيان محبة ان المصاحبة  
 المطابقة نفسها مستشترين في القوم معقدة من ان المطلق  
 الى الفرق الكمال في بيان محبة وقد يتشبه في بيان المصاحبة  
 من انظر معناه لتحقيق لا فروع كيف لا ولا لا لا للعلم على  
 ان محبة واحد في الالف لا الشبهة ثم المصاحبة في ان محبة  
 كيف يتحقق بانفسه ما هو في المصاحبة في ان محبة  
 ان المطلق يتحقق في كماله اذا كان في مرتبة ما فاعله في اارة  
 مع العلم واما ان لا ولا لا للعلم على محبة  
 ان العلم محبة كماله فاعله المصاحبة في كماله  
 ان محبة في ان المصاحبة في كماله في كماله  
 محبة في كماله في كماله في كماله في كماله

منها ما يكون الكلام حجة الترتيب ويرفعه على درجات  
التحسين فمضى منه معنى الكلام ان اصله حسن بالاضافة  
والارتقاء فيسبب المطابقة والاختلاف بينهما ام  
كان الشان في اطلاق الكلام اي كمن الكلام والجنس في اقل  
لصحة هذا الاطلاق والمحمي بال الى عدم الصفة واستدل  
بقوله لان الصفة ليست له وافدا انه لا يخفى ان التام في  
كل مرتبة يمكن المحاق بالعدم فمجرد ذلك حل الكلام على  
الذي هو الفرق الكامل في الجملة وليس المدة في ذلك على ان  
يكون الصفة المرتبة الصغرى الكمال كالباعث على حسن الاطلاق  
ويؤيد ان ذلك يمكن التقييد بالبيع كما ذكره فكان الشان  
ارادة الكمال منها هو ارادة الصفة في تحسين الاطلاق  
اي اطلاق الكلام على الكلام الصحيح و ارادة منه  
نقصا في معنى العدم كما ليس كلاما مكان قوله والخطا  
لعدم المطابقة هنا انما على انه لم يرض بكل المطابقة على المطابقة  
الكامل على ما سبق و اشار الى ذلك بقوله وان استأثر  
ذلك فلك ان يتأمل الاضافه في عدم المطابقة فحسن يكون  
ارتقاء شان الكلام بالبيع بالمطابقة فحسن في معنى ذلك كمال

والخطا شان الكلام بالبيع فحسن عدم المطابقة لا بعدم  
حسن المطابقة فافهم بقدر المطابقة الكلام بالبيع الذي  
يشترط على اصل المطابقة وارتقاء بقدر المطابقة وجودا  
والخطا بقدر راعدا لان العرضي لا يحصل بالمطابقة  
بل بالحسن البديهي اقول قد اربك العرضي في هذا التحليل  
استدراكا فانه يتم بان يبق لان العرضي لا يحصل بالمطابقة  
فقول بل بالحسن البديهي استدراك وكذا قوله ولا يستلزم  
الذي به اي بالحسن البديهي بل بالمطابقة وهذه المقابلة  
افترق قوله ولا يتبع حسن الذي بالحسن البديهي فثبت  
وايراد الذي اورده فمضى استدراكا لا يوجب  
وعايد التوبيخ ان يبق انه قد يتحقق محال فزيادة المعنى  
وايراد الجواب والسؤال ثم اقول يمكن ان يجاب عن السؤال  
بوجهين الاول ان معنى قول لا يتبع حسن الذي  
بالحسن البديهي معناه اننا نحسن حسنا وانما ترتيب كونها  
حسنة ورضية ولا ينافي ذلك تحسينها الذي امره اخرى  
باعتبار تقييدية يحل شبهة ان في انما اطلق القول  
بان كنه الحس لا يوجب حسن الذي لان تحسينها الذي

قيل فحينئذ ان ذلك المعلوم قد قولوا كما نفهم انما المعلوم انه ما لم  
 بهو اب الثاني وقولوا كان ذلك منهم فانه المعلوم الاول  
 وانت خبر بان محض ان ذلك بان انما الى جميع المحل فليس  
 قولنا في ذلك او ايضا ما صعدا وهذا لا يتصور فيجب ان يكون  
 او كفاية فيجب ان يكون اصل فاما اذا ذكر في  
 خبر افتقار الحال انما وكان ذلك اي ايراد وجب المحل  
 في المعاني لان افتقار المصداق في هذا المعلوم لا يصح  
 وانما في الجواب فالعوم في الاستلزام لفظي يوجد في بعض النسخ  
 بعد لفظ العوم وهو زيادة من ان لا نقول في الجواب  
 بغير المطابقة فيكون افتقار سبب لبس واحد في اصل النسخة  
 فتعدو الزمان لفظ واحد في هذا افتقار كل ضرب واقعة  
 حال القيام لزم ان لا يقع شي من احدى الضربات في غير هذا  
 وانما البطلان الواحد في الشيء فيكون افتقار فلا يلزم ان يكون خبر  
 سبب لكل ارتفاع ان لا يكون خبره ليمسبب لساو سبب  
 ان افتقار سبب وان كان جارية لبعضه ان يكون خبره ليمسبب  
 بطلان ان يوجد سبب سبيل البدل من حصول المعلوم بال  
 متقدمة مستقر لزم تحصيل اصل وكذا في ان حصول كل ارتفاع

ارتفاع سبب المطابقة فلا يكون خبرا في قولنا لو كان الكلام  
 مجردا لست يمكن اريد باللبس باللفظ كما هو مظهر المبدأ  
 محض افتقار من افتقار سبب باللفظ لست اصح  
 وانما يلزم محض افتقار الارتفاع فيكون سبب من المطابقة  
 وليس في اي ليس الكلام محض سبب الارتفاع عاين المطابقة  
 فليس يلزم محض الارتفاع في المسبب من المطابقة فاما  
 فتعدو حصول الشر واحد في سبب المطابقة او في غير  
 ويشترط ان يحصل في اعتبار المقتضى كلام المعنى  
 انما واحد في المعلوم ان خبر الفصل فيكون المصداق  
 الى على المسبب كقوله هذا لتقليل خبر ان خبر الفصل  
 فتعدو المصداق المسبب كما في خبره هو المصداق خبره هو الشيء  
 يكون العكس كما في افتقار فاما اصل افتقار فان  
 افتقارها يجب المعلوم ما يقتضيه في عدم افتقارها فان  
 الا ان يذبح افتقارها يجب المعلوم اصطلاحا في افتقارها فان  
 اثبات ذلك بعد اذ لو كان في افتقارها في الذات كغير  
 الا في افتقارها في افتقارها في افتقارها في افتقارها  
 الفتحة اي دخول الفا العقلية وهو خبر المصداق الذي هو





الكل والامر في ذلك بين وهل هو في روم البعير في  
الكل الا في الصورة المعروفة لم يكن قد تفر على ان  
هذا الجار ليس من جنسنا بل من جنس الذي هو في  
ذلك قول من ان في قولنا روم البعير في رومنا  
كثيرا الى ان يكون في رومنا روم البعير في رومنا  
بعضا بل في رومنا روم البعير في رومنا  
ولا تلي على كون روم البعير في رومنا ان يكون البعير في رومنا  
الى الحد الذي لا ياتي الى ان يكون روم البعير في رومنا  
لما هو عليه لا مقيده وكلما ساء رومنا رومنا رومنا  
كون رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا  
جاء به في المعبر في رومنا رومنا رومنا  
ليس في رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا  
في رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا  
الكلام الى رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا  
وليس في رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا  
هو السبب في رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا  
يتم نعم ان سبب رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا

جاء في رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا  
جاء في رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا  
يعد به اذا كان رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا  
يتم ان يكون رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا  
فان البقاء على رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا  
مقام رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا  
المقام رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا  
رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا  
كلما هم رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا  
لحسن الكلام الباقى الى رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا  
لرؤف رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا  
ذلك رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا  
في رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا  
الفرع على رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا  
عنا رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا  
على رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا  
في رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا رومنا





بين المفسرين في غاية الغرابة فيكون ذلك مجازا  
 باب المجاز في سدود و اجاب بان الاول هو  
 ظاهر اقلت لان هو في غير الامدرك بحسن وجوب كون  
 جميع ما سوى الصفة المعنوية كما بحسن كافي في ظهوره في  
 قوله وانما انما في العلم بان كثره يدرك غير كسر الفقه وهو الفقه كما  
 انما انما في العلم بان كثره يدرك غير كسر الفقه وهو الفقه كما  
 على وجه شتم الكتاب الاسود في قوله المفسر في قوله  
 على التبريد جعل الكتاب في قوله حتى يؤول كل علم في قوله  
 المعنى انما في هذا العلم انما في قوله الى ضم الصفة المضافة  
 على كسحان حتى لا يتوجه المعنى كذا في قوله وانما في قوله  
 بالمعنى لان في قوله في بعض النسخ ولان البراءة على ان يكون  
 ثانيا وهو هو في قوله في بعض النسخ ولان البراءة على ان يكون  
 ان اريد بالمعنى المقسم الى الوجهين ان اريد بالمعنى المقسم  
 خصوصيات تعبر المعاني يريدها بالمعنى  
 وطرفا بالظاهر المعبر والمعبر كذا في قوله في بعض النسخ  
 وتحت في البرزخ لا في الحقيقة في قوله في بعض النسخ  
 متعلق بها في بعض النسخ كذا في قوله في بعض النسخ

وحمل الزعم

الذي يستوي فيه كما في قوله في بعض النسخ  
 انما قال ذلك في قوله في بعض النسخ  
 يكون اجزا الكتاب بل مقصوده كما في قوله في بعض النسخ  
 مقصوده في قوله في بعض النسخ  
 الاول على قوله في بعض النسخ  
 في قوله في بعض النسخ  
 ان يعطى لاحد من الحكماء في قوله في بعض النسخ  
 تجوز في قوله في بعض النسخ  
 تجوز في قوله في بعض النسخ  
 اقول في قوله في بعض النسخ  
 بالعلم الاول هو العلم بالعلم  
 فاما قوله في بعض النسخ  
 بنامة في قوله في بعض النسخ  
 سمح في قوله في بعض النسخ  
 في قوله في بعض النسخ  
 والمثل في قوله في بعض النسخ  
 مجازا في قوله في بعض النسخ







الادب فخره بانه سر از آفة الصوفى واصنافه المحفوظ  
 فخره الادراك بهذا المعنى اى بالاضافة الى الادراك الكلى الممتنع  
 هذا المعنى بالمعنى من موقوف الشك فيه ولا مكان في الاول  
 بالمعنى المذكور اعني الاضافة الى فخره الادراك بالمعنى المذكور  
 الاول المذكور فخره حقيقى اى ولى متولى قلى باطى  
 لم يزل يحسن ما ينادى ان يحفظ العطف او لا والاضافة ثانيا  
 او بغيره الى الاول بغير المعنى المذكور فخره حقيقى العطف  
 على المقسم واما ان في تفسيره تقدير كل فرد وكل فرد لا وجه لكل فرد  
 الا ان لا يتبع يكون تأكيد الخطا الاول فلا وجه للواحد من هذه  
 العبارة موجهة للمعنى الاول العطف كانه عطف متماثل  
 وكما من قبل تقدير المتماثل لا يعطى للمعنى في وكان الادراك  
 بهذه العبارة كل فرد على التفسير والافتراء ككلامه على التفسير  
 وقد سلفنا ان ما بعده قد مر في باب **و** وخبر  
 بان التفسير صاحب التفسير ان الكيفية **و** لا يتحقق من جهة التسمية  
 فكيف **و** وموضع السائل لا يكون من اجزاء موضوع العلم  
 البحث عن اجزاء الموضوع من اجزاء العلم فانها لا تعلق من موضوع  
 بحث عن العواض الاولى لموضوع العلم او من اجزاء

الكلام ٣

ذات الموضوع العلم بما يتحقق من اجزاء الموضوع العلم  
 عرضة الاولى كان كمالا من الاوامر الذاتية لموضوع العلم فلا يجد  
 كونه من سائل العلم فكيف لا وقصر الموضوع العلم على ان يكون  
 المستند يكون في اجزاء موضوع العلم واما ما ذكره من ان موضوع  
 اجزاء الموضوع من المبادئ فانها موجهة لتفسير الاجزاء وتحدد ثانيا  
 جعلوه من المبادئ التفسيرية ولا يكون التفسير بالمعنى المذكور  
 لاجزاء الموضوع من المبادئ التفسيرية فلم يجد تفسيره بل التفسير  
 في ان العواض بواسطة المبادئ المذكور في العطف من  
 ذاتي واما العواض بواسطة المبادئ في التفسير فخطا المذكور  
 في الحقيقة التفسيرية التفسيرية على المطالع اذ عرض ذاتي لتفسيره  
 قد سلفنا التفسيرية الصواب ان يتحقق في الخارج بمطلق المساواة  
 فان المبادئ اذا قام بالموضوع مساوية للمعنى الموجود ووجهه  
 قد عرض حقيقة كذا يوصف بالموضوع كان ذلك العواض  
 من احوال المعلوم في ذلك العلم اقول واما الثاني في الخارج بمطلق  
 المساواة ففيه من طريق اولى وهو تحقيق المقام بطلب ما  
 علته على حواشي منطق التفسير ووجهه ان  
 ان احوال الاسناد هي احوال الكلام ومنهم من قال في جواب

ان الكلام هو اسناد وانما الظاهر في قوله لا ينفك  
 لكونه الذي هو اسناد والمعارف المشهورة كركب المظفر في  
 هو ان لكونه المعبر في قوله وفي العرض الذي لا ينفك في قوله  
 هو ان لكونه المحمول ليس بالذي لا ينفك لكونه الباني الذي لا ينفك  
 على الفصل وانما ليس في الجملة فاعبار هذا انما ليس في  
 المحقق وانما ما هو من كلام لم يصل اليه انما لا يفيد وقد قلنا  
 حاشية المطالع ما في تحقيق الاداء وفي الايراد فموضوع  
 المسئلة في الحقيقة انما هو الكلام فموضوع المسئلة في موضوع العلم  
 لا جوده ولا بحث انما وقع من حال المعنى فانه في الايراد الاول  
 يعلم وهو في ذلك لم يرع المعنى ذلك اي كونه احوال اسناد  
 على احوال الكلام وهو اسناد الحقيقة والمجاز على هذا الذي  
 تقدير جعلها من احوال اسناد الذي هو اسناد على هذا الذي  
 بنفسه فيجعل من فعل المعنى من احوال اسناد الحقيقة والمجاز على هذا الذي  
 اسناد حقيقة فاعبار الى العقل بنفسه وانما اسناد الكلام  
 العقل انما هو اسناد اسناد الذي في ذلك انقلبه من غير  
 بالمعنى البليد المعلوم في بعض النسخ فاعبار بالمعنى المعلوم  
 لتوضيح التاميم في هذا قوله في بعض النسخ في هذا

انما هو من حال

بن محمد بن فخر المصنف في علم الفقه في علم الفقه في علم الفقه  
 العلم انما هو اسناد وانما الظاهر في قوله لا ينفك  
 من العلم انما هو اسناد وانما الظاهر في قوله لا ينفك  
 وليس في قوله لا ينفك في قوله لا ينفك في قوله لا ينفك  
 على ذلك انما انما يكون ذلك انما يكون ذلك انما يكون ذلك  
 من علم المعاني لا ينفك في قوله لا ينفك في قوله لا ينفك  
 لان ما ينفك في قوله لا ينفك في قوله لا ينفك في قوله لا ينفك  
 بالعلم الاصول والقواعد كما هو الظاهر في قوله لا ينفك في قوله لا ينفك  
 يكون من علم المعاني لان العلم من المعاني ليس هو القواعد بل العلم  
 من العلم كما هو المعنى من القواعد كذا نقله بل لا يخفى على  
 التقدير لان اسناد الحقيقة فيزيات هذا المعنى في علم المعاني  
 الذي في بعض علم المعاني لا ينفك في قوله لا ينفك في قوله لا ينفك  
 انما هو المعنى في علم المعاني الذي يكون في علم المعاني في علم المعاني  
 في علم المعاني من المعاني في علم المعاني في علم المعاني في علم المعاني  
 وغاية الغاية انما في علم المعاني في علم المعاني في علم المعاني في علم المعاني  
 وصلا المعنى في علم المعاني في علم المعاني في علم المعاني في علم المعاني  
 عبارة عن العلم في علم المعاني في علم المعاني في علم المعاني في علم المعاني



والكذب والمطابقة والالتزام مطابقة هو الواقع في الاستقبال  
 كما ان المناط في الخبر المناط هو الواقع في المناط في الواقع  
 هو الواقع في الحال فانهم بمعنى النسبة الواقعة في  
 الامر بين طرفي النسبة الكلام لكن نسبة الكلام في الواقع  
 لا تطابق خبرهم كذا خبر الالهيانية المستقبالية  
 كما ذكره قبل التوهم الذي ذكره المحقق على محل الخارج على النسبة  
 المحققة بين طرفي الكلام في الواقع وبناء التوهم الذي  
 ذكره التوهم على كون الخارج على النسبة المدلولة نسبة  
 الكلام قد تترتب بل يعنى منه بناء على قاعدة يخرج  
 التوهم الى العقيدة او لا مطابقة على معنى قصد المطابقة  
 فيه ان يستلزم ان يكون مناط الصدق والكذب  
 قصد المطابقة وعدمها ولم يقل به احد وقد يعنى لهذا  
 بعض اهل الكتاب من القرويين وقصد عدمها  
 لم يتسرى ما معنى قصد عدم المطابقة مع الواقع في  
 جملة خبرية والامر في توجيه عبارة النسبة هاتين فان قصد  
 فيها متعلق بان لها نسبة خارجية لا يتبع بالمطابقة  
 ولا بالمطابقة وقوله مطابقة او لا مطابقة بيان

لصحة واقعة لتلك النسبة المقصودة واول ما يسأل على  
 توهم قول النسبة قبل هذه العبارة وفي بعضها من غير  
 قصد الى كونه وانما على نسبة حاصلة في الواقع بين الشيئين  
 باعتبار المطابقة والالتزام مطابقة فانهم بمعنى ان  
 من سلب المطابقة انشأه الى ان عدم الملكة قد يعبر به  
 و هو عدم الملكة من شأنه تحضه ملكة في ذلك الوقت  
 كما لا يخفى وقد يعبر بصحتها و هو عدم الملكة خارجا عن الملكة  
 سواء كان من شأنه تحضه في وقت انقضاءه بالعدم  
 او في غير ذلك الوقت ومن شأنه نوعا او مبدءا القريب  
 او البعيد ومن شأنه عرض العام وفي محل المطابقة  
 على عدم الملكة لا بد ان يكون بمعنى كونه انقض بسبب الواقع  
 من السلب المطلق حتى يتحقق في لزوم ارتفاع النقص  
 في جانب انشأه وان كان على المشهور في غير لازم  
 بل يخرج كذا على حقيقة مطلقة غير صحيح الى ان من كل عام  
 عدم الملكة خارجا عن شأنه تحضه او نوعا المطابقة وان فلا شك  
 ان من شأنه من النسبة انشأه في وقت وطول النسبة  
 المطابقة فكيف يتأتى الى النسبة انشأه ليس من شأنه

المطابقة والالتزام لولا ارادة احد الطرفين فانه  
 مشروطة بل يخرج بتركيبه قال الحكم اما ان  
 يكون نسبة بحيث يحصل من اللفظ ويكون اللفظ مرصدا  
 لما من غير قصد الى اقرانه كذا كذا اللفظ لا يخرج  
 الى كون قوله من غير قصد انه مشروطة لا خارج  
 الالفية بمعنى على ان آه الالفية اوج القصد  
 اما اعلاه ما وقع لما يقال لا يخرج من نفي القصد الى الالفية  
 نفي الالفية من ان نفي الخارج اما يخرج من الالفية من الالفية  
 فحق القصد في حكم نفي ثبوت الخارج لنسبة فان  
 نفي القصد في حكم نفي ثبوت الخارج لنسبة كذا اللفظ  
 على انه لما يتبين معنى بقوله ما ذكره من التحقيق مشروطة  
 ويمكن ان يحصل جابا من سوال المقصد جابا بان يكون  
 جابا بتغير الرئيس ومشروطة نفي انما اقول قد عجب المحقق  
 حيث خرج بان القصد في مقام النفي يرجع الى الالفية  
 على ان نسبة الى المطابقة والالتزام مطابقة وكل هذا انما نقص  
 مع فهم من حكم التخرج في الترجمة الاول فحق القصد  
 والالفية من غير الالفية بل يخرج النفي منها الى المقصد وذا

جابا متعارفا لست باق في القصد كقوله في التناقض  
 بين الحكم في الشيء في ما في غيره ما ذكر من كون الحكم  
 والالفية مشروطة يكون الحكم الى لا يكون الحكم  
 الالفية في الخارج فانه بان يرجع النفي الى المقصد كما سبق  
 ويجوز ان يراد به ان ثبوت الخارج لنسبة الحكم  
 لكن لا يصدق المطابقة بينه وبين نسبة الالفية  
 وهو ما ذكره ما لا يثبت اليقينية فان نفي على القصد كما هو  
 الحكم كمن لا يخرج في نفي نفي النفي الى احد الطرفين  
 التبعين وقد عرفت حال الاول فانه كذا اللفظ  
 هذا التوجيه قول الله ان الالفية يحصل نسبة من نفس  
 اللفظ وان نفس اللفظ مرصدا لما قل كما سبق  
 انه في نفي القصد والالفية وخارج من الحكم  
 او الخاطبا هذا بهذا التفسير وما يؤول الى ان يخرج امر  
 التناقض فان الالفية بالنسبة الى جميع الالفية والالفية  
 في الالفية لكن هذا غير لازم بل يجوز ان يكون الالفية بالنسبة  
 الى من الحكم او الخاطبا او بالنسبة الى الحكم وعلى  
 الوجهين لا يخرج الالفية فان الالفية في نفي كذا

التقديرات

ان يكون معدوما في الخارج ويكون خارجا عن نفسه  
 لا يوجد به عين مضاف عدم توقف وجوده  
 جواب اختيار الشيخ الثاني والمناسب ان يكون  
 في حيزه من الخارج من جهة جواب وفي اصله لما كان  
 في الخارج ان في احتمال حيث يحتمل ان يكون اختيار  
 الكل من الشقين بنه على ان المناسب اختيار الشق  
 الثاني كما في الاول وجه المناسبة انه ليس في حيزه  
 الشقيين في انهما من الامور التي حيزه في انهما من  
 الموجودات في حيزه واصلها ان لا يكون  
 انما يحصل منه باستقاف كادواته او تفعل كعمليتهم  
 وجبت واستمرت او زيادة اداة كما لا يستقام  
 وانما هو ما استندت على انه لا حاجة اليه  
 خيرا ان ذلك لا يراد به ان كل لفظ في الكلام يبلغ  
 مطابقا لمقتضى الحال هذا محتمل او انهما في حيزه  
 الفاعلة اي من لفظ البليغ وهو عطف على ان قصد آه  
 والفرق بين وجهي الاعتذار ان كون الزيادة لفاعلة  
 من الاول تحقيق معنى الاطمان وفي الثاني للتصريح

في من لفظ البليغ وما في حكمها من التزيينات للعدومة  
 او انه يستعمل فيها يستقي عطف على انه لا يستعمل  
 وهي من ان يكون ان يكون التنبه في اصلها ليس بذكر  
 يمكن استعماله في البيئات وما في حكمها من التزيينات  
 للعدومة متفرعا على ذلك الاستعمال كما سبق ذكرها  
 في لفظ العقل يمكن ان يكون فاعلا لاصل بيتي وانه في  
 يتفرع عليه استعماله فيما سبق ذكره ان اللفظ  
 انما هي التي هي التنبه في البيئات او التنبه  
 في البيئات الحكم اوله بالذات والفرق بينه وبين  
 وان كان بانه عن مطابق الحكم في حيزه  
 سبق وها كما ان حسن لفظه في الكلام حسن  
 الكلام هو قسم انه متفرع لانه حسن الكلام والتحقق  
 ان حسن الكلام ليس متفرعا للكلام لكنه يعبر به  
 لانه في حيزه حسن الكلام وانه امر ورا حسن الكلام  
 فانهم كون لفظ مطابق الحكم للواقع يمكن تحقيق  
 ان حيزه انما هي كما ان في القدر على التقدير ان ثابت  
 الحكم او لا كذلك على هذا التقدير ان ثابت لاي الحكم

وانهما قد تعريف الله لغيرهم وانهما قد  
 آخر في كلامهم ونحوي في التسليم انها انهم عرفوا العلم بحصول  
 صورة الشيء في العقل فافترض بان العلم منفعة للعالم  
 وحصول منفعة للصورة قد يكون احدهما هو الاخر واجب  
 بان حصول العلم ان كان منفعة الصورة يمكن حصول الصورة  
 في العقل منفعة للعالم فانه الذي يحصل الصورة في العقل قد  
 بان حصول الصورة في العقل ان منفعة للصورة يمكن له  
 تعقل بالعلم به ليس مبدءا لغيره بل هو كون العلم يحصل  
 الصورة في عقله بان العلم منفعة لفهم الى التسليم  
 ان فهم المعنى يقول القول فوذلك في حق  
 الاستعداد والظهور وانما ساقا تطلبه ونهيد له  
 لكن لا يتلقى بها لفظ والمفرد وجوه التعريف ان يراود  
 بالعلم المقصود من كون اللفظ بحيث يقع من المعنى ولو كان  
 او يرتب التعريف بان لا يتم التعريف لكونه التزمه في  
 تعريف القضية بان لا يتم من التعريف اللفظية والحدود  
 انه دية قد يتبع فيها بان لا يمكن ان يكون التعريف  
 اهل للمعقول كتعريف العلم بالحصول وكلامه في التعريف

يعرفانه يستدل في المطالبه لا يمكن ان مدلول  
 فيزمو الواقع والواقعة لا لا يقع والاشترار  
 فيلزم ان لا يكون قد دل على الواقع الواقع يمكن  
 ولا يمكن ان تلك لفظية يجوز معها تحلل المدلول عن الدال  
 فان تحقق هذا المدلول كان الخبر صادقا والا كان كاذبا  
 كيف يتصور تطابقهما مع الثاني وما توضح الكلام  
 هنا ان من فسر الصدق والكذب بالمطابقة والاشترار  
 فخرج لا بد ان يريد بالخارج النسبة المتحققة في الواقع  
 بين الطرفين لا التي يغيرها الكلام وان لم يتصور ان  
 كما تقدم وقد شبه عن ذلك انه يقول يعني ان التبيين  
 الذين اوقع بينهما نسبة في الخبر لا بد ان يكون بينهما  
 نسبة في الواقع اي مع قطع النظر عما في الوجود وما  
 يدل عليه الكلام فطابقه تلك النسبة المفهومة من  
 الكلام لا التي في الخارج اذ وقع فلا يمكن صورة  
 الكذب او النسبة المفهومة من الكلام غير المتحققة في  
 الواقع وانه صورة الصدق فيمكن احرار المطالبين  
 حيث ان النسبة المدلوله للكلام هي الواقع المحقق الواقع

نفس ويجاب بعبارة الفاعل لا غبار في وقد  
 يختران النسبة في وضع الاستدلال عن المبحث لا عن النسبة  
 وقبل في مقام التحقيق سوف الكلام بآباء  
 انما هي الايقاع لا الوقوع فان النسبة للغموض  
 منها لا تنزع لا الوقوع بان يكون خارج النسخة  
 كونهما سببين وعدم مطابقة لان يكون  
 الخارج وهذا الى التزام جزئيين اقول فاسم  
 آخرهم في هذا هو ما يحيل الصدق والكذب ولا شك  
 ان جزئيات كل من خبر المعلوم كدبه عند فاعلم من الفضل  
 ومن مقتضى كون الكلام نفسا لفظيا لا دافعا به  
 ومع ذلك قال تراوت جزو القضية فقد يناقض  
 وقد نعت الكلام في هذا لا من غير جواشي اقتضاها  
 المطالع لان خبر ما يدل على كذب فان كان الحكم  
 عبارة عن الوقوع والاقوع ما يكسب لبيانها فاعلم  
 تخلف المذهب على الدال وان كان عبارة عن  
 الايقاع والانتزاع فقد عدم اجتماعهما مع الكذب  
 كان المذهب لول يتحقق عن الدال وهو جاز في الدال

١٧٣  
 اللفظية وكلام المحتج هنا ناظر الى اختيار كون المذهب  
 لغيره لا ليقع كما اختاره المحقق لثبوت الوقوع  
 كما تقدم نقل من النسبة الا لان الآية صريحة  
 لتعرض كما تعرض في التخرج حيث قال يحل  
 عليهم بانهم كانوا في قولهم انك لمسل مع  
 انه مطابق للواقع فلو كان الصدق عبارة عن  
 مطابقة الواقع لما صح هذا وكان وجه ان  
 الآية لا يدل على جعل ذلك وجه لعدم التعرض للصدق  
 مع التعرض للكذب ليس بوجه فان الآية كما لا  
 على كون الصدق مطابقة الاعتبار فقط لك  
 لا يدل على كون الكذب لا مطابقة الاعتقاد فقط  
 انما يدل على انه يظن الكذب على لا يطالبون بالحققة  
 فقط ان الكذب يخفى هذا فكيف يجوز ان يكون  
 المعبرة الصدق الاوين جميعا وفي الكذب ان  
 ان لا يكون لك سواء لم يطالب الواقع فقط والاعتقاد  
 فقط او كليهما والوجه ان يجعل ذلك سارا على الاستدلال  
 والاية متى كون الصدق مطابقة للواقع كما هو مقتضى

ولا يخفى ان سوق كلام المصنف في اثبات ذلك قول الآباء  
 حيث قال قبل مطابقة الاعتقاد والخبر وعدها بغير  
 ان المناقشة كما دون ثم لا يخفى ان ابطال المذهب  
 انهم لا يفتي بخبر فيه لا ثبات للمدعي اذ قد تحقق القول  
 بالثبات الا ان يقال ان الآية تبطل المذهب انما  
 ليس حيث ثبت الكذب بعدم مطابقة الاعتقاد فقط  
 وفيها في صورة الاستدلال على المذهب ان ثبت في غير  
 وجه الاستدلال بهلاك اثبات المذهب باطل  
 ما عداه من المذاهب ولا يستدل بهذه الآية لاثبات  
 الاول اجرامها اولها على ابطال نهجهم بل هو  
 اثبات للمدعي ثانيا اثباتي اجرامها على اثبات المدعي  
 بان يثبت الآية الكذب في صورة عدم مطابقة  
 الاعتقاد فقط وكل من قال كذب هذه قال  
 باحضا الكذب فيها وبان الصدق مطابقة الاعتقاد  
 كما هو مقتضى المقابلة فقط وج فالكلمة في عدم الترتيب  
 الاحالة الى المقابلة والظهور فانه لو اثبتت  
 ان الكذب لا مطابقة الاعتقاد فقط فالظهور كذا

في قوله لا يفتي بخبر فيه لا ثبات للمدعي  
 حيث لا يفتي بخبر فيه لا ثبات للمدعي  
 حيث لا يفتي بخبر فيه لا ثبات للمدعي

المبدأ الذي لا يثبت الوهم الى خلافه ان الصدق  
 مطابقة الاعتقاد فقط من جعل الكذب عدم  
 مطابقة الاعتقاد فقط لم يجعل الصدق مطابقة الواقع  
 والاعتقاد جميعا قد سبق المناقشة في دلالة الآية  
 على كون الكذب لا مطابقة الاعتقاد فقط والوجه  
 ان يقال قد علم من الآية اطلاق الكذب في الجملة  
 على لا يفتي بخبر فيه لا ثبات للمدعي ومن قال بك قال  
 باحضا الكذب فيها وباحضا الصدق فيها يفتي  
 الاعتقاد فقط فسلم ان الكذب والصدق هما  
 الا مطابقة الاعتقاد فقط الاعتقاد وقوله كل كلام  
 المحرر على ذلك والوجه ان يجعل الخبر المذكور هو  
 ان هذه الشهادة بل الاجابة من جميع القلب  
 متضمنة بصيغة المفعول لا تقول شهد فمكة ن  
 ارجع الكذب الى الخبر الضمير المذكور رجاءا غير مذكور  
 في المتن وارجع الى الشهادة جواب آخر قد كره فيه  
 فربما وجهه في المناقشة اعلم ان بعضهم فتر  
 قول المصنف كما دون في الشهادة بان التكذيب

راجع الى قولهم يشهد باعتبار كونه خبرا غير مطابق  
لواقع وقال الشيخ في التلخيص ان هذا ليس بشي لان  
لا يتم خبره في الشرع وانما تعلم من وجوه اخرى من  
حيث انه منع في محال المنع وكما ان ذلك غير العبد  
في بعض النسخ الى قوله ليس بشي لظهوره ليس بخبر  
انما لكن الفضا في المادة بحاله وقال الشيخ في  
حاشية التلخيص وكما ان رجاءه لما راي فيما ذكره من  
المنع منعنا المنع عن في شرح المفتاح واختار لم يقل  
الكذب راجع الى قولهم يشهد بناء على كونه اخبارا  
بالشهادة في الحال او على الاستدلال انما الشهادة  
ثم قال المختار ان المفهوم من شرح المفتاح ان كون  
الكذب راجعا الى الخبر المتقين وموان شهادتنا  
هذه من صميم القلب وجه راجع اختياره صاحب  
المفتاح والمتقين لهذه الخبر والمشعرة انما موان  
واللام واسمية الخبر فانها يشهد بهذا الاخبار وموان  
اخبارنا بالكذب رسول الله صا ومن صميم القلب  
وصدق الرغبة لظهور ان الكيد است انما كونه

١٧٥  
كلام الذي دخت به عليه وانما لم يدخل في يشهد بل  
في انك رسول الله قال لا وجه ان يقر قول المتق  
كما يكون في الشهادة بان الكذب راجع الى  
قولهم يشهد باعتبار كونه خبرا كما اختاره البعض  
ولو قرعني وجه التسليم كما ذكره رجاءه فحي  
كلامه في حاشية التلخيص ان في قوله راجع الى  
بل الاجابة الفظة على طريقة المنع صفي عن ثوب  
الاستكمال ان قرعني طريقة الدعوى والمعارضة  
والاستدلال ان الاستكمال فيق في ان لا يتم  
لا يجوز ان يكون رجوع الكذب الى المشهور بوجه  
عدم مطابقة لا عقدا عدم لا بوجه استعظم مطابقة  
لواقع في اعتقاد عدم وسوق كلامه في هذه الحاشية  
ايضا يقتضي ذلك ولكن لفظ التسليم باباه وكذا  
قوله كما ذكره في التلخيص فان المذكور في التلخيص او  
لا منع رجوع الكذب مطلقا الى قوله انك رسول الله  
مستند بالوجهين اعني رجوعه الى الشهادة والى  
التسليم فاما انه لو سلم رجوع الكذب في الجملة

3

اعتقاد المطابقة بين القسامين الباقيان وهما مطابقة  
 الواقع بذكر الاعتقاد وعدم مطابقة الواقع بذكر  
 ككث ويدخل في الكذب لغير قسم واحد وعدم  
 المطابقة بدون الاعتقاد أصلاً وهو ما ذهب اليه  
 المراد بذهب هو تجزئته حال من الخبر وتجزئته خلاف الرأى  
 والمرجع لا يخفى في محل على السبب الكلي فان قيل  
 مطابقة الخبر الواقع مع الاعتقاد اذا كان معناه لا يجب  
 الكلي كان المبني من عدم مطابقة الواقع مع الاعتقاد مع  
 الايجاب الكلي لا السبب قد تكرر ولان عبارة الاصل  
 بوجه فان المقام ذكر في مطابقة الواقع مع اعتقاد الخبر  
 قوله ما عني من هذا الوجه كان نقل من في حاشية الشرح  
 اذ ينبغي ان في نسخة كما هي صحة التعليل ربما يوجه على ان  
 المسلم لمطابقة الاعتقاد مع اي خبرين او على الواقع  
 المذكور هو مطابقة الواقع الموافق خبرين  
 موافقة الواقع لمطابقة الاعتقاد وانما لم يرد اعتقاداً ومطابقة  
 للواقع فاعتقاد المطابقة مع خبره انما هو ان  
 اعتقاد المطابقة مستلزم لمطابقة الاعتقاد وبوجهه

باقي المقدمات وانتم الرافعي انما يظن انما  
 طان الذي يدعى بدينه وما ذكره تيسيراً لا يحتاج فيه  
 واما ثانياً طان انتم اذ هي البهائم في موافق الواقع وانما  
 طان يوقف على ملاحظة الاستدلال المذكور وانما ثانياً  
 الرافعي يظن ملاحظة استدلال اعتقاد المطابقة لا اعتقاد الخبر  
 لمطابقة الخبر مع الاعتقاد وانما واحد هاتين الاخيرتين  
 يكون الخبر في محض جعله نسباً للكذب وليس ان الكلام فيما هو  
 الخبر الصادق لاني احب الذي هو صفة الخبر انما  
 ان الملازمة والحاصل ان قول المقام يسمى الاول في الحكم فائدة  
 الخبر والثاني في اي خبره عالماً به لا سيما فيجب ان لا  
 لازم لا قول يجب الواقع والوجود ليس كما في لازم من محققكم  
 يجب فضلاً عن كون خبره عالماً بالحكم فاحسب اني قد عرفت انما في  
 اللزوم بجعل يجب العلم في علم المطلب فترفع الامر والا فاق  
 او الاستفادة وانما في الطرفين جعل اللزوم والملازمة لنفس العنصر  
 او فائدة بين او الاستفادتين في جميع اللزوم على ظاهره انما  
 بحسب الوجود المتحقق ككلام الشايباني في التوجيه فخطأ  
 الى الاول خاصة محل نقل فضلاً عن كون خبره كذا اي عالماً

بعضه اعني علم الخاطب بالحكم ويكون الموجه الى العلم  
 من نفس الخبير لا مطلقا ويشبه ان يكون قوله من خبر  
 متعلقا بشأنا وان كان متعلقا بشأنا على ان يكون  
 جملته مفادة فيعلم حال الاولين بالحق وكون  
 هذا الحكم مثل حفظ التوراة في الواقع ولما كان من شأنه  
 القادح لان عدم كونه من اهل العلم يوجب عدم علمهم بالحكم  
 المذكور ضرورة ان انشاء العام يستلزم انشاء الخاص  
 ليس لضعف في الآخرة اى ليس لثواب املا على  
 الفعل ولا على غيره وان كان عبارة الآية لا تصدق اعماله بل  
 يتوهم ان من غفارة المغنين وانكسارها في غفرتهم  
 اى وان سلم ان المعنى لا الضعيف بل على ذلك الضعفاء  
 سلم المغفرة بين المغنين والضعفاء فافهم اورده  
 اى يجوز نزل العلم من الجاهل وفي كلامه في الرد على  
 نعم حيث قال ونزل العلم بالشيء من الجاهل انسابات  
 كثيرة في الكلام من قولهم ولقد علموا الآية والى خبر  
 المتعجب حسن جيبه قال صاحب المتعجب وان ثبت فعلك كلاما  
 رب الغرة ولقد علموا الآية كيف يفسد بهيف اهل

تعلق

سلم

الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد للفتوى واخوه فيهم  
 لم يعطوا عليهم قال حمد الله في شرح المتعجب ان ثبت ان  
 العلم بالشيء من خبر فائدة من خبر فائدة من الجاهل لا يثبت  
 خطية الا الى الآية من شأنه نزل العلم بفائدة من خبر ولا يصح  
 بهما ان انتهى وحاصل الترجمة المستفاد من كلامه ان شأنه ان  
 السكاك بالبيان قاعدة اعم من شأنه نزل العلم بالبيان  
 قد بر كمال التفت هو الذي يطبق الكسب والمغني هو  
 بطريق الحق فيصير مع ما ذكره الحق في ان هذا الضمان بالكتب  
 جميع الافعال فلا بد من تخصيص الرمي المخصوص وغيره القابل  
 لا يصح انه من جعل الاثبات فلا الى الحقيقة فلا الى الغاية  
 المحقق الترتيب حيث قال اى اريد حقيقة اريد صورة  
 لان از ذلك المعنى الرمي كان خارجا عن طريق الترتيب انتهى  
 جوبان هذه المحاكاة بعد تصحيحه بقوله لان اثره اى اقل قال  
 والا فغير ما قلنا من ان ثبوت تغايرهما لا حاجتي  
 الترتيب في الشرح قال الشيخ اى قال الترتيب في الشرح  
 كمن شرطه قال شرطه ان يكون المسائل متصلة على خلاف ان  
 تجيب بهما ان يجعل نحو جواب اسم فيها فلا يوردى الى

يعلم

ان

بعد

ان يستقيم ان يقول صاحب في جواب زيد وفي الرد  
 وفي جواب ابن زيد حتى يقول اصاح وان في الرد وهذا  
 لا قائل به يقول في هذا التحليل نقل سوا وجه هذا الشرط  
 اول هذا التعميم بل على ان لا يردوا الرد والمقابل للتحليل  
 الطلق يكون وجوب الكذب شرطاً في الجملة والخطاب  
 هو المعبر به لا يكون المراد ان الحكم القطعي كمن يصدق  
 كلام الشيخ فلا يرد في هذا الكتاب حيث قال في المذكور  
 دلائل انما يجازيها بحسن ان كذا كان الخطاب على من حلف  
 فان نقل كلامه هذا الوجه فيص على ان الكلام في سطر الكذب في  
 الكذب ان وانه يصدق في الشيخ في الوجه الواقع في الشرح  
 الشيخ عبارة فيقول في كذا ويجوز ان يكون في الرد في الرد  
 ابدى في الشيخ قد برهان كان كذب لا يثبت كذب  
 جواباً لا وجعل متعلقاً بغيره فيقول في رد عدم  
 بقوله حكاه في الرد الاول من الحكم كذا انما اليك سئل  
 وفي الثاني كذا انما اليك سئل انما اليك سئل  
 يجعل تقدم الرد الثاني من الكذب الرد الاول من حاصلة  
 رسلي غير بعد ما كذا لا يرد في الرد الثاني واحد

انتهى

ذلك التقرير في الثالث انما اليك سئل وجهه انطلق  
 الكلام المحي والظاهر انما في الرد في الرد في الرد  
 وانما كان كذا انما في الرد في الرد في الرد  
 مع انهم لم يردوا كذا في الرد في الرد في الرد  
 ليس هو الرد الاول حقيقة ان كذب فيما انما في الرد  
 عما في الرد في الرد في الرد في الرد في الرد  
 التي قال فيها انما في الرد في الرد في الرد في الرد  
 سئلون ويمكن ان يثبت في الرد في الرد في الرد  
 انما في الرد في الرد في الرد في الرد في الرد  
 الاش في الرد في الرد في الرد في الرد في الرد  
 الاش في الرد في الرد في الرد في الرد في الرد  
 الرد في الرد في الرد في الرد في الرد في الرد  
 من جواب في الرد في الرد في الرد في الرد في الرد  
 الاول في الرد في الرد في الرد في الرد في الرد  
 في الرد في الرد في الرد في الرد في الرد في الرد  
 الكذب في الرد في الرد في الرد في الرد في الرد  
 ما اخذنا من الرد في الرد في الرد في الرد في الرد  
 من الكذب في الرد في الرد في الرد في الرد في الرد

كذب

وقوله من فعل ان تعرج جعل الغيرة منجورا الى الكذب  
 مرة ثانية والمعنى لا بد ولا تغلف المرة الثانية على المرة الاولى  
 ثم جعل المحسن طرفة كذبوا لان جعل المرة الاولى المذكورة طرفة  
 المذكورة ثم جعل المرة الثانية طرفة قول ولا يصح جعل  
 الضمان لادراك القول العاقل عيبا لان جعل الكذب في  
 المرة الاولى من غير الكذب في المرة الثانية على تقدم عيب  
 العطف على التقييد فكن على حيرة ومع ذلك فالترجيح فيها  
 فان كان من ارجح ما كان يدونه في الجواب اولى من الوحيد  
 ولو اطلق الكذب الذي جعل الجواب ارجح  
 على ما سئل ان ليس المراد بكذب الزل في المعنى كذب  
 الجاهل بكذب جنس الرجل يظهر ما لا يكون في قوله الثاني  
 في منطق التذنب استغفراوه وانك ان المراد بان  
 الا اذا كان جنس الرجل الفرجح تعبير الى وجوب  
 فرد واحد قطع استنباط الغير لان عمل الفعل  
 التقدم على المعول في غاية القوة فلو كان متقدما قبل  
 الفعل فيكون متعديا على العمل فلا يبعد ان يستلزم الى التعدي  
 انهم انما ان جعل انهم راى فيسا تو فان لا التعدي عليهم

مقدمة

نقد

زانق ثم الغاية لا يلزم من استنباط كان المحسن في تقدير كذب  
 اخر انما على انما قد استنبط من التذنب حيث قال في حاشية العلية  
 ليس المراد ان اللغو تحصل منه التلويح بالفعل وان المحاسب  
 قد استنبط من التذنب وان كان قد استنبط من التلويح  
 اخرج الكلام على مقتضى الدليل المراد ان من قد استنبط من التلويح  
 المقتضى استنباطه على الوجه في حصول ذلك بالفعل وقد  
 استنبط ان يتصور في العالم تمام ان تزداد الخاطى له قوله  
 حشر النفس تعطي والضم المتتابع المقام تزداد الثانية  
 الى هذا المعنى تزداد في كذب الكذب من كذب الكذب  
 بالفعل ولا يستنبط ان الذي يستنبط ان كان بالفعل لا يكون  
 المستنبط من التذنب وان كان كمالا فيكون كمالا فيكون كمالا فيكون  
 الط لا على خلاف مقتضاها وذلك لا بد ان جعل التلويح والاشارة  
 على ما هو بالفعل بل يريد ذلك بالقرينة وان كان المحاسب  
 ان تزداد وان يستنبط استنباط التذنب حتى لا يخرج الكلام عما  
 هو بعده وادراكه من ان التلويح انما الى ذلك بقوله  
 فضلا المقام تمام ان تزداد في المحسن توهم انما كان هذا  
 استنباطا من استنباط التذنب لا غير كمالا فيكون استنباطا

سر لا وترود المغير السائل سائلا متروكا على كماله بل ولم يدرك  
 الاستشراق بالفعل وهو غير السائل والمرتد او مستلزم له كذا في  
 صحيح في انه المغير مترد اذ انما لا شك فيه ان المغير  
 انضم ولا يتغير من الزمعي كون المرتد حاصل بالفعل بل  
 الكلام في ان الاستشراق ليقام ليس حاصل بالفعل نعم كمان  
 في كلام الشافعي بان لا ترد بالفعل مع ان الاستشراق يتحقق  
 بالفعل كان يتغير واني لذلك وبما يتقدم التفرع المتصل  
 فليس له كثر يقع في المقام فتدلل في هذا التفرع على  
 تأمل وقد يفرم ذلك كاستخدام هذا ما اختاره قدس  
 الشريف وادعاء المحضر البعد فيكون لان هذا  
 الزم لم يتحقق لا شك فيه فبعد الزم الاستلزام المذكور  
 لا يحصل من الحمل والجنبه انجاب البعد هنا لا  
 في تخالف الخصال بل يتحقق السائل بحدوث اللوح لا  
 يتحقق السائل كذا فيد برحم الله السبل على اصطلاح الامر  
 وهو ما يمكن التوصل به صحيح الطرف الى ما جرت به عادة  
 مرتبة المراد بها المصدق بها فان السبل عند اهل المعتقد  
 هو الموقوف بقرائنها فلا بد ان يكون الدليل معلوما للمكتر

في تأمل فان المغير في فوكك اذ كان مع المكتر في  
 نفس الامر شي من الدليل ان تأمل ارتفع ليس الا ان تأمل  
 من حيث هذا الدليل كاف في الارتقاء واستلزم له  
 وانما ان وجوده في بعض الامكانات الارتقاء مطلقا او  
 الارتقاء على تقدير ان لم يكن كذا وكذا في قول اخر فاعلم  
 فيقرب ايمانا اذ يوجب ما يوجد في بعض المنهج فاعلم  
 وان ترتفع وبذلك يرتفع ما يوجد وجه الرفع ان لم يكن  
 المصوبه يعني في الارتقاء المطلق بل في الارتقاء على تقدير  
 ان لا يتغير به الجموع المقيدة لم يرتب هذا الا على وجه المعلقة  
 كذا فيد وليتم التأمل في الدليل بقية العلم بما هي حاجته  
 يعني ان التأمل تغير العلم ولا يكون التأمل ان بعد رفع المقيدة  
 بالتأمل لا حاجته الى التقيد بالمطلوبه مع لزوم وجه  
 الرفع منوط بالمقيدة المنزلة في اول الجواب ونسبته لرو  
 كان التأمل هو الارتقاء المطلق حتى انه لما استلزم ذلك بالتأمل  
 والتأمل لا يكون الا بعد العلم فلا حاجته الى استلزامه بالمطلوبه  
 ويسكن بل التأمل هو الارتقاء المذكور اعني الارتقاء المقيدة ولا  
 في استلزامه بالمطلوبه فيجب الاحتياج الى التقيد المذكور ولما

ان يقول لو وقع اول القيد بالثاني وثانياً القيد بالعلم من ان  
لا حاجة الى القيد بالعلمية وانما اذا قيل اولاً بالعلمية  
وثانياً بالثاني فلا يمتنع ذلك لان القيد بالثاني ضروري  
بعد التعيينات واد متعارف الصانع كما افيد  
وذلك ان تقول هذا لا يصلح جواباً عن قوله بل هو ان  
ان ان لم يكن من العلم الجواب بان العلم لا يعني عن النال  
ليس من علمه ولا يصلح جواباً عن الايراد الاول اعني قوله  
يدل على ان العلم لا يرفع ان يدفع ان مجرد العلم كاف  
قال ان مقتضى كلام الشرح لك حيث قال لا يمكن جاسية  
فلا وجه للجواب بان ذلك كاف في الواقع ومقتضى شي آخر  
من عبارة الشرح فان الاول في مقابل الثاني اعراضاً  
قبل كتابة جواب سؤال مقدر بنيتهم بها بان  
سئل ان ان لم يكن من العلم لكن يقول العلم يعني عن النال  
فاجاب بان لا يعني قائل فيه ولا ينبغي عليك ان  
الاحسن لا ينبغي ان الكلام الشرح محلاً محسباً واد ان لا يصلح  
على تقديره تعليلاً لكونه نظيراً فالجواب ان احسن ان لا يظن  
اي لا ينبغي حيث تقول فيه وجود الشيء من عدمه كما ينبغي

نحوه فهذا وان كان بعيداً عن الشرح القلة من قوله ان  
فربما من حيث المعنى قد تر كذا يقال بحقيقة  
عبارة الشرح لتوجيه المنع على تعليل ينبغي وان كان  
يختلف وهو على افاده في حجية الشرح ان العبارة لا  
في مثل هذا الموضع من المصنف فلما عدل عنها الى منه  
منه ولا شعراً لعدم الاختصاص بالانتماء من الفصل على ما هو  
الامسار يصح ان يصح عليه فيسأل ان لان عدم  
على الاختصاص لا يصلح ان يكون له عدول على ما يحل عليه فالجواب بان  
بما له وان كان الكلف مشعره انما افيد ذكره على  
العادة يعني ان العادة جارية على ان صدور هذا الكلام  
المعنى انما يكون بالنسبة الى من لا يعرف حاله ولا وجهه  
كما افيد يكون كلاماً حقيقياً اي فيكون حقيقة  
اذ المصنف قرأه على خلاف ذلك فاحصل السؤال ان  
القيدين ما لا حاجة اليهما ان يتصور مع انهما كونه النال  
حقيقة وتقرر الجواب ان ذكر القيد في اخذ آخر  
وهي ان يتبين ان النال يكون حقيقة حتى لا يتحمل خلاف الشرح  
وانت خير بان هذا انما القيد لا يصلح هذا الغرض فافهم

وكلام التشرح في بيان مثال القسم الرابع اشارة الى هذا المعنى  
 فتقرر الى ان تقديم المسند الى المفعول في لغة العرب  
 وهو العلم على المسند اليه بل ان كان الاسناد جديدا  
 كان مجازا والا فموسم لا يعقد بولايته في الحقيقة  
 في المجاز بل يربط بالعلم اليه كالمكره كما صرح في المصباح  
 لا يطرأ لفقيه المالكين فان قيل في تعريف المجاز ان  
 اسناد الفعل او شبهه الى ما ليس يكون غير ما هو له وانما يكون  
 غير المالكين الذي هو له فاعراضه لا حاجة اليه وكونه يائسا للواقع  
 لا يحد في منعكاته فمدلول في اللفظ من غير حاجة الى ان  
 ان يعقد كونه استثناء متصلا فيجعل المستثنى من المالكين  
 يكون المستثنى من جنسه وليس له نظر والظاهر  
 من كلامه انه لم يجعل كل من في الفعل متعلقا متعقدا  
 بمجوز بل يكون حالا من الموضع ان المراد ان لا  
 اليه ياتي على معناه قولنا ان الكلام في افعال المفعول  
 كالحشة والمفعول كزيد في المالكين المذكورين وان  
 الحشة لا يتصل بها الفعل ايضا انما يتصل ما هو متعلق  
 بالمفعول معجب اصطلاح فقوله باقيا على معناه ان

ان يقول قبيح على صفة فاعلم ان راد المفعول كالمكره  
 به انما قول العين او يربط الاستعمال في افعال المفعول معه  
 افراده اولها وانما في قوله على معناه لفظ بل كونه معمول  
 للفعل الذي هو ذكرك والافعال في الاول الفاعل معمول للفعل  
 يتبع على معناه وهو ما وقع عليه فعل الفاعل من تالي  
 وقد بين المفعول لا يطرأ فرق بين هذا الجواب وبين  
 بل التام لشيء بهما من غير تقييد بالمفعول بل  
 قدرت الاقضية وانهم وان لم يقيدها بالمفعول  
 على انه حكم مثبت للفعل بل كونهما خذوا في تعريفه كونه  
 منصوبا ويخرج مفعول بالاسم فاعلموا المراد بفعل الفاعل  
 فعل الغير من انه الى هو فاعل حقيقة او حكما فخرج بطلان  
 في ضرب يربط على صفة المفعول فانه لم يعبر به الى ما عليه  
 كلامهم وهو صريح في ان المفعول اداء قبيح على الصفة المعتبر  
 المصطلح عليها تسمية الى الفعل فاعلم انما المفعول غير ذكرك  
 من قول الامر تارة اخرى ان يغير الغير ذكرك في الامر غير متصور  
 قوله في المبنى المضاف في المبنى بالمفعول كقولهم فاعلم  
 اذا كان مستبعدا لعل ذكرك قد لا يكون ناديا لافعال المفعول

فكيف يفهم هذا الوجه فليس يرجع الى الفاعل والمفعول بل الى  
 ان قوله يعني غير الفاعل الا ان كان الراجح اليه  
 في الفاعل والمفعول ليس مطلقا بل هو في الفاعل  
 الكائن الى غير الفاعل والمفعول على ان الفاعل هو المفعول  
 فهو شارة الى ان زيد بكاء ساء المذكر بعض افراده بقرينة  
 سبق فلا تغفل والاعلان الاستدلال الى ما هو له جازا غير  
 ثم فان المجاز ليس هو الاستدلال والواقع للمطلق الملائمة  
 من قوله تعالى **تخلين** الى ما هو له جازا  
 ان كان **تخلين** الى ما هو له جازا  
 ان كان **تخلين** الى ما هو له جازا  
 صحيحا لا يجوز  
 طوافا فلا يصح الاستدلال به  
 صحيح فليس هو الاستدلال به  
 مجاز وهذا المعنى يتحقق في الاستدلال الى ما هو له جازا  
 خصوصية كونه لها مدخل فافهم ليس حقيقة ولا مجاز  
 المقام لا يتعدى الاستدلال الى الملائمة بل الى ما هو له جازا  
 اي في تعريف الحقيقة جازا عن الملائمة اي الى ما هو له جازا

من ان يدل افاءه ويخلفه لا يراى منه وضع وقال انما  
 خلاف ما في الكلام ومن ما عند العقل لا يبين طرقة  
 يشمل قول المصنف انما استلزم البطلان في الكلام  
 لان المذهب ان السككي وحج يكون التعريف حسب الاعمال  
 وعدم التعريف وعلى الاول بمسبار نوم او غير واقع  
 كلامه وانما قول القوي كذا في ذلك لان هذا دليل اسلام الفاعل  
 وكل من يعقده انه المبدأ والمعيد مصير الى المجاز قبل او  
 انه فان اوان المعيرة وقت هو حين الشعور بالقرينة  
 الشعور به انما يحصل من ضمن البيت الحق فقول البيت الاول  
 على المجاز يعرفه لا يتحقق على المجاز قبل وقد قوله يمكن دفعه  
 بان البيت ان في نفس قرآن الله ووجهه فان وجوده لا يتحقق  
 وهو ما دار به وكل من يراه انه لا يصدر عنه استدلال به  
 الى حجب عيالي الى سبيل التجوز فكيف يمكن الاول على  
 وان في على المجاز مع تحقيق كونه موحدا - انما في الشعر  
 بالحقيقة والمجازية على سبيل من انما هو كلامي قريب  
 استمال اي قطعات في الصحاح التي لا يتوكل على غيرها  
 بين ثوب استمال كلاما لارجح امعا في ربه ثوبا

ونظرة اشراج في الصحاح شجرة منها شجرة خلت والشيء  
 ويجمع بين الشراج من شجرة وانما هو في لفظه اشراج لا اصل  
 يخلط بها المرأة ووصفها كمن في شجرة كونه تميز من شجرة  
 الاستعمال في العظام لم يكن مجازية في نفسه قطعاً  
 ان المجاز في استناده الى الحق المذكور استناداً للمجاز  
 عند المعجم حيث يشبه الاستناده ولم يغيره في الحقيقة  
 وغيره وقد عرفت طرق التعبير في كلامه فلا تغفل فالله  
 راجع من حيث المجاز استعماله والاول في لفظه  
 كونه من حيث اللفظ انما يجب المعنى في تغيير  
 على محطاه قراض وهو كون المراد بلفظه حيث صاحبها  
 المعنى فهو في حيث حيثه بخلاف ان في قد برهان  
 المجاز عند المعجم حيث حسن حقيقة والمجاز في الاستناده  
 يكون في تشبيه الفعل او تشبيه الالفعل في البشائر فلا يخل  
 ما يكون في استناده المجاز الى المتبادر فاقبل بل مجاز على الاستناده  
 اشارة الى ما نقله المعنى في حيث حقيقة والمجاز في بعضهم  
 الاستناده مجازية على لا لغوي بمعنى ان الاستناده في امر  
 معني لا لغوي لاننا لم نخلق على المشبه الا بعدد ما دخل

دخله في جنس المشبه بكمكان استناده اليها وضعت لفظاً  
 المقام المشكك او ودين الاستناده اليها لا يقتضي كونها مستقلة بما وضعت  
 لاشترطها ليس تخفيفاً في شيء والاصل في العدم  
 السابق فلهذا رجع على العدم الاتي ولا خلاف حاله وان حال  
 العدم الاتي وقوله هو الواقع هنا جواباً عما لا يخفى  
 تعريه وانما قوله واما التعبير في سند لقول المعترض وقد  
 عبر عنها بما يدل على العدم الاتي وانك هو ما افاده اللفظ  
 بقوله شيئاً على ان السند اليه هو الركن الاعظم في الشيء  
 اليه ولا شك ان ذلك ليس على التحقيق ضرورة  
 ان السند من اركان الكلام ملحوظ بحسب الشيء وان لم يذكر  
 اقتصر على ما على بيان ان في قول الكتاب  
 اشاراً الى انه في المطول يعرض لقوله وان في الكلام حيث  
 قال وانما قال بغير لان الدال قد تحذف ليم هو اللفظ  
 المدلول عليه بالتعريض او انما هو في دال اللفظ باخوة  
 على العقل فلا عند الذكر كمن لا يتقنوا بالكتابة على اللفظ ولا  
 عند تحذف على الفعل انتهى لانه اخرج الى البيان فان  
 كون العقل في رتبة من اللفظ واللفظ مطلقاً امر مشترك

يكاد ينبغي على احد وبت رابطة قوله لان الدال  
 عند حذف الهمزة النقطه لا ينبغي ان يكون المقصد  
 بعينه المقصود اوجب عن هذه المعنى فلا ينبغي  
 فيما ذكره الخلف ويجوز ان يكون الهمزة النقطه  
 على ان التعظيم امر يحصل عند حذف بواسطه التعريف  
 المذكور فلهذا الامر حاصل عند عدم الدال  
 والفرق بينهما ان الدال على التعظيم في الاول هو اسم  
 وفي الثاني هو مخبر فلهذا التعظيم على الاول هو التعريف بلفظ  
 المسند اليه وعلى الثاني هو التعريف بنسبة المسند اليه  
 ولا شك ان المذكور المسند اليه يحاكيه في التعريف  
 المسند اليه فانهم فاقطع ذلك بفعل المذكور بان  
 ففقر ترك خبره وخرت زيدا على زور او زورم زيدا  
 وقال الرضي واقفي الشئ امره والمحققان  
 كالتعاضد عند المذهب والمحقق الشريف قدس سره قدس سره  
 ذلك في موضع كواشي المذهب والمحقق الشريف قدس سره  
 وحاشي شرح المذهب الاصول للشيخ فالحاسب ان  
 الفيد الياي الى الخطاب ليعبر لا الى الخطاب مع غير

الوجهين

معين كلف الش او الخطاب اي بين ك الخطاب  
 مع معين لا غير اي الى الخطاب مع غير معين وبما  
 فعل الشئ تفسير المذرك بالخطاب مع معين وتفسير  
 المذرك اليه اي غير تفسير معين مع غير فلان  
 من تعرفت في التفسير الاول وفي تفسير الثاني حتى لا  
 يغوت ذلك محسن هذا والمرجوس انما تعالى حسن  
 انما حسنه وصالح العاقبة انما على ما تقرر وبما جاز  
 عند رجاء الرايين قد غرت مكر من تبهذه

١٨٦ الحاشية في يوم الثامن عشر من شهر المحرم  
 من سنة ثمان مائة وثمانين ألف على العبد  
 الضعيف الخليل المحمدي

والضعيف

وكان من رتبته

وكان من رتبته

وكان من رتبته

وكان من رتبته

وكان من رتبته

وكان من رتبته

وكان من رتبته

وكان من رتبته

وكان من رتبته

وكان من رتبته

وكان من رتبته

وكان من رتبته

وكان من رتبته

وكان من رتبته

وكان من رتبته

وكان من رتبته

وكان من رتبته

وكان من رتبته

وكان من رتبته



